

جامعة امحمد بوقرة _ بومـرداس _

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص:

محاسبة وتدقيق

الموضوع:

العلاقة التكاملية بين المراجعة المحاسبية والمالية الخارجية
والتحليل المالي- دراسة حالة شركة نقل الحبوب STG

تحت إشراف الأستاذة :

بلقاسمي فضيلة

من إعداد الطلبة :

أوفروخ أسامة

أقرين فارس

رقم المذكرة

135

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

إلى أستاذتنا الفاضلة الدكتورة بلقاسمي فضيلة التي ما فتئت إلا وقدمت لنا كل النصائح والإرشادات وسهرت معنا في إعداد هذا العمل وقامت في كل لحظة نكسة نمر بها بتحفيظنا وشحن هممنا من جديد.

إلى كل عمال ومسؤولي شركة نقل الحبوب STG الذين لم نشعر ولو للحظة أننا غرباء بينهم ونخص بالذكر السيدة جعراوي آمال، وكل عمال الإدارة والمالية. إلى كل من كانت لهم بصمة في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الإهداء

إلى نبع الحنان أُمي حبيبتي وأغلى ما أملكه في هذه الدنيا، إلى ملهمي، ومدرستي في هذه الحياة
أبي الغالي أطل الله في عمرهما وبارك لي فيهما.

إلى سندي وحبيبي أخي، إلى أخواتي، حماهم الله وبارك لي فيهم.

إلى أخي الذي لم تلده أُمي جليل وفقه الله وأعانه في حياته، إلى كل أصدقائي من كانت لهم
بصمتهم في حياتي.

إلى كل أساتذتي ومن ساهم في تكويني ومن تعب معي لبلوغي هذا المستوى من التعلم والمعرفة.

إلى وطني الجزائر الذي أرجوا من خلال هذا العمل المتواضع أن أكون قد ساهمت أو على الأقل
إلتحقت بمضمار البناء وصيانة أمانة الشهداء رحمهم الله.

أوفروخ أسامة

الإهداء

إلى جنتي أُمِّي حبيبتي، إلى سندي ورفيقي في الحياة أُمِّي، بَارِكْ اللهُ لِي فِيهِمَا وَأَطالْ عَمْرَهُمَا.

إلى إخوتي أحبتي وكل ما أملك في هذه الحياة.

إلى زملائي وزميلاتي في مشواري الجامعي.

إلى أساتذتي وكل من ساهم في تكويني.

أهدي عملي هذا.

أقرين فارس



المخلص :

تهدف دراستنا لإظهار العلاقة التكاملية ما بين المراجعة المحاسبية والمالية الخارجية والتحليل المالي من أجل الوصول إلى مصداقية مقبولة للوثائق المالية و المحاسبية ومن خلال تجربتنا الميدانية في مجال التدقيق المالي والمحاسبي للعديد من المؤسسات الاقتصادية والتي تم المصادقة على حساباتها السنوية رغم التناقض الواضح والمستمر في نتائجها المالية وبداية دخولها في العسر مالي قد يصل إلى حد إفلاسها. ومن هنا نستنتج ضرورة استعمال التحليل المالي بكل ما يحمله من أساليب علمية وصيغ رياضية تسمح باستخراج مواطن الخلل في التركيبة المالية فهو من أهم أدوات التسيير المالي في المؤسسات لما له من مؤشرات ونسب تسمح لمستخدميه التنبؤ بالحالة المالية المستقبلية، والإلمام بمختلف جوانب الضعف المالي لتصحيحه حتى لا يشكل خطر على استمرار نشاط المؤسسة، وعليه من الضروري للمدقق الخارجي استعمال التحليل المالي لإكتشاف مشاكل مالية قد لا يطلع عليها من خلال فحص الجانب المحاسبي فقط.

ولبلوغ هدف دراستنا اعتمدنا على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم الأساسية لموضوع دراستنا، والمنهج التحليلي لإسقاط المفاهيم النظرية على الجانب التطبيقي، قمنا بدراستنا في شركة نقل الحبوب STG وبالاغتماد على قوائمها المالية لسنتي 2017-2018، وتقرير محافظ الحسابات للسنوات المذكورة.

الكلمات المفتاحية : التدقيق الخارجي، مراجعة الحسابات، التحليل المالي

Résumé :

Notre travail de recherche traite la relation de complémentarité entre l'audit financier et comptable externe et l'analyse financière afin d'atteindre un niveau acceptable de sincérité et de fidélité des Etats Financiers et comptables.

De part notre expérience dans le domaine de commissariat aux comptes dans plusieurs Entreprises Economiques, nous avons constaté la certification des Etats Financiers et Comptables malgré la régression progressive de leurs résultants.

Cette régression débute par une difficulté financière qui n'a pas été traité au temps opportuns par la technique de l'analyse financière qui a prouvé scientifiquement ces bienfaits par des formules mathématiques et des ratios pouvant aider l'auditeur externe a résoudre les déséquilibres négatifs qui nuisent a la crédibilité du rapport de l'auditeur externe.

Pour atteindre le but de notre étude, nous nous sommes appuyés sur l'approche descriptive pour présenter les différents concepts de base du sujet de notre étude, et sur l'approche analytique pour projeter les concepts théoriques sur le versant pratique.

الصفحة	فهرس المحتويات
II	الإهداء
IV	الملخص
V	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
ب	مقدمة
2	الفصل الأول : التدقيق الخارجي والتحليل المالي
3	المبحث الأول : التدقيق الخارجي
3	المطلب الأول : ماهية التدقيق
18	المطلب الثاني : تعيين المدقق الخارجي
19	المطلب الثالث : مسؤوليات ومهام المدقق الخارجي
22	المطلب الرابع : تقرير المدقق الخارجي
33	المبحث الثاني : مراجعة الحسابات
33	المطلب الأول : مراجعة حسابات الأصول
35	المطلب الثاني : مراجعة حسابات الخصوم
37	المطلب الثالث : مراجعة حسابات الإيرادات
38	المطلب الرابع : مراجعة حسابات المصروفات
39	المبحث الثالث : التحليل المالي تقنية معززة لتقرير المدقق الخارجي
39	المطلب الأول : ماهية التحليل المالي
44	المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية
54	المطلب الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق 570 -إستمراية الإستغلال —
55	المطلب الرابع : التنبؤ بالفشل المالي " نموذج كيدا (KIDA) "
58	الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG
59	المبحث الأول: نبذة عن شركة نقل الحبوب "STG"
59	المطلب الأول: تأسيس شركة نقل الحبوب "STG"
59	المطلب الثاني: عمل شركة نقل الحبوب "STG"

59	المطلب الثالث : تعريف مصلحة الإدارة والمالية
60	المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لشركة نقل الحبوب "STG"
61	المبحث الثاني : مراجعة حسابات شركة نقل الحبوب STG
62	المطلب الأول : مراجعة حسابات الأصول
78	المطلب الثاني : مراجعة حسابات الخصوم
87	المطلب الثالث : مراجعة حسابات الأعباء
92	المطلب الرابع : مراجعة حسابات الإيرادات
97	المبحث الثالث : التحليل المالي من وجهة المدقق الخارجي في شركة نقل الحبوب STG
97	المطلب الأول : تحليل ميزانية شركة نقل الحبوب STG
103	المطلب الثاني : تحليل جدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب STG
111	المطلب الثالث : دراسة إستمرارية شركة نقل الحبوب STG
112	المطلب الرابع : دراسة التنبؤ بالفشل المالي لشركة نقل الحبوب STG من خلال نموذج KIDA
و	خاتمة
VIII	قائمة المراجع
VIII	الملاحق

قائمة الجداول :

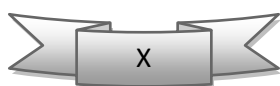
الرقم	العنوان	الصفحة
01	تحليل ميزانية شركة نقل الحبوب STG لسنتي 2018-2017	98
02	تحليل جدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب STG لسنتي 2018-2017	104

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير إعداد تقارير المراجعة	29
02	الهيكل التنظيمي لشركة نقل الحبوب STG	60
03	التمثيل البياني لتطور مؤشرات تحليل ميزانية 2018-2017 لشركة نقل الحبوب STG	99
04	التمثيل البياني لتطور نسب تحليل ميزانية 2018-2017 لشركة نقل الحبوب STG	99
05	التمثيل البياني لنسب تحليل جدول حساب النتائج 2017- 2018 لشركة نقل الحبوب STG	105
06	التمثيل البياني لنسب تطور نشاط المؤسسة لسنة 2018 لشركة نقل الحبوب STG	106

قائمة الملاحق :

الرقم	العنوان
01	ميزانية شركة نقل الحبوب "STG" لسنة 2018 (جانب الأصول) .
02	ميزانية شركة نقل الحبوب "STG" لسنة 2018 (جانب الخصوم) .
03	جدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب "STG" لسنة 2018



مقدمة

مقدمة :

أدى إتساع حجم المؤسسات وظهور شركات الأموال وما تضمنه من فصل بين ملكية المؤسسة وإدارتها، لحاجة أصحاب المؤسسات إلى التأكد من الدقة الحسابية للسجلات ومطابقة ذلك لواقع حال المشروع، مما دفع بالمساهمين إلى تعيين مدققي حسابات كوكلاء عنهم بأجر، للقيام بمراقبة أعمال الإدارة وحماية أموالهم من التلاعب، الأمر الذي دفع بمهمة المراجعة بخطوات هامة إلى الأمام وزاد الإهتمام بها وانتشارها، خاصة بعدما عرف الإقتصاد العالمي أزمة الكساد سنة 1929، التي بسببها أقامت بورصة نيويورك لجنة خاصة بالسوق المالي والتي ألزمت كل مؤسسة عضو في البورصة أن تتأكد وتتحقق من حساباتها عند المدققين الخارجيين، وذلك بهدف حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، وكذلك ظهور فضيحة " MC.KESSON AND ROBINS " نتيجة توزيع مزور وخاطئ للميزانية، مما أدى إلى نشر وثيقة خاصة تعرض بالتفصيل إجراءات التدقيق.

كل هذه الأزمات المتعددة والحاجة الملحة لمهمة التدقيق، ساهمت في ترسيخ مفهوم وضرة التدقيق في المؤسسات الإقتصادية، ورغم هذا التطور الذي عرفه التدقيق وتضاعف وسائله إلا أن الأزمات المتتالية التي تعصف بالمؤسسات الإقتصادية والدول تضرب كل مرة بمصادقية التدقيق ومدى قدرته على التنبؤ بالأخطار، مما دفعنا إلى إقتراح الإستعانة بالتحليل المالي في عمل المدقق الخارجي لإظهار العلاقة التكاملية بين مهمة التدقيق الخارجي والتحليل المالي، الذي يسمح من خلال تحليل مختلف القوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية بإكتشاف نقاط الضعف المالية التي لا يمكن للمدقق من خلال إجراءاته التدقيقية العادية التنبؤ بها، والتي تشكل مخاطرًا على إستمرارية المؤسسات أين يكمل التحليل المالي عمل المدقق من الناحية المالية.

ومنه توصلنا إلى طرح الإشكالية التالية :

إشكالية الدراسة :

كيف يمكن تعزيز مصادقية عمل المراجعة المالية والمحاسبية الخارجية بالإعتماد على التحليل المالي ؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

الأسئلة الفرعية :

1- ما هي المراجعة المالية والمحاسبية الخارجية ؟

2- من هو المراجع الخارجي ؟

3- ما هي أدوات التحليل المالي من وجهة نظر المراجع الخارجي ؟

للإجابة على هذه التساؤلات المطروحة، تم وضع الفرضيات التالية :

الفرضيات :

الفرضية الأولى : المراجعة المالية والمحاسبية الخارجية، هي عملية فحص للحسابات من طرف مهني مستقل عن المؤسسة، بغية المصادقة على القوائم المالية الختامية.

الفرضية الثانية : المراجع الخارجي، هو مهني مستقل عن المؤسسة، يتمتع بقدر كافي من الخبرة الميدانية يقوم بمراجعة الحسابات المالية للمؤسسة وفحص مدى مصداقيتها.

الفرضية الثالثة : يعتمد المراجع الخارجي على نسب ومؤشرات، تسمح له بالتنبؤ بنقاط القوة والضعف المالي في المؤسسة محل التدقيق.

أهمية الدراسة :

- تسمح هذه الدراسة بإظهار مواطن الضعف في المراجعة المحاسبية والمالية الخارجية بأدواتها الكلاسيكية، من ناحية عدم تطرقها للتحليل المالي الذي يسمح للمدقق الخارجي بقراءة القوائم المالية وتشخيصها بطريقة مختلفة وأعمق مما يساعده في إكتشاف نقاط الضعف التي قد تهدد إستمرارية المؤسسة.

أهداف الدراسة :

1- التعرف على المراجعة المالية والمحاسبية الخارجية ومهام ومسؤوليات المدقق في الميدان العملي.

2- التعرف على كيفية إعداد تقرير المراجع الخارجي عمليا.

3- إبراز أهمية التحليل المالي في عمل المراجع الخارجي، بإظهار علاقة تكاملية.

منهج الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري إتباع المنهجين التاليين :

المنهج الوصفي : يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.

المنهج التحليلي : يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل علاقة المؤسسة المالية مع بيئتها وإستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

حدود الدراسة :

أ- البعد المكاني :

- تمت هذه الدراسة في مقر الشركة الوطنية لنقل الحبوب STG الكائن بالمنطقة الصناعية الدار البيضاء، بالجزائر العاصمة.

ب- البعد الزمني :

تهدف هذه الدراسة لمراجعة الحسابات الختامية لسنتي 2017-2018 لشركة نقل الحبوب STG من خلال إتباع منهجية و أعمال المدقق الخارجي في إعداد تقريره لإبداء رأيه حول القوائم المالية المذكورة أعلاه، وتحليله للقوائم المالية لسنة 2017 و 2018، لإظهار العلاقة التكاملية بين التحليل المالي والمراجعة المحاسبية والمالية الخارجية.

صعوبات الدراسة :

- عدم وجود دراسات سابقة تطرقت لهذا الموضوع.
- عدم توفر مصادر كافية للإعتماد عليها في الجانب التطبيقي للمراجعة الخارجية للحسابات بسبب سريتها (Confidentialité)
- ضيق الحيز الزمني للدراسة.

تقسيم الدراسة :

قسمت دراستنا للإجابة عن الإشكالية المطروحة إلى فصلين، الأول تناول موضوع التدقيق الخارجي والتحليل المالي من الجانب النظري من خلال ثلاثة مباحث، بداية تطرقنا لموضوع التدقيق الخارجي من خلال أربعة مطالب جاءت على الترتيب : ماهية التدقيق، تعيين المدقق الخارجي، مسؤوليات ومهام المدقق الخارجي وآخرها تقرير المدقق الخارجي، أما المبحث الثاني فتطرق لموضوع مراجعة الحسابات وهذا بالتعرف عليها من خلال أربعة مطالب، بداية بمراجعة حسابات الأصول، مراجعة حسابات الخصوم، مراجعة حسابات الإيرادات وفي المطلب الأخير مراجعة حسابات المصروفات، ليتم بعدها في المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل النظري الأول، عرض الجانب المتعلق بالتحليل المالي، هو أيضا جاء في أربعة مطالب، بداية بالتعرف على ماهية

التحليل المالي، بعدها التطرق لجانب تحليل القوائم المالية، ثم نعرض للمعيار الجزائري للتدقيق 570- إستمرارية الإستغلال -، وفي آخر هذا الفصل نتعرف على نموذج KIDA للتنبؤ بالفشل المالي.

أما في الفصل الثاني خصص للجانب التطبيقي أين قمنا بدراسة حالة شركة نقل الحبوب STG من خلال ثلاثة مباحث، الأول خصص للتعريف بشركة نقل الحبوب STG من خلال أربعة مطالب، بداية تعرفنا على تأسيس شركة نقل الحبوب، بعدها تطرقنا لعمل شركة نقل الحبوب، ثم تعرفنا على مصلحة التربص وفي المطلب الأخير تطرقنا للهيكل التنظيمي لشركة نقل الحبوب، أما المبحث الثاني من هذا الفصل التطبيقي تطرقنا لمراجعة الحسابات في شركة نقل الحبوب بنفس الترتيب المعروف في الجانب النظري وهذا من خلال أربعة مطالب، أما المبحث الثالث والآخر من دراستنا هذه، تطرقنا فيه للتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG، وهذا من خلال أربعة مطالب قمنا بعرضها على الترتيب تحليل الميزانية، تحليل جدول حساب النتائج، دراسة الإستمرارية وأخيرا دراسة التنبؤ بالفشل المالي في شركة نقل الحبوب STG.

الفصل الأول : التدقيق الخارجي والتحليل المالي

الفصل الأول : التدقيق الخارجي والتحليل المالي

تمهيد :

عرف العالم نموا سريعا في بيئة الأعمال، وظهور مؤسسات ضخمة الحجم و تأثيراتها على اقتصاد الدول، هذا التوسع في المؤسسات أدى إلى كثرة انتقال رؤوس الأموال وضخامة حجم المعاملات الاقتصادية و كذا ضرورة فرض رقابة على هذه المؤسسات لحماية أموالها، وأموال أصحابها لضمان إستمراريتها. لأجل ذلك ظهرت الحاجة لوجود مهني مستقل يسهر على حماية هذه الأموال ألا و هو " المدقق الخارجي" وما له من تقنيات ومعايير وطرق تسمح له بالحفاظ على أموال المؤسسات.

كما للتحليل المالي أدوات وتقنيات علمية عالمية تسمح له بالتشخيص المسبق والكشف عن نقاط الضعف في الهيكل المالي للمؤسسات وتداركها في حينها وإيجاد الحلول المناسبة وبالتالي تقادي العسر المالي الذي يمكن أن يتحول إلى حد الفشل المالي.

وسعيا للحفاظ على استمرارية المؤسسة وديمومتها من خلال عمل كل من المدقق الخارجي من خلال المتابعة المستمرة للوثائق المالية والمحاسبية عن طريق تقييم الرقابة الداخلية أولا وذلك باستخراج نقاط الضعف ومعالجتها ونقاط القوة وتثمينها ثم مراجعة الحسابات وفقا لنظام المالي و المحاسبي (NCF) . أما المحلل المالي فلهذه هو الآخر تقنياته الخاصة وأساليبه العلمية بإستعمال الصيغ الرياضية، فمن خلال هذا الفصل نتعرف على كل منهما من خلال المباحث التالية :

❖ المبحث الأول : التدقيق الخارجي.

❖ المبحث الثاني : مراجعة الحسابات.

❖ المبحث الثالث : التحليل المالي تقنية معززة لتقرير المدقق الخارجي.

المبحث الأول : التدقيق الخارجي

- نعرض في هذا المبحث مفهوم التدقيق بصفة عامة، والتدقيق الخارجي بصفة خاصة، كما نتعرف على أنواع التدقيق الخارجي وأهميته في المؤسسات.

المطلب الأول : ماهية التدقيق

أولا : تعريف التدقيق :

لقد تعددت تعريفات التدقيق بين مختلف المؤلفين والباحثين وهذا ما يؤدي بنا إلى عرض بعض منها لإستخلاص تعريف شامل و عام له، وكما هو معلوم أن التدقيق بمعناه اللفظي " Audit " وهو مشتق من الكلمة اللاتينية " Audire " ومعناها يستمع.¹

وعرف التدقيق على أنه : فحص البيانات و الأرقام و السجلات بقصد التحقق من صحتها، غير أن للتدقيق معنا مهنيًا أُصطلح عليه الكتاب المحاسبون، والذي يقصدون به الفحص الإنتقادي المنظم لأنظمة المراقبة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية التي تراجع حساباتها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة هذه البيانات ودرجة الإعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية التي أعدتها المؤسسة عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي.²

عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA التدقيق على أنها "عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع و تقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الإقتصادية للمشروع وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعية والمقبولة قبولا كاملا، وتوصيل النتائج للأطراف المعنية".³

عرف كذلك Paul BENYAMINE المراجعة على أنها : " الفحص الذي يقوم به مهني مستقل وذو كفاءة بغرض إبداء رأيه المبرر حول إنتظام وسلامة وصدق الحسابات السنوية في تعبيرها عن وضعية الشركة في

1 : مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص : 15.

2 : عبد المنعم محمود، عيسى أبو طبل، المراجعة أصوله العملية والعلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص : 18.

3 : بوحفص روائي، مطبوعة في التدقيق المالي والمحاسبي، موجهة لطلبة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة غرداية،

2017/2018، ص : 08.

تاريخ الإقفال وعن نتائج نشاطها لتلك الدورة، آخذاً بعين الاعتبار القوانين والأعراف المتعامل بها في الدولة التي يتواجد بها مقر الشركة.¹

هو عملية إنقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والتسجيلات المحاسبية والأدلة والقرائن المدعمة للتسجيلات المحاسبية المرتبطة بالنشاطات التي قامت بها المؤسسة، وكذا التحقق من مطابقة عناصر هذه القوائم المالية للواقع الفعلي لها، ومن خلال هذه العملية تمكن المراجع من أن يبدي رأياً فنياً محايداً حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية عن المركز المالي الحقيقي لها، ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتشريعات القانونية.²

والتدقيق هو " إختبار تقني صارم من طرف مدقق مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام المبادئ المحاسبية المعمول بها، في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة وللوضعية المالية ونتائج المؤسسة ".³

كما يعرفه أمين السيد أحمد لطفي على أنه " : يمثل عملية منهجية منظمة للحصول على التقييم بموضوعية لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بأحداث إقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيين".⁴

من التعاريف السابقة يمكننا إستنتاج تعريف الشامل للتدقيق : هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات، لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء و مستقل.¹

1 : شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2011/2012، ص : 10.

2 : بلقاضي بلقاسم، **محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية**، تخصص محاسبة وتدقيق، طلبة الماستر، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-، 2016/2017، ص : 01.

3 : صراوي مراد، **محاضرات مقياس المراجعة المالية**، تخصص محاسبة ومراجعة، السنة الثالثة ليسانس، جامعة العربي بن مهيدي -أم بواقي-، 2019/2020، ص : 03.

4 : أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص : 07.

يتضمن الإستنتاج السابق مصطلحات وعبارات هامة هي : ²

- المعلومات و المعايير المقررة سلفاً؛
- جمع و تقييم الأدلة؛
- الشخص الكفاء و المستقل؛
- التقرير .

ثانياً : أنواع التدقيق :

توجد العديد من أنواع التدقيق في بيئة الأعمال وفق وجهات نظر متعددة، حيث يعود الاختلاف بين هذه الأنواع إلى الخاصية المميزة لها، كما أن تاريخ ظهورها يختلف من نوع إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الأسباب والظروف، ويمكن إبراز أهمها وفق ما يلي :

أ- من زاوية الإلزام القانوني :

تقوم هذه الزاوية على درجة الإلزام القانوني للقيام بعملية التدقيق، فهناك من المؤسسات من هي مجبرة على هذا التدقيق وهناك من هي غير مجبرة على ذلك، في الإطار الذي سبق نميز بين نوعين من التدقيق في هذا البند كما يلي :

1- التدقيق الإلزامي :

وهو التدقيق الذي يحتم القانون القيام به، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مدقق يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من التدقيق. ³

2- التدقيق الاختياري :

1 : بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزن داخل

المؤسسة، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس - سطيف-، 2010/2011، ص : 05.

² : بوبكر عميروش، مرجع سبق ذكره، ص : 05.

³ : بختي زوليخة، محاضرات في مقياس التدقيق المالي، تخصص مالية المؤسسة، السنة الثانية ماستر، جامعة جيلالي ليابس -

سيدي بلعباس-، 2020/2019، ص : 13.

وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة.¹

ب- من زاوية نطاق التدقيق :

يعتبر نطاق التدقيق من بين أهم المحددات لطبيعة التدقيق الواجب إعتماؤها، ففي هذا النطاق يمكن أن نتصور النوعين التاليين :

1- التدقيق الكامل :

وهنا يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، وقد كانت المراجعة الكاملة تفصيلية، حيث يقوم المراجع بفحص القيود كاملة، وهذا عندما كانت المؤسسات ذات حجم صغير، أما الآن وبتوسع الأعمال ونشوء الصناعات الكبيرة وشركات المساهمة وعدم قدرة المراجع بالقيام بمراجعة جميع العمليات وكافة المستندات والسجلات فقد أصبحت المراجعة الكاملة إخبارية.²

2- التدقيق الجزئي :

المقصود بالمراجعة الجزئية هو العمل الذي يقتصر فيه عمل المراجع على بعض العمليات المعينة، أو هو بمثابة ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع على بعض العمليات المعينة، أو هو بمثابة ذلك النوع من المراجعة التي توضع فيها بعض القيود على نطاق فحص المراجع للعمليات المالية، ولا يكون المراجع مسؤولاً في هذا النوع من المراجعة عن أي أضرار تنشأ أو يتم اكتشافها بالرجوع إلى الدفاتر أو حسابات أو مستندات معينة، تكون الحدود المفروضة على المراجع قد منعت من فحصها، ويجب على مراجع مراجعة حسابات أو مستندات معينة تكون الحدود المفروضة عليه قد منعت من فحصها، ويجب على مراجع الحسابات في حالات المراجعة الجزئية عمل اتفاق كتابي يحدد فيه المطلوب منه القيام به، كما يجب عليه أن لا يذكر بوضوح في تقريره تفاصيل ما أداه من عمل وذلك حتى لا يقع عليه مسؤولية ما لم ينص عليه في هذا الاتفاق.³

¹ : بختي زوليخة، نفس المرجع السابق، ص : 13.

² : طماش أمينة، دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-، 2018/2019، ص : 09.

³ : طماش أمينة، نفس المرجع السابق، ص : 09.

ج- من زاوية توقيت التدقيق :

نميز في هذه الزاوية بين نوعين من التدقيق، هما التدقيق المستمر أي غير محدد بوقت والتدقيق محدد المدة والذي يكون لفترة معينة محددة مسبقاً، لذلك سنتطرق إلى النوعين التاليين من التدقيق والناجمين عن هذه الزاوية في الآتي :

1- التدقيق المستمر :

هو التدقيق الذي يتم خلال السنة وآخر السنة، حيث أن المنشآت التي تخضع لهذا النوع من التدقيق يكون لديها أعداداً كبيرة من العمليات ولديها أنظمة رقابة أكثر تعقيداً وتتطلب أعمالاً تفصيلية أكبر، لذلك يقوم المدقق بإجراءات التدقيق المختلفة باستمرار ضمن خطة وبرنامج تفصيلي.¹

2- التدقيق المحدد المدة :²

وتتميز تلك المراجعة بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المراجع الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة، ومن المزايا التي تحققها المراجعة المحددة المدة :

- تخفيض احتمالات التلاعب وتعديل البيانات والأرقام التي يتم مراجعتها، حيث أن جميع الحسابات يكون قد تم تسويتها وإقفالها.
- عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة، لأن المراجع ومعاونيه لن يترددوا كثيراً على المؤسسة ولن يحتاجوا إلى السجلات والدفاتر إل بعد الانتهاء من عملية الإقفال.

أما أوجه النقد التي توجه إلى المراجعة المحددة المدة فأهمها :

- قصر الفترة الزمنية اللازمة للقيام بعملية المراجعة، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار عامل الزمن كعنصر محدد لانتهاء من عملية المراجعة ولإبداء الرأي الفني للمراجع.

ت- من زاوية الشخص المدقق :

¹ : علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية -نظرية وتطبيق-، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الخامسة، 2015، ص : 38.

² : طماش أمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 10-11.

يتم التمييز في هذا النوع من التدقيق على أساس الشخص الذي يقوم بالعمل كالتالي :

1- التدقيق الداخلي : هو تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المنشأة كخدمة للمنشأة وتشمل وظائفها من

بين أشياء أخرى مراقبة الرقابة الداخلية، أو هو التدقيق الذي يتم تنفيذه داخليا خدمة لأهداف المؤسسة¹.

2- التدقيق الخارجي : هو التدقيق الذي يتم تنفيذه من قبل هيئة خارجية مستقلة عن المؤسسة بهدف إبداء

الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة².

ث- من زاوية المؤسسة محل التدقيق :

أساس التمييز بين أنواع التدقيق حسب هذه الزاوية يعود للمؤسسة الخاضعة للتدقيق وهذا كما يلي :

1- التدقيق في المؤسسات الغير هادفة للربح :

هو ذلك النوع الممارس في المؤسسات الغير الهادفة للربح كالمستشفيات، الجامعات، البلديات... إلخ، فنتيجة

لطابعها الخاص تخضع هذه المؤسسات إلى تدقيق يتناسب معها، وقد يسمى المدقق بتسميات مختلفة (مراقب

مالي، مفتش مالي، قاضي محاسب... إلخ)³.

2- التدقيق في المؤسسات الاقتصادية : وهو الممارس في المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة والهادفة

لتحقيق الربح ومن أمثلتها التدقيق المحاسبي، التدقيق الإداري... إلخ⁴.

ج- حسب طبيعة التدقيق :

حسب هذا التقسيم نجد هناك عدد كبير من الأنواع حيث يعتبر هذا التقسيم من أهم التقسيمات وأكثرها

استخداماً، ويمكن أن نبين أهمها كما يلي :

¹ : عثمان باشا كريمة، آليات التدقيق المحاسبي في المؤسسة العمومية الاقتصادية ميناء مستغانم، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2015/2014، ص : 11.

² : عثمان باشا كريمة، مرجع سبق ذكره، ص : 11.

³ : عمر علي عبد الصمد، التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي، دار هومة للنشر، الجزائر، الجزء الأول، 2018، ص : 22.

⁴ : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 22.

1- التدقيق المالي :

يركز هذا النوع من التدقيق على الوظيفة المالية للمؤسسة أي العمليات المالية، المعلومات المالية، نظام الرقابة الداخلية، نظام المعلومات المحاسبي من خلال فحص انتقادي منظم يركز على أدلة وقرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المؤسسة وفق الإطار النظري للمحاسبة ومعاييرها بهدف إبداء رأي فني محايد عن صدق وشرعية التقارير المالية.¹

2- التدقيق الإداري : عبارة عن أداة تختبر وتفحص بصورة بناءة الهيكل التنظيمي للمشروع وفروعه أو أحد الأقسام أو الإدارات داخل الهيكل التنظيمي نفسه، ويشمل الفحص واختبار الخطط الموضوعية بما تحققه من أهداف وطرق وأساليب تنفيذ العمليات واستخدام الموارد البشرية والمادية وذلك بقصد ترشيد قرارات المؤسسة عن طريق كشف نواحي القصور وما يترتب عليها من أخطاء في العناصر محل الفحص، ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة والتي يمكن القيام بها بشكل يساعد الإدارة على أداء مسؤوليتها بكفاءة وفعالية.²

3- التدقيق الجبائي :

في هذا النوع من التدقيق نميز بين نوعين من الجهات التي تقوم بعميلة التدقيق الجبائي :

- تدقيق تقوم به مصلحة الضرائب إذ أنها تعمل على فحص السجلات المحاسبية للمؤسسة وما يظهر عليها من معلومات وتستند في ذلك إلى التشريعات الجبائية المختلفة.
- أما النوع الثاني من التدقيق الجبائي فهو التدقيق الذي تطلبه المؤسسة من المدقق (داخلي أو خارجي) من أجل التسيير الجبائي الخاص بها، فهو عبارة عن عملية فحص انتقادي للحالة الجبائية للمؤسسة إذ يعمل على تكليف إما جهة خارجية أو جهة داخلية كخليفة التدقيق الداخلي بالاشتراك مع مستشار جبائي تعتمد عليه، وهذا من أجل دراسة الوعاء الجبائي والمخاطر الجبائية للمؤسسة وتبيين ما يخدم مصالح المؤسسة.³

¹ : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 22.

² : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 22.

³ : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 23.

4- التدقيق الاجتماعي : هو عبارة عن فحص وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات، وذلك بغرض التحقق من مدى سلامة تعبير القوائم والتقارير الاجتماعية عن مدى التزام المؤسسة بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها، ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع، وذلك مع مراعاة أن يتم هذا في ضوء مجموعة من المعايير المتعارف عليها لضمان جدية وسلامة الأداء من جانب القائمين على هذا النوع من أنواع التدقيق.¹

5- تدقيق الإعلام الآلي : وهو التدقيق الذي يهتم بالجانب التقني للعمليات التسييرية ونخص بالذكر هنا هو تدقيق الإعلام الآلي ومستويات الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة، كتدقيق البرامج التسييرية المستخدمة والبرامج الخبيرة، وبرامج دعم القرار.²

6- التدقيق الإستراتيجي : ويدرس هذا النوع الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة وما هي التغيرات التي يجب إدخالها فيها قصد مواجهة المحيط المعقد والمسيطر والغامض، رغبة في التطور أو البقاء على الأقل.³

7- تدقيق الجودة : هو عبارة عن فحص منهجي مستقل لنشاط ونتائج المؤسسة وهذا بالاعتماد على معايير جودة معينة ليتم إبداء رأي حول ما إذا كانت هذه النتائج والنشاطات قد تم انجازها بفعالية ووفق تلك المعايير، كمعايير (ISO 10011 تدقيق الجودة ISO 9000 تسيير الجودة).⁴

8- التدقيق البيئي : هو عبارة عن جزء متكامل من نظام الإدارة البيئية من خلاله وبواسطته تحدد إدارة المؤسسة ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى متطلبات السياسة الداخلية.⁵

9- تدقيق الالتزام (تدقيق التنفيذ) : يعني تحديد ما إذا كانت المؤسسة قد تصرفت أو تقوم بالتصرف طبقاً للقوانين واللوائح التي أقرتها السلطات المعنية، بتشخيص مدى تنفيذ أو الإلتزام بقوانين معينة، لوائح، تعليمات أو قيود. يتم ذلك بالمقارنة بين ما هو عليه الشيء، وما يجب أن يكون عليه وفقاً لتلك القوانين

¹ : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 23.

² : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 23.

³ : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 23.

⁴ : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 24.

⁵ : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 24.

أو اللوائح، وينفذ عن طريق مدققين تابعين للجهة المصدرة لتلك القوانين واللوائح. ويوفر التدقيق الجبائي مثالا جيدا لتدقيق الالتزام، إذ يبين المدقق الجبائي الحكومي مدى التزام الشركة بالنظام الجبائي ومدى صحة تصريحاتها، بالإضافة لتأكد بعض الهيئات الحكومية من تنفيذ القوانين والأنظمة كتدقيق الالتزام بقانون العمل من طرف مفتشية العمل، تدقيق مدى التزام الشركات المصنعة بمعايير الجودة (تدقيق الجودة)، أو معايير حماية البيئة (التدقيق البيئي).¹

10- الخبرة القضائية : يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة، وتهدف إلى إعلام العدالة بالأوضاع المالية والمحاسبية للمؤسسة وتقديم مؤشرات بالأرقام، ترسل التقارير إلى القاضي المكلف بالقضية، والخبير يجب أن يكون مسجل في قائمة الخبراء القضائيين لدى مجلس القضاء وطريقة عمله تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة.²

ثالثا : أهداف التدقيق المحاسبي :

تنقسم أهداف التدقيق إلى أهداف أساسية وأهداف ثانوية نعرضها كالتالي :

1- الهدف الأساسي للتدقيق :

إن الهدف الأساسي من عملية التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل عما إذا كان يتم عرض البيانات والقوائم المالية بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية وفقا لإطار المحاسبة المالية المطبق، وحتى يقوم المدقق بإبداء هذا الرأي فإن عليه الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات والقوائم المالية التي قام بتدقيقها خالية من التحريفات الجوهرية (المادية) بما يعني أن القوائم تعطي صورة حقيقية وعادلة، أو أنها تظهر بعدالة حقيقة المركز المالي للمنشأة ونتيجة النشاط خلال فترة مالية محددة، ويجب ملاحظة أن التأكيد الذي حصل عليه المدقق هو تأكيد معقول وليس مطلق، والسبب في ذلك يرجع إلى وجود العديد من القيود التي تحيط بعملية التدقيق وتحول دون الحصول على تأكيد مطلق، ومن هذه القيود إتباع المنشأة لنظام رقابة داخلية غير فعال، أو اعتماد المدقق على التقدير والحكم المهني، أو عدم وجود أدلة إثبات قاطعة لعملية التدقيق.³

¹ : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 24.

² : عمر علي عبد الصمد، نفس المرجع السابق، ص : 24.

³ : بختي زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 9-10.

2- الأهداف الثانوية للتدقيق:

حتى يتمكن المدقق من إعطاء تأكيد معقول بأن البيانات المالية التي قام بتدقيقها خالية من التحريفات الجوهرية، فإن عليه وضع أهداف ثانوية للتدقيق لمقابلة تأكيدات و مزاعم الإدارة، بغرض التحقق من صحة هذه التأكيدات، وفي سبيل ذلك يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن اللازمة لفحص كل تأكيد من تأكيدات الإدارة للتحقق منها، وتشمل الأهداف الثانوية للتدقيق ما يلي:

أ- التحقق من عرض القوائم المالية (العرض والإفصاح) :

تؤكد الإدارة أن البيانات والقوائم المالية معروضة وفقا لما هو مطبق في معايير إعداد التقارير المالية.¹

ب-التحقق من الملكية (الحقوق والالتزامات) :

ويعني هذا الهدف تحقق المدقق من امتلاك المنشأة للأصول المدرجة بالقوائم المالية، وكذلك من صحة الالتزامات التي على المنشأة، ومن أنه ليس هناك أي التزامات أخرى غيرها، ويعتمد المدقق على بعض الإجراءات التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر هي ملك المنشأة فعلا، ولعل الإجراء المتبع غالبا للتحقق من هذه الملكية هو فحص المستندات الدالة على الملكية، كما في حالة فحص سندات ملكية الأصول وعقود الشراء، والتحقق من ملكية المخزون، أما فيما يتعلق بالالتزامات فيجب على المدقق التحقق من صدق ما سجل منها بالدفاتر، وأن حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين، ولتحقيق ذلك يجب الحصول على مصادقات منهم.²

ت-التحقق من استقلال الفترة المالية (صحة الفاصل الزمني) :

يعني هذا الهدف التحقق من تسجيل العمليات التي تخص السنة المالية موضع التدقيق من مصروفات وإيرادات واثبات المستحق والمقدم منها، ولذلك يقوم المدقق عادة بأداء بعض الاختبارات على أرصدة العمليات والتأكد من صحتها، فمثلا للتحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم في الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل التحقق من أن العمليات التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط الفترة الحالية موضع التدقيق، ويتطلب ذلك فحص المستندات ومطابقتها على سجلات الفترة، بالإضافة إلى إعادة

¹ : بختي زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص : 10.

² : بختي زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص : 10.

حساب قيم معينة كالإستهلاك والاستنفاد، فضلا عن تحديد كافة الإيرادات المقبوضة مقدما والمصروفات المستحقة، ولذلك يجب أن يتحقق المدقق ويطبق هذا الهدف لكل عناصر القوائم المالية.¹

ث- التحقق من صحة التقييم :

يمثل تقييم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمدقق، وعادة يتم تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية أو السوقية أيهما أقل طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بالإضافة إلى أن هناك بعض الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات، وفي هذه الحالة يتم التحقق منها بالرجوع إلى الأسعار اليومية المعلنة بالبورصة والصحف المالية وغيرها، ويلاحظ أنه إذا تم اختيار تسجيل المخزون بالقيمة السوقية على أساس أنها أقل سعر من التكلفة التاريخية، في هذه الحالة يجب حساب القيمة السوقية المقدرة للأصل مطروحا منها التكاليف المقدرة للبيع حتى نصل لقيمة المخزون القابلة للتحقق.²

ج- التحقق من الوجود أو الحدوث :

يعني "الوجود" التحقق من أن الأصول المختلفة مثل (المخزون، النقدية، الآلات) موجودة بالفعل في تاريخ الميزانية، وأن القيم المسجلة بحساب العملية تعبر عن القيم الفعلية لها، فمثلا إذا تم تسجيل رصيد لأحد العملاء بميزان المراجعة، يجب أن يكون هذا الرصيد موجود فعلا بالدفاتر، وعندما لا يوجد مثل هذا الرصيد أو وجوده بمبلغ مخالف للحقيقة فإن ذلك يمثل انتهاكا لهدف الوجود، بينما يعني "الحدوث" التحقق من أن العمليات المختلفة الظاهرة في القوائم المالية مثل المبيعات والمشتريات وغيرها قد حدثت بالفعل أثناء الفترة التي يتم التدقيق عنها وأنها تخص عملاء حقيقيين وليسوا وهميون، ويمثل التحقق من الوجود هدفا من أهداف التدقيق التي يتم تطبيقها على كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المدقق الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق هي التأكد من أنها موجودة بالفعل، ومسؤوليته فيما يخص حسابات الخصوم هي التحقق من أن كافة الالتزامات التي على المنشأة مسجلة بالدفاتر، وبصفة عامة تعتمد إجراءات التحقق من هدف الوجود على طبيعة العنصر وتكلفة الحصول على الدليل المرتبط به.³

¹ : بختي زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 10-11.

² : بختي زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص : 11.

³ : بختي زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص : 11.

ح- التحقق من الدقة :

يعني ذلك تحقق المدقق من أن العمليات المالية تم تسجيلها وفق القيم المحاسبية الصحيحة ولكافة عمليات المنشأة، فمثلاً قد يسجل رصيد المخزون بحساب العميل خطأ لوجود تحريف في عدد وحدات المخزون أو بسبب استخدام سعر خاطئ، ويمثل هذا الخطأ انتهاكاً لهدف الدقة.¹

خ- التحقق من الاكتمال :

يعني هذا الهدف تحقق المدقق من أن كافة العمليات والحسابات التي كان يجب تسجيلها في دفاتر وسجلات المنشأة قد سجلت وتم ترجيلها وإظهارها بالقوائم المالية دون حذف أو نقصان وبالقيم الفعلية، فمثلاً عدم إدراج رصيد أحد العملاء ضمن حسابات المدينين انتهاكاً لهدف الاكتمال.²

رابعاً : تعريف التدقيق الخارجي :

التدقيق الخارجي هو "عملية فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وعمل إنتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالي.³ "

وعرف على أنه : "مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها قيام مدقق الحسابات المؤهل بإجراء فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية وللبيانات المثبة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة وذلك بهدف إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية الختامية المعدة من قبل المؤسسة في نهاية السنة المالية لبيان مدى تعبير تلك القوائم عن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة للسنة المالية المنتهية وعن المركز المالي لها في نهاية تلك السنة.⁴ "

¹: بختي زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص : 12.

²: بختي زوليخة، مرجع سبق ذكره، ص : 12.

³ : سليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، دون طبعة، 2014، ص : 40.

⁴ : علي عبد الكريم علي الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، المكتبة الوطنية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص : 01.

خامسا : أهمية التدقيق الخارجي :

للتدقيق الخارجي أهمية كبيرة هذا بالنظر إلى الخدمة التي تقدّمها لمختلف الجهات التي تستخدم القوائم المالية المدققة، وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي ¹:

- بالنسبة لإدارة المؤسسة : حيث تعتمد عليها في عمليات التخطيط، والرقابة، إذ تعتمد عليه اعتمادا أساسياً على البيانات المحاسبية الصحيحة كرمس الخطط، والسياسات بشكل محكم ودقيق ؛
- بالنسبة للملاك والمساهمين : تلجأ هذه المجموعة إلى القوائم المالية المعتمدة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة، ومدى متانة مركزها المالي لاتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم، واستثماراتهم للوجهة التي تحقق لهم أكبر عائد ممكن ؛
- أهمية التدقيق للدائنين والموردين : حيث يعتمدون على تدقيق المدقق لتحديد المركز المالي، والقدرة على الوفاء بالالتزام، وذلك قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه ؛
- أهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الاقتراض الأخرى : حيث تعتمد على تقدير المدقق لدراسة وتحليل القوائم المالية قبل الشروع في منح الائتمان المصرفي ؛
- الهيئات الحكومية : حيث تعتمد على البيانات التي تصدرها الدولة من أجل مراقبة النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية للدولة ؛
- نقابات العمال : حيث تعتمد على البيانات المحاسبية الصادرة عن القوائم المالية من أجل مفاوضة الإدارة من أجل رسم سياسة عامة للأجور وتحقيق مزايا للعمال ؛
- بالنسبة لتخصيص الموارد : حيث يساعد التدقيق بتخصيصها لأفضل كفاية ممكنة لإنتاج السلع والخدمات التي يزيد الطلب عليها.

سادسا : خصائص التدقيق الخارجي :

تتمثل خصائص التدقيق الخارجي فيما يلي ²:

¹ : فروج أسماء، أهمية التدقيق الخارجي في الرقابة الداخلية على مخزونات المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2016/2015، ص : 08.

² : نور الهدى عوادي، العوامل المؤثرة على جودة تقارير التدقيق الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم بواقي، 2016/2015، ص : 06.

- التدقيق عملية منظمة : تتم على أسس ومبادئ علمية مخططة فهي ليست عملية عشوائية وإنما يجب تخطيطها بطريقة سليمة حتى يتم تحقيق الأهداف بطريقة فعالة ؛
- يتم جمع أدلة الإثبات بشكل موضوعي : أساس عمل المدقق الخارجي الحيادي هو جمع أدلة وتقييمها بشكل موضوعي وتتكون تلك الأدلة من بيانات محاسبية أساسية (دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ) وبيانات مؤيدة (فحص الفواتير والشيكات وغيرها من المستندات، البيانات التي يتم الحصول عليها من الاستفسارات والملاحظة والجرد الفعلي) ؛
- تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية : إن إبداء الرأي الفني المحايد يتعلق بوحدة اقتصادية معينة، وهذه الوحدة قد تكون مشروع يهدف إلى تحقيق الربح أو قد لا يهدف إلى تحقيق الربح كما أنه قد يأخذ أشكال قانونية مختلفة (مثل مؤسسة فردية، شركة أشخاص) كما أنها قد تكون المشروع بأكمله أو جزء أو قسم أو إدارة أو عملية من عملياته ؛
- درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة : يتمثل الهدف الأساسي لتدقيق القوائم المالية في مدى تطابق تلك التأكيدات (مثال ذلك المخزون الظاهر بالميزانية موجود ومملوك للمؤسسة) مع معايير مقررة هي مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

سابعاً : فروض التدقيق :

1- قابلية البيانات المالية للفحص : ¹

إن لم تكن البيانات و القوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية، والخطوط العريضة التي تسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات و مستخدميها و تتمثل هذه المعايير في :

- أ- الملائمة : ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية وإرتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.
- ب- القابلية للفحص : أي إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما لابد من أن يصلوا إلى المقاييس أو النتائج نفسها.
- ت- البعد عن التحيز : تسجيل الحقائق بطريقة عادلة و موضوعية.

¹ : راضية بناني وحساين فايزة، تجربة الجزائر في تطبيق معايير التدقيق الجزائرية NAA، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمة، المركز الجامعي بلحاج شعيب -عين تموشنت-، 2018/2017، ص : 13.

ث- القابلية للقياس الكمي : القياس الكمي يضيف منفعة نتيجة تحويل المعلومات إلى معلومات أكثر إفادة من خلال عمليات حسابية و هي خاصة يجب أن تتحلّى بها المعلومات المحاسبية.

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع و الإدارة :

حيث يقوم هذا الفرض على تبادل في المنافع بين المراجع و الإدارة من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المراجع بغية إتخاذ على أساسها قرارات صائبة والعكس كذلك بالنسبة للمراجع بمده بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد صائب على واقع وحقيقية تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.¹

3- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية : إن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية داخل المؤسسة يمكن من التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات إن لم نقل حذفها نهائيا، كما يجعل المراجعة اقتصادية وعملية بتبني المراجعة الاختيارية بدلا عن التفصيلية.²

4- خلو القوائم المالية المقدمة للفحص من الأخطاء الغير عادية أو التلاعب :

يقوم مراجع الحسابات بعملية المراجعة بافتراض أن القوائم والمعلومات المالية المقدمة له خالية من الأخطاء الغير عادية أو التلاعب وفي حالة عدم ثبات هذا الفرض فإن عمل المراجع يصبح تفصيلي لكافة البيانات وليس إختياري كما هو مفترض.³

5- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية :

¹ : تومي نريمان، دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد النفقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2013/2014، ص : 26.

² : أميرة مشنقر، دور معيار المراجعة الجزائري رقم 540 في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي -أم بواقي-، 2018/2019، ص : 09.

³ : زينب عون، الجانب العملي لمراجعة الحسابات في ظل قانون المراجعة في الجزائر (القانون 10-01)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-، 2014/2015، ص : 12.

يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة إلى المركز المالي والحقيقي لها¹.

6- يتصرف المراجع كمراجع فقط :

يلتزم المراجع بالتزامات المهنة المحددة أو القابلة للتحديد².

7- العناصر و المفردات التي كانت صحيحة في الماضي ستكون كذلك في المستقبل :

هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة، و هو فرض استمرار المشروع، وهذا يعني أنه قد إتضح للمدقق أن الإدارة رشيدة وكذا وقوفه على سلامة نظام الرقابة الداخلية، فإنه يفترض استمرار الوضع كذلك في المستقبل، وإذا رأى المدقق عكس ذلك، يعني ميول الإدارة إلى التلاعبات أو اكتشافه لضعف في نظام الرقابة الداخلية، وجب عليه الحرص والانتباه مستقبلا³.

المطلب الثاني : تعيين المدقق الخارجي

- كما سبق وأن ذكرنا أن محافظ الحسابات هو مدقق خارجي وفق التشريع الجزائري، على هذا الأساس نتطرق لتعيين محافظ الحسابات في الجزائر.

تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا وعلى أساس دفتر الشروط محافظ حسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية⁴.

خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات، يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو المسير أو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة¹.

¹ : فاطمة بعوج، دور التدقيق الداخلي في تفعيل إتخاذ القرار، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2014/2015، ص : 09.

² : حكيمة مناعي وأحمد لعماري، ملخص محاضرات في مادة التدقيق المالي والمحاسبي، تخصص محاسبة ومالية، الثالثة ليسانس، جامعة لحاج لخضر -باتنة-، 2013/2014، ص : 12.

³ : راضية بناني وحساين فايزة، مرجع سبق ذكره، ص : 14.

⁴ : الجزائر، وزارة المالية، قانون، 10-01، 29 جوان 2010، المادة 26، ص : 07.

من خلال ماسبق نستنتج أن تعيين محافظ الحسابات يكون وفق دفتر شروط، يحث يجب أن يتضمن دفتر الشروط على وجه الخصوص ما يلي : ²

- عرض عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج ؛
- ملخص المعاينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أبدتها محافظ أو محافظوا الحسابات المنتهية عهداتهم، وكذا محافظ أو محافظوا الحسابات للفروع إذا كان الكيان يقوم بإدماج الحسابات ؛
- العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظة الحسابات والتقارير الواجب إعدادها ؛
- الوثائق الإدارية الواجب تقديمها ؛
- نموذج رسالة الترشيح ؛
- نموذج التصريح الشرفي الذي يبين وضعية الإستقلالية تجاه الكيان طبقا للأحكام التشريعية ؛
- نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة ؛
- المؤهلات والإمكانات المهنية والتقنية.

كما أنه طبقا لأحكام المادتين 600 و 609 من القانون التجاري، يكون تعيين محافظ أو محافظي الحسابات الأوائل عند تأسيس الهيئة أو المؤسسة معفى من إجراء التعيين وفق دفتر الشروط.³

المطلب الثالث : مسؤوليات ومهام المدقق الخارجي

- نتناول في مطلبنا هذا مسؤوليات ومهام محافظ الحسابات بإعتباره وفق التشريع الجزائري، مدققا خارجيا يؤدي مهمة تدقيق إلزامية كل سنة، حيث نتعرف على مهامه أولا :

المهام الدائمة لمراجع الحسابات في الجزائر، وفقا لما نصت عليه المادة 23 من القانون 10- 01 فإنه يحق لمحافظ الحسابات أن يضطلع على المهام التالية : ¹

¹ : الجزائر، وزارة المالية، مرسوم تنفيذي، 11-32، 27 جانفي 2011، المادة 03، ص : 23.

² : الجزائر، وزارة المالية، مرسوم تنفيذي، 11-32، 27 جانفي 2011، المادة 04، ص : 23.

³ : الجزائر، وزارة المالية، مرسوم تنفيذي، 11-32، 27 جانفي 2011، المادة 02، ص : 23.

- يشهد أن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات الشركات والهيئات ؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقة المعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين والشركاء أو حاملي الحصص ؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير ؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المديرين للشركة المعنية مصالح مباشرة وغير مباشرة ؛
- يعلم المديرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال الشركة أو الهيئة، وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

بالإضافة إلى ما سبق فعندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات على صحة وانتظام الحسابات المدمجة والمدعمة وصورتها الصحيحة، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

ثانيا : مسؤوليات المدقق الخارجي :

لا شك في أن إخلال المراجع بواجباته المهنية أو عدم وفائه بما سيحمله عديد من المسؤوليات، فقد حمل المشرع الجزائري مراجع الحسابات ثلاثة أنواع من المسؤوليات وفقا لهذا القانون وهي : مسؤولية مدنية جزائية، انضباطية أو تأديبية، حيث جاء في مضمون المادة 59 من القانون 10-01 "على أن مراجع الحسابات يتحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.²"

¹ : الجزائر، قانون، 10-01، الصادر في 29 جوان 2010، المادة 23، ص : 07.

² : الجزائر، قانون، 10-01، مرجع سبق ذكره، المادة 59، ص : 10.

أولا : المسؤولية المدنية لمراجع الحسابات : ¹

في الجزائر، يعد مراجع الحسابات مسؤولا عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه ويتحمل بالتضامن، سواء إتجاه الشركة أو الهيئة أو الغير، ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون.

لا يتبرأ محافظ الحسابات من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها، إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه أبلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها، وفي حالة معارضة مخالفة يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة.

ثانيا : المسؤولية الجزائية لمراجع الحسابات في الجزائر :

وفقا لأحكام المادة 62 من القانون 10-01 فإن مراجع الحسابات مسؤول مسؤولية جزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني.²

كما تنص المادة 73 من نفس القانون أن يعاقب كل من يمارس مهنة مراجع الحسابات بطريقة غير قانونية بغرامة مالية تتراوح ما بين 500.000 دج إلى 2.000.000 دج، وفي حالة العود يعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس تتراوح مدته من ستة أشهر إلى سنة واحدة، وتتضاعف الغرامة لتصبح ما بين 1.000.000 دج إلى 4.000.000 دج.³

ثالثا : مسؤولية انضباطية (تأديبية) لمراجع الحسابات في الجزائر : ⁴

يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة، حتى بعد استقالتهم من مهامهم عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي وحسب خطورتها في : الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) أشهر، الشطب من الجدول، ويبقى لمراجع الحسابات حق الطعن في العقوبة

¹ : الجزائر، قانون، 10-01، مرجع سبق ذكره، المادة 61، ص : 10.

² : الجزائر، قانون، 10-01، مرجع سبق ذكره، المادة 62، ص : 10.

³ : الجزائر، قانون، 10-01، مرجع سبق ذكره، المادة 73، ص : 12.

⁴ : الجزائر، قانون، 10-01، مرجع سبق ذكره، المادة 63، ص : 10.

التي قد تسلط عليه أمام الجهة القضائية المختصة، وذلك إذا رأى أن العقوبة المسلطة عليه لا تتناسب المخالفة التي ارتكبها.

المطلب الرابع : تقرير المدقق الخارجي

- نظرا لضرورة تحديد أبعاد ومتغيرات دراستنا، أخذنا الواقع القانوني في الجزائر الذي يعتبر محافظ الحسابات كمدققين خارجيين، تناولنا الجانب المتعلق بمحافظ الحسابات كونه مدقق خارجي يؤدي مهمة إلزامية قانونية دورية في المؤسسات الجزائرية بغية المصادقة على الحسابات، وإعطاء القوائم المالية المصادقية الكافية.

على هذا الأساس نتعرف على محافظ الحسابات :

- هو كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس تحت مسؤوليته ولحسابه الخاص تحت أي تسمية كانت، مهنة محافظ الحسابات.¹

1. تعريف التقرير وأنواعه :

(1) تعريف التقرير :

إن التقرير في إطار النظام المحاسبي بصفة عامة ما هو إلا وسيلة أو أداة لعرض وتوصيل المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي للأطراف المستفيدة، وقد تتضمن التقارير معلومات مالية فقط وفي هذه الحالة تسمى بالقوائم المالية، وقد تتضمن التقارير مكونات مالية وغير مالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمنشأة وفي هذه الحالة تسمى بالتقارير المالية مثل تقرير لجنة المراجعة وتقرير مجلس الإدارة والجدول المرفقة بالتقرير السنوي للمنشأة وكذلك نشرات الاكتتاب والتقارير المقدمة للجهات الحكومية وغير ذلك، مع ملاحظة أن القوائم المالية تتم مراجعتها من قبل مراجع خارجي مستقل بخلاف محتويات التقارير الأخرى التي تُعد بمعرفة الإدارة والتي قد لا تخضع للمراجعة من قبل مراجع خارجي مستقل.²

¹ : خلايفية إيمان وجاوحدو رضا، التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد 01، ص : 458.

² : محمد رزق عبد الغفار وآخرون، إعداد وتحليل التقارير المالية، مقرر، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2021، ص ص : 15-16.

ويعرف تقرير التدقيق بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن مدقق مؤهل تتضمن رأيه الفني المحايد بخصوص صدق وعدالة القوائم المالية ككل. ويقدمها إلى الجهات المهتمة بهذا الرأي. لذا يجب أن يلتزم المدقق بمجموعة من العناصر التي يجب أن يتضمنها تقرير التدقيق الخارجي الذي يصدر كنتيجة لإنجازه عملية التدقيق بقصد إعطاء رأي فني ومحايد حول صدق وعدالة القوائم المالية.¹

وتتلخص أهداف التقارير والقوائم المالية في توفير معلومات مناسبة للمستفيدين تساعد في اتخاذ العديد من القرارات وذلك على النحو التالي :²

- توفير معلومات تساعد المستثمرون الحاليون والمرتقبون في اتخاذ قرارات الاستثمار المتعلقة بـ (شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين) ؛
- توفير معلومات تساعد المستثمرون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة ؛
- توفير معلومات تساعد المستثمرون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون في تقدير العائد من الاستثمار في أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين ؛
- توفير معلومات عن موارد المنشأة (الأصول) والمطالبات التي تكون على المنشأة للغير (الالتزامات) أو للمساهمين (حقوق الملكية)، والتغيرات في هذه الموارد وتلك المطالبات سواء للغير أو للمساهمين ؛
- القياس الدوري لدخل المنشأة ؛
- توفير معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال.

(2) أنواع تقارير المدقق الخارجي :³

أ. تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية.

¹ : قادري عبد القادر، دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في كيفية إعداد تقرير التدقيق، مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة، العدد الثاني، ماي 2016، ص ص : 58.

² : محمد رزق عبد الغفار وآخرون، نفس المرجع السابق، ص : 16.

³ : الجزائر، وزارة المالية، قرار، مؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق 24 جوان سنة 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، ص ص : 12-13.

- ب. تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة.
- ج. التقرير حول الإتفاقيات المنظمة.
- د. التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة (05) أو عشرة (10) تعويضات.
- هـ. التقرير حول الإمتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- و. التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب الأسهم أو حسب الحصة في الشركة.
- ز. التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- ح. التقرير حول إستمرارية الإستغلال.
- ط. التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان.
- ي. التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال.
- ك. التقرير المتعلق بعملية خفض رأس المال.
- ل. التقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.
- م. التقرير المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم.
- ن. التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.
- س. التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.
- كما يوجد تقسيمات أخرى لتقارير المدقق الخارجي نعرضها :¹

أولاً: التقارير من حيث درجة الإلزام في إعدادها :

- التقارير الخاصة : وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة ولم ينص القانون على إعدادها.

¹ : إسماعيل حروز والحسين جاش، دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات بولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص ص : 33- 35.

- التقارير العامة: وهي التقارير التي يعدها المدقق تماشيا مع نصوص القوانين المنظمة للشركة والذي أُلزم الشركات المساهمة بتدقيق حساباتها من قبل مدقق خارجي، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من تقرير الميزانية.

ومن ذلك فان الفرق بينهما وهو أن التقرير العام يتوجب قانونا نشره في الصحف اليومية لإطلاع ذوي العلاقة عليه، أما التقرير الخاص لم يتوجب نشره.

ثانيا: من حيث محتوياتها من معلومات :

- التقرير المختصر (التقرير المعدل) : يمكن تقديم تعريف موجز كالتالي :
- التقرير المختصر هو التقرير الذي يرتبط دائما بالقوائم المالية ويهدف أساسا إلى تقديم الحقائق المالية بطريقة مختصرة، وهو ثلاث أنواع والمتمثلة في :
- تقرير بدون تحفظ : ويبين هذا التقرير أن القوائم المالية تعرض بعدالة المراكز المالية ونتائج العمليات والتدفقات النقدية بالإنسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويعد التقرير من أكثر التقارير إبداء الرأي قبولاً من طرف المؤسسات التي تخضع لعمليات المراجعة.
- تقرير بتحفظ : وهذا التقرير يحدث في حالة من الحالات التالية :
 - عندما يكون هناك تحديد لمجال أو نطاق عمل المراجع.
 - عندما يكون هناك عدم اتفاق مع إدارة المؤسسة حول القوائم المالية، من ناحية قبول السياسات المطبقة أو طريقة تطبيقها أو كفاية الإفصاح عنها.
- تقرير سلبي : إن التقرير السلبي يصدره المراجع عادة في الحالات التي لا تمثل فيها القوائم المالية نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي تمثيلا وعادلا، طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.
- التقرير المطول : التقرير المطول يعد بواسطة مراجع الحسابات بناءا على طلب إدارة المؤسسة، إضافة إلى القوائم المالية الأساسية وتقرير المراجعة العادي المختصر نجد معلومات إضافية المتمثلة :
 - حسابات إضافية تفصيلية تخص بعض بنود القوائم المالية الأساسية ؛
 - معلومات وجدول مختصرة لبعض بنود القوائم المالية الأساسية ؛
 - بيانات إحصائية ؛

- معلومات أخرى مستخرجة من مصادر أخرى بخلاف نظام المعلومات المحاسبية ؛
- عرض لبعض إجراءات المراجعة المتبعة في فحص عنصر ما من عناصر القوائم المالية الأساسية.

ثالثا : التقارير من حيث إبداء الرأي :

- الرأي المطلق : ويصدر هذا الرأي عندما لا يجد المدقق أي ملاحظات أو إقتراحات أثناء قيامه بعملية التدقيق، تؤثر على صحة القوائم المالية، أي أن القوائم المالية ممثلة لواقع المشروع، وأن المدقق كون هذا الرأي بعد قيامه بعملية التدقيق وفقا للمعايير المتعارف عليها، وان البيانات المالية كانت معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن تلك المبادئ طبقت كما في السنة السابقة، وانها تحتوي كافة المعلومات الإضافية اللازمة.
- الرأي المتحفظ : ويصدر هذا الرأي عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات واعتراضات، وهنا لابد من ذكر موضوع التحفظ وأسبابه وأثره على القوائم المالية إن أمكن، أما إذا كان التحفظ من الأهمية بحيث يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة فلا بد من الامتناع عن إبداء الرأي، أو إعطاء رأي معاكس إذا تكونت القناعة لدى المدقق بأن ذلك التحفظ يجعل القوائم المالية غير ممثلة لواقع المشروع، ويذكر التحفظ عادة في فقرة وسيطة بين فقرتي النطاق والرأي.

وتقسم التحفظات إلى ثلاثة أقسام :

- التحفظات التي تهدف إلى تحديد مسؤولية المدقق.
- التحفظات التي تفصح عن اختلاف رأيه مع الإدارة والتي غالبا ما تشير إلى مخالفة الشركة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- التحفظات التي تشير إلى مخالفات لقانون الشركات أو لنظام الشركة الداخلي.
- الرأي المضاد أو المعاكس : ويصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمشروع سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي وذكره.

- الامتناع عن إبداء الرأي : ويصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المدقق على أدلة وقرائن إثبات كافية لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية، سواء كان ذلك سبب تضيق نطاق المراجعة من حيث الزمن أو الكلفة أو وجود ظروف استثنائية غير طبيعية
- أما موضوع دراستنا فنتناول فيه تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية لأهميته مقارنة بالتقارير الأخرى، فنتعرف على هذا التقرير وعناصره كالتالي :¹

فيما يلي أهم العناصر الرئيسية لتقرير مدقق الحسابات حول القوائم المالية :

- عنوان التقرير ؛
- الموجه إلهم التقرير ؛
- الفقرة التمهيدية ؛
- مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية ؛
- مسؤولية مدقق الحسابات ؛
- فقرة الرأي ؛
- توقيع مدقق الحسابات ؛
- تاريخ تقرير مدقق الحسابات ؛
- عنوان مدقق الحسابات ؛

1- عنوان التقرير :

ينبغي أن يحتوي التقرير على العنوان المناسب له، ويفضل استخدام اصطلاح (تقرير مدقق مستقل) في العنوان، وذلك لتمييز تقرير المدقق عن التقارير التي قد تصدر عن الآخرين، مثل تلك الصادرة عن موظفي المؤسسة محل التدقيق، أو عن مجلس الإدارة، أو عن تقارير المدققين الآخرين الذين لا يلتزمون بنفس متطلبات قواعد المهنة التي يلتزم بها المدقق المستقل.

¹ : قادري عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص : 59-62.

2- الموجه إليهم التقرير :

ينبغي أن يوجه تقرير مدقق الحسابات على الأقل إلى المستثمرين في المؤسسة محل التدقيق مثل المساهمين، إضافة إلى مجلس إدارة المؤسسة محل التدقيق أو هيئة معادلة له مثل لجنة الحوكمة، كما يمكن أن يوجه التقرير إلى أطراف أخرى اعتمادا على البيئة القانونية وطريقة إدارة المؤسسة محل التدقيق، ووفقا لذلك يمكن أن يوجه تقرير المدقق إلى الدائنين ... إلخ.

3- الفقرة التمهيدية :

ينبغي أن تحدد الفقرة التمهيدية في تقرير مدقق الحسابات ما يلي :

- تحديد المؤسسة التي خضعت قوائمها المالية للتدقيق.
- ذكر أن القوائم المالية قد تم تدقيقها ؛
- تحديد عنوان كل قائمة من القوائم المالية التي تم تدقيقها، و تشمل غالبا : الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق الكشف المالية ؛
- تحديد التاريخ والفترة التي تغطيها كل قائمة من القوائم المالية محل التدقيق ؛
- الإشارة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة.

4- مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية :

ينبغي أم يبين المدقق أن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وأن هذه المسؤولية تشمل ما يلي :

- تصميم وتنفيذ والمحافظة على الرقابة الداخلية بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الإحتيال أو الخطأ.
- إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الهامة.
- عمل تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف.

5- مسؤولية مدقق الحسابات :

يجب أن يبين تقرير المدقق أن مسؤولية المدقق في إبداء رأي حول القوائم المالية بناء على التدقيق، كما يجب أن يبين التقرير أنه تم إجراء التدقيق حسب معايير التدقيق المعمول بها، كما يجب أن يوضح تقرير المدقق كذلك أن هذه المعايير تتطلب أن يمثل المدقق للمتطلبات الأخلاقية، وأن على المدقق تخطيط وأداء عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية، فضلاً عن ضرورة أن يصف المدقق عملية التدقيق، كما ينبغي على المدقق أن يبين في تقريره أنه يعتقد أن أدلة التدقيق التي حصل عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأيه.

6- فقرة الرأي :

ينبغي أن يتضمن تقرير المدقق فقرة تحت عنوان «الرأي»، يعبر فيها المدقق عن رأيه المناسب حول صدق وعدالة القوائم المالية، سواء كان رأي غير متحفظ، رأي خلاف الرأي غير المتحفظ سواء رأي متحفظ أو رأي سلبي أو الإمتناع عن إبداء رأي.

7- توقيع مدقق الحسابات :

يجب أن يوقع تقرير مدقق الحسابات، ويكون توقيع التقرير بالإسم الشخصي للمدقق أو بإسم مؤسسة التدقيق التي ينتمي إليها أو كلاهما حسبما يكون مناسباً.

8- تاريخ تقرير مدقق الحسابات :

ينبغي على المدقق أن يؤرخ تقرير مدقق الحسابات على القوائم المالية بتاريخ لا يسبق التاريخ الذي حصل فيه المدقق على أدلة التدقيق الكافية والملائمة التي سيبنى عليها الرأي على القوائم المالية.

9) عنوان مدقق الحسابات :

ينبغي أن يحدد التقرير عنوان معين لمدقق الحسابات وهو المدينة التي يقع فيها مكتب مدقق الحسابات المسؤول عن عملية التدقيق أو مؤسسة التدقيق التي ينتمي إليها.

11. معايير إعداد تقرير المدقق الخارجي وخصائصه :

يقوم عمل المراجع الخارجي على إعداد التقرير الذي يعتبر حوصلة لما قام به من عمليات فحص ورقابة ولما سجله من نقاط سواء كانت إيجابية أو سلبية، وسيتوجه هذا التقرير إلى مستخدمي المعلومات المالية الذي يعبر لهم عن المركز المالي للكيان محل المراجعة من خلال دراسة ما جاء في هذا التقرير.

نتعرف على معايير إعداد تقرير المدقق الخارجي وخصائصه الرئيسية في هذا المطلب كالتالي :

أولاً : معايير إعداد لتقرير المدقق الخارجي :

وتتضمن معايير إعداد التقرير العناصر الآتي :¹

1. يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم تصويرها وعرضها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المقبولة قبولاً عاماً) ؛

2. يجب أن يوضح التقرير مدى ثبات المشروع على إتباع هذه المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها وما إذا كانت القواعد التي طبقت في الفترة الجارية مطابق لتلك التي كانت مستخدمة في الفترات السابقة؛

3. يجب أن تفصح القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة النشاط بطريقة ملائمة، وإلا فيجب أن يتضمن التقرير الإيضاحات اللازمة ؛

4. يجب أن يشمل التقرير على إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة.

وفي حالة عدم تمكن المراقب من إبداء مثل هذا الرأي فيجب أن يذكر الأسباب، وفي جميع الحالات يجب أن يذكر مراقب الحسابات في تقريره مدى وطبيعة عمليات الفحص التي قام بها، ودرجة المسؤولية التي يأخذها على كاهله.²

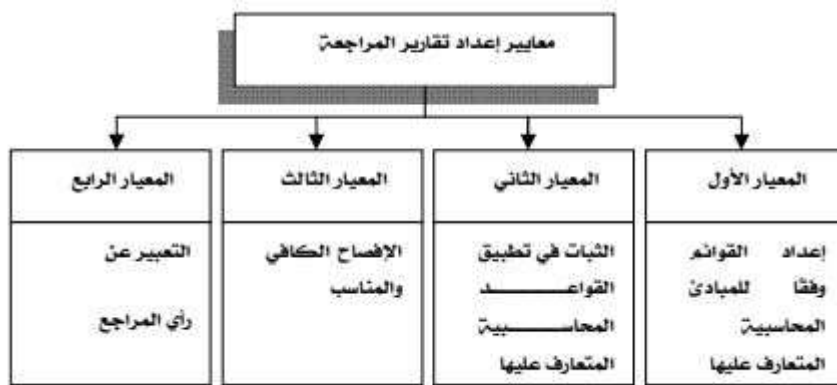
¹ : مفيد عبد اللاوي، المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقاً للقانون 10-01، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 02، جامعة الوادي، سنة 2013، ص ص : 195-196.

² : مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص : 196.

ومن الملاحظ أن هذه المعايير تحدد الخطوط العريضة التي يسترشد بها مراجع الحسابات عند إعداد تقريره الذي يتضمن رأيه المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية الختامية، حيث أنها تعتمد إلى درجة كبيرة عند تطبيقها على التقرير (الحكم الشخصي)، ومن ثم فإن مدى سلامة تطبيق من مزاولته للمهنة ومن متابعته للتوصيات التي تصدرها الهيئات العلمية والمهنية والدراسات والبحوث في هذا الصدد في مختلف الدول وكذلك الكتب والدوريات التي تتناول الاتجاهات الحديثة في مجال مراقبة الحسابات، وقد أدى ذلك إلى صدور بعض التشريعات في العديد من الدول لمساعدة مراقبي الحسابات فيها على حسن تطبيق تلك المعايير.¹

وسنحاول بيان هذه المعايير من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم(01) : معايير إعداد تقارير المراجعة



المصدر : مفيد عبد اللاوي، المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقاً للقانون 10-01، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 02، جامعة الوادي، سنة 2013، ص : 196.

ثانياً : خصائص تقرير المدقق الخارجي:²

1- الأهمية :

¹ : مفيد عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره، ص : 196.

² : سامي الوقاد وخالد الخطيب، موقف مدققي الحسابات الأردنيين من التطورات المهنية بشأن تقرير المدقق عند تدقيق البيانات المالية، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 01، ص : 44-45.

يجب أن تتصف الأمور المضمنة في تقرير مراجعة العمليات بدرجة من الأهمية تبرر تبليغها إلى موظفي ومديري العمليات، أن تضمن الأمر قليلة الأهمية في تقارير مراجعة العمليات يقلل من فائدتها، ويضعف من فعاليتها، لأنه يتسبب في صرف الإنتباه عن الأمور الهامة الواردة في تلك التقارير ؛

2- الفائدة والتوقيت المناسب :

يجب إعداد تقارير مراجعة العمليات بطريقة تجعلها تلبي رغبات واحتياجات المستفيدين أي يجب أن تكون مفيدة، ولكن من الخطأ أن كان الافتراض أن الاستفسار من تلك التقارير مقصورة على الإدارة ويجب كتابة تقارير مراجعة العمليات بطريقة تجعلها تبدو واضحة لرأي أشخاص متوسطي الذكاء، جيد الاطلاع ؛

إن التوقيت المناسب للتقرير يماثل النفع منها في أهمية الحصول على تقارير فاعلة أن تقرير مراجعة العمليات الرائع الإعداد قد يكون قليل النفع منها في أهمية الحصول على تقارير فاعلة أن تقرير مراجعة العمليات الرائع الإعداد قد يكون قليل النفع للإدارة إذ وصل متأخر بدرجة لا تسمح بالاستفادة الكاملة من المعلومات والتوصيات المبلغة فيها وباتخاذ إجراء عملي بشأنها ؛

3- الدقة وكفاية الدعم والمساندة :

يجب على فريق المراجعة القيام بكل إجراءات المراجعة من إعداد ومعالجة تقارير مراجعة العمليات، بهدف الخروج بتقارير خالية من أخطاء في الحقائق أو المنطق، كما يجب دعم كل الحقائق المقدمة، والاستنتاجات المتوصل إليها عن طريق توثيق عمل المراجعة المنجز ؛

4- الإقناع :

يجب عرض نتائج المراجعة بطريقة مقنعة، كما يجب تتبع الاستنتاجات والتوصيات والحقائق المعروضة منطقياً، ودعم المعلومات المقدمة بطريقة كافية الإقناع أي عند قراءة التقرير يقتنع بأن النتائج مهمة، وأن الاستنتاجات معقولة، وأن تطبيق التوصيات ضروري كما يجب أن تكون البيانات المقدمة مقنعة بدرجة كافية تدفع الإدارة للعمل بها ؛

5- الموضوعية والمنظور :

يجب أن يعرض أي تقرير مراجعة العمليات نتائج المراجعة بطريقة موضوعية وغير متحيزة ويتضمن معلومات كافية عن الموضوع المطروح، لإعطاء قراء التقرير المنظور السليم، وأن الهدف من الكتابة الجيدة للتقارير هو إعداد تقارير محايدة وعادلة وغير مضللة، ومركزة على المواضيع التي تستحق الاهتمام ؛

6- الوضوح والبساطة :

يجب تقديم تقارير مراجعة العمليات في شكل واضح وبسيط وسلس ما أمكن، فليس من الحكمة في شيء افتراض توفر المعرفة الفنية الكاملة للمواضيع المتطرق لها لدى قراء التقرير .

المبحث الثاني : مراجعة الحسابات

المطلب الأول : مراجعة حسابات الأصول

أ- مراجعة الأصول الثابتة :

على مدقق الحسابات عند وضع برنامجه لتدقيق الأصول الثابتة تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

1- التحقق الحسابي من صحة تقييم الأصول الثابتة ؛

2- التحقق الحسابي من وجود الأصول الثابتة ؛

3- التحقق من ملكية المشروع للأصول الثابتة.

1- التحقق الحسابي من صحة تقييم الأصول الثابتة : ¹

على المدقق أن يطلب كشوفاً بأرصدة مفردات الأصول الثابتة بشكل تفصيلي ثم يقوم بمقارنة بمجموعة أرصدة الأصول بالحسابات الإجمالي الخاص بدفتر الأستاذ العام بعد التأكد من صحة ترصيد كل حساباتها ، ومقارنة ذلك أيضاً مع الأرقام الظاهرة بالميزانية على أن تظهر تلك الأصول الثابتة ويقصد بذلك أن يتأكد المدقق من ظهور الأصول الثابتة في الدفاتر بكلفتها التاريخية التي تتمثل في تكلفة الأصل مضافاً إليه المصاريف الخاصة

¹ : أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات القانوني، دار النهضة العربية للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2001، ص ص : 103.

به مثل الرسوم الجمركية ومصاريف النقل والتركيب بالنسبة للآلات، كما على المدقق أيضا التأكد من قيام المشروع باستهلاك هذه الأصول بشكل منتظم.

2- التحقق الحسابي من وجود الأصول الثابتة : ¹

يتم التحقق من وجود الأصل الثابت عن طريق الجرد والتأكد من الأصل فعلا والحالة التي يوجد عليها بالفعل، كأن يكون صالحا أو غير صالح للاستعمال، ولا يعتبر مدقق الحسابات مسؤولا عن القيام بعملية جرد الأصول الثابتة حيث أن هذه العملية تعتبر مسؤولية إدارة المشروع إلا أن على المدقق القيام ببعض الإختيارات التي تطمئنه على صحة وسلامة عملية الجرد ولتحقيق ذلك يقوم المدقق بالخطوات التالية :

- يطلب من الإدارة كشوفا تفصيلية ببند الأصول الثابتة، مبينا فيها تاريخ شراء الأصل وتكلفة الشراء وما طرأ عن الأصل من تغير خلال العام ويتم إعداد هذه الكشوف من قبل لجان فنية وتعتمد من إدارة المشروع، وترفق بها شهادة من الإدارة تؤكد صحة البيانات الموضحة بهذه الكشوف وتمثيلها للحقيقة.

- يطابق المدقق بيانات الكشوف بما تم تسجيله في المستندات والدفاتر خصوصا البيانات الظاهرة بسجل أو بطاقات الأصول الثابتة.

3- التحقق من ملكية المشروع للأصول الثابتة : ²

لا يعني وجود الأصل في المشروع امتلاك لهذا الأصل فقد يكون مستأجرا من الغير أو تم بيعه للغير ولم يسلم إليه بعد، لذا فإن الخطوة التالية بعد التحقيق الحسابي من وجود الأصل التأكد من ملكية المشروع لهذا الأصل عن طريق الإطلاع على عقود مستندات ملكية الأصل كالعقارات والسيارات مثلا وكذلك متابعة ما طرأ على الأصول من تغيرات خلال الفترة المالية التي خضعت لعملية التدقيق من وجود للتأكد من عدم وجود أية حقوق للغير على الأصل، على المدقق أن يطلب جميع الوثائق لوجود حقوق الغير على أي أصل من أصول الثابتة

¹ : أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص : 103.

² : أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص : 103.

مثل الزمن أو حق الاستغلال، وأن يتأكد من صحة وسلامة هذه الوثائق ومن صدورها من الجهات المختصة أو من الجهات التي تحفظ بهذه الأصول ضمانا لحقوقها على المشروع.

ب- مراجعة الأصول المتداولة : ¹

- 1- التأكد من وجود الأصل المتداول في تاريخ إعداد الميزانية العامة ؛
- 2- ملكية المنشأة للأصل وتحديد نوع الملكية ؛
- 3- التأكد من التحقيق من صحة المعالجة المحاسبية أي الدقة الموضوعية في الإثباتات والإظهار والتبويب؛
- 4- النقد في الصندوق بمعنى التأكد من أن النقدية الموجودة فعلا في الخزينة تتطابق مع النقدية الموجودة في الدفاتر والسجلات ؛
- 5- التأكد من الذمم المدينة للعملاء أي التأكد من جدية وقانونية المبالغ المقيدة في حسابات العملاء وكذلك التأكد من صحة أرصدة العملاء ؛
- 6- التأكد من صحة العمليات المتعلقة بالبنك والمثبتة بالدفاتر عن طريق مقارنتها مع العمليات الواردة في الكشف ؛
- 7- التوصل إلى الرصيد الصحيح الحقيقي الواجب وإظهاره في الميزانية العامة للمؤسسة وذلك عن طريق إعداد مذكرة وتسوية البنك وإجراءات التسويات بالدفاتر اللازمة.

المطلب الثاني : مراجعة حسابات الخصوم

أ- مراجعة الأموال الخاصة : ²

تضم هذه المجموعة مصادر التمويل الذاتية المملوكة لأصحاب المشروع وتشمل :

- 1- رأس المال : تتم مراجعته من خلال :
- التأكد من صحة رصيد رأس المال وأنه يطابق الرقم الظاهر بقائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية السابقة، وأنه يتبع ماحدث من زيادة أو تخفيض على رأس المال خلال الفترة والإطلاع على المستندات

¹ : أمين السيد أحمد لطفي، ص : 103.

² : محمد الفيومي وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، الإسكندرية، 2008، ص ص : 225-230.

المؤيدة للتأكد من صحة وسلامة هذه التغيرات بفحص حساب لأرباح والخسائر بهدف التأكد من صحة الأرباح التي ستؤدي إلى زيادة رأس المال أو صحة الخسائر التي ستؤدي إلى تخفيض رأس المال.

- الإطلاع على عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي وعلى قرارات الهيئة التأسيسية إذا كانت عملية التدقيق تتم في السنة المالية الأولى للشركة أو الإطلاع على قرارات الهيئة العامة خلال حياة المشروع، للتعرف على شروط عملية الاكتتاب والتخصيص ومقدار رأس المال المرجع والمكتتب فيه ونوع الأسهم المكونة لرأس المال، هذا بالنسبة لشركات المساهمة.

2- الاحتياطات :

- التأكد من حجز الإحتياطي القانوني بنسبة 5% من صافي الأرباح حتى يصل هذا الإحتياطي إلى 10% من رأس المال (يختلف باختلاف القانون)، في حالة حدوث زيادة أو نقص في رأس المال يجب التأكد من أن الشركة قد عالجت التغيرات التي تطرأ على الإحتياطي الإجباري حسب النصوص القانونية والنظام الداخلي للشركة، في حالة قيام الشركة باقتطاع نسبة أعلى من 10% أو زيادة الإحتياطي عن 25% من رأس المال، يقوم المدقق بالتأكد من أن هناك قرار من مجلس الإدارة بذلك يتم هذا عن طريق الإطلاع على نص قرار مجلس الإدارة ؛
- يقوم المدقق بالتأكد من عدم استخدام الإحتياطي الإجباري لتوزيع الأرباح على المساهمين وذلك بالرجوع إلى قائمة توزيع الأرباح والخسائر وحساب الإحتياطي الإجباري ؛
- يقوم المدقق بالتأكد من أن الشركات ذات الامتياز لا تخالف الأنظمة الداخلية عندما تستخدم، إجراءات مراجعة الإحتياطي الاختياري.

3- الأرباح الغير موزعة :

- التأكد من قانونية جميع العمليات التي أثرت على أي بند منها ؛
- التأكد من صحة أرقام هذه البنود في الدفاتر وأن مسمياتها تعبر تعبيرا حقيقيا عن طبيعة كل بند منها.

4- مراجعة الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل :

1-4- مراجعة الديون طويلة الأجل : ¹

¹ : محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص : 229.

- التأكد من صحة الإجراءات القانونية التي تمت عند القرض، ومن اعتماد ذلك من شخص أو جهة مسؤولة ؛
- الإطلاع على العقد الموقع من الجهة المقرضة للبنك للتعرف على الشروط مثل قيمة القرض ومدته وسعر الفائدة وطريقة التسديد ومواعيدها وغير ذلك ؛
- التأكد من وجود أو عدم وجود رهن أو ضمان معين لهذا القرض وفي حالة وجود هذا الرهن أو الضمان على المدقق أن يتأكد من أن التقارير المرفقة بقائمة المركز المالي قد أشارت إلى ذلك صراحة ؛
- تدقيق القيود الخاصة باستلام القرض ودفع فوائد وتسديد أقساطه والمستندات المؤيدة لها ؛
- الحصول على مصادقة من المصلحة المقرضة، يبين فيها قيمة القرض وما تم تسديده منه والرصيد الباقي ؛
- التأكد من تطبيق المشروع للشروط الواردة في القرض بدقة والتحري عن أسباب أي اختلاف حدث في هذا المجال وكذلك من صحة ظهور أرصدة هذه القروض في قائمة المركز المالي في نهاية العام ضمن بند الالتزامات طويل الأجل.

2-4- مراجعة الديون قصيرة الأجل : ¹

- على المدقق أن يطلب من الإدارة تزويده بنسخ من كشوف تبين أرصدة الدائنين أو الموردين في نهاية السنة المالية ؛
- مطابقة بيانات هذه الكشوف مع مجموع أرصدة الموردين بدفتر الأستاذ المساعد للدائنين والتحري عن الأسباب الاختلاف ؛
- مقارنة مجموع أرصدة هذه الكشوف بمجموعة أرصدة حساب الموردين بدفتر الأستاذ المساعد ومع الإجمالي لها بدفتر الأستاذ العام ؛
- تدقيق اختياري لمستندات عمليات الشراء الآجل ومردوديتها وعمليات التسديد للموردين وأوراق الدفع الصادرة والشيكات ومقارنة ذلك بما تم تسجيله في حساب الموردين بدفتر الأستاذ المساعد ؛
- الحصول على مصادقة من الموردين عن صحة أرصدة الحسابات الظاهرة بدفاتر المشروع والتحري عن أسباب الاختلاف ؛

¹ : محمد الفيومي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص : 230.

- تتبع التغيرات التي تطرأ على أرصدة الموردين بعد نهاية السنة المالية فقد يظهر فيها ما يؤيد صحة أرصدة الموردين أو ما بقي كذلك.

المطلب الثالث : مراجعة حسابات الإيرادات

- أ- التأكد صحة التسجيل المحاسبي للعمليات الخاص بالمبيعات : ولتحقيق ذلك يتبع الآتي :¹
 - فحص عينة من العمليات مستنديا أو حسابيا من أول قيدها في اليومية ومرورا بترحيلها إلى الحسابات وصولا إلى ترصيدتها من تتبع العمليات النقدية إلى شروط المبيعات وذلك بتسجيل النقدية أولى المستندات المؤدية لعملية البيع مثل إيصالات البيع النقدي ؛
 - تتبع المبيعات الآجلة إلى الإشعارات الصادرة من قسم الائتمان وإلى إيصالات البيع الصادرة من قسم الحسابات ؛
 - فحص وإختيار نظام الترقيم التسلسلي لإيصالات البيع وكذلك كشوف الإيصالات (الصادرة) ؛
 - اختيار الحد الفاصل للمبيعات وخاصة المبيعات التي تمت في نهاية الفترة وذلك لتفادي إدخال مبيعات فترة معنية في فترة أخرى ؛
 - التحقق من رصيد الإيرادات، المبيعات، والتأكد من مدى الثبات في تصنيف وتبويب البنود وتسجيل العمليات المختلفة للإيرادات ؛
 - التأكد من أن جميع الإيرادات التي سجلت قد حققت، أكتسبت، فعلا حيث أن كثيرا من الشركات تتعالى في بند الإيرادات بهدف تحسين نتائج أعمالها وبالتالي مركزها المالي، ولذلك يجب على المراجع التحقق من سياسة الشركة بخصوص نقطة تحقق الإيرادات والتي هي نقطة البيع والتأكد من ثبات التطبيق.

المطلب الرابع : مراجعة حسابات المصروفات

- التحقق من صحة تسجيل المصروفات بالدفاتر ؛
- التحقق من تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات ؛
- التحقق من أن هناك سياسة واضحة وثابتة لتفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط غير العادي وغير المتكرر.²
- الاطلاع على كشف الرواتب والأجور بأسماء جميع العمال للتأكد من كل الاقتطاعات اللازمة ؛

¹ : محمد الفيومي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص : 231-233.

² : محمد الفيومي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص : 234-235.

- التأكد من التصريح و التسديد لمختلف، الضرائب والرسوم المتعلقة بكل دورة مالية مدقق فيها ؛
- التأكد من أقساط الاهتلاكات، السنوية و طريقة حسابها بمراجعة بطاقات الاستثمارات المتعلقة بها، كما التأكد من المؤونات وكفايتها للأصل المكون لها.¹

المبحث الثالث : التحليل المالي تقنية معززة لتقرير المدقق الخارجي

- يعتبر التحليل المالي من أهم أدوات التسيير المالي في المؤسسات لما له من مؤشرات ونسب تسمح لمستخدمه التنبؤ بالحالة المالية المستقبلية، والإلمام بمختلف جوانب الضعف المالي لتصحيحه لكي لا يشكل خطرا على إستمرار نشاط المؤسسة، فالمدقق الخارجي يمكنه من خلال التحليل المالي إكتشاف عدة مشاكل مالية قد لا يطلع عليها من خلال فحص الجانب المحاسبي للمؤسسة على حدى، كما أن له وجهة نظر خاصة به تساعده على غرار الأطراف الأخرى التي يهتمها التحليل المالي.

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي

عند قيام الإدارة بوظائفها يتطلب دائما توافر كمية مناسبة من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها إلا بإجراء تحليل للبيانات المتاحة في المؤسسة باستعمال معايير وأدوات تحليلية تتناسب مع طبيعة الأسئلة المطروحة للإجابة عنها، الأمر الذي أظهر مدى الحاجة إلى وظيفة التحليل المالي.

أولا : مفهوم التحليل المالي :

وردت عدة تعاريف للتحليل المالي، سنسوق فيما يلي أهم هذه التعريفات :

التحليل المالي هو المعالجة المنظمة للبيانات المتاحة، والتي تهدف إلى الحصول على المعلومات المستخدمة في عملية صنع القرار، وتقييم الأداء الماضي والحاضر للمؤسسة، والتنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل.²

ويعرف التحليل المالي على أنه استخدام القوائم المالية وفق طرق مناسبة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها، والتنبؤ بالأداء المالي المستقبلي لها.³

¹: الأرقم عبد الحفيظ، مراقبة ومراجعة الحسابات، منشور جامعي، جامعة محمد منتوري، قسنطينة، 2001، ص : 48.

² : وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص21.

³ : Financial statement analysis, 10 edition, K, R subeream any amend, john, wild, me grow hill, new York, 2009, p : 13.

كما يعد التحليل المالي خطوة أولية ضرورية للتخطيط المالي لأنه من الضروري تحديد الوضع المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الأرباح.¹

والتحليل المالي هو عملية تحويل أكبر كم من البيانات المالية والتاريخية، إلى أصغر كم من المعلومات ذات فائدة كبيرة لعملية صنع القرار.²

أيضا التحليل المالي هو مجموع الأساليب والطرق الإحصائية والرياضية التي يستخدمها المحللون الماليون على البيانات المالية والمحاسبية من أجل تقييم الأداء الماضي والحاضر للمؤسسة والقدرة على التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي لها.³

التحليل المالي مجموعة من العمليات التي تتضمن البحث وفهم البيانات والمعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها للاستفادة منها عند الحكم على الوضع المالي للمؤسسة.⁴

التحليل المالي للمؤسسة هو استخدام مجموعة من الأدوات الدراسة المعطيات والمعلومات المحاسبة المالية، بهدف تشخيص الوضع المالي للمؤسسة عند تاريخ معين لتحديد نقاط القوة والضعف المالي في المؤسسة.⁵

ثانيا : أهمية التحليل المالي :

إن تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم بهدف استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان ذلك لأغراض الإستثمار، أو من وجهة نظر إدارة المؤسسة عند تقييم الأداء بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى، وفي ظل ظروف اقتصادية معينة.⁶

¹ : حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، وارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1976، ص : 78.

² : يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2012، ص : 55.

³ : شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص : 10.

⁴ : سعيد السرطاوي وعادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم التحليل المالي للشركات المساهمة الصناعية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02، ص : 153.

⁵ : مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012، ص : 15.

⁶ : شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص : 48.

ويحظى التحليل المالي بأهمية كبيرة في المؤسسة، ويمكن تلخيصها فيما يلي :¹

- مساعدة إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وإعداد خططها السنوية لأنشطتها الاقتصادية.
- الحكم على كفاءة التنظيم والإدارة، ومدى فاعلية السياسات المالية الداخلية للمؤسسة.
- إكتشاف الفرص الإستمرارية الجديدة على مستوى المؤسسة.
- التأكد من مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية بالبيانات والمعلومات المخطط لها.
- القدرة على التنبؤ بتعرض المؤسسة إلى الفشل والإفلاس من خلال نتائجها.
- التحقق من التوازن المفترض أن تحققه الإدارة بين مصادر الاموال وأوجه إستخدام تلك الأموال المتاحة.

ثالثاً: أهداف التحليل المالي و الأطراف المهتمة به :

يهدف التحليل المالي إلى تقييم المؤسسة من خلال البحث عن شروط التوازن المالي، وبشكل عام يتم تشخيص الوضع المالي كأساس للتنبؤ، فالتحليل المالي هو الرابط بين الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الاستفادة من نتائج التحليل المالي.

1- أهداف التحليل المالي :

يمكن تلخيص أهداف عملية التحليل المالي بما يلي :²

- معرفة الوضع المالي للمؤسسة ؛
- الحكم على القدرة الكسبية للمؤسسة ؛
- الحكم على كفاءة الأداء المالي و التشغيلي في المؤسسة ؛
- تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها في المدى القصير والطويل ؛
- وضع الخطط المستقبلية و أحكام الرقابة الداخلية ؛
- التعرف على نقاط الضعف في المؤسسة وإقتراح الحلول والتوصيات الكفيلة بمعالجتها.

1 : شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2018، ص : 47.

2 : مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص : 62.

و يمكن تقسيم أهداف التحليل المالي إلى قسمين، أهداف تسعى المؤسسة إلى تحقيقها و أهداف تسعى الأطراف الخارجية كذلك إلى تحقيقها، وفق ما يلي :

- أ- بالنسبة للمؤسسة : فهي تسعى من خلال التحليل المالي للقوائم المالية إلى تحقيق الأهداف التالية :
- تحليل و تفسير القوائم المالية : قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية للخرينة ؛
- تحليل هيكل التمويل : التنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية، وتقييم البدائل الاستثمارية ؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.¹
- دراسة وتقييم ربحية المؤسسة وكذا قدرتها على الاستمرارية ؛
- التحليل الائتماني وتحليل القدرة الائتمانية وقرار الائتمان ؛
- تقييم الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.²
- ب- بالنسبة للأطراف الخارجية :

حتى الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لها أهداف من وراء التحليل المالي للمؤسسة حيث تهدف إلى :³

- تقديم ملاحظات حول سير النشاط المالي للمؤسسة ؛
 - متابعة قرارات المؤسسة خاصة تلك المتعلقة بالموافقة أو الرفض على القروض ؛
 - تقييم الوضع المالي و مدى تحمل المؤسسة لفوائد القروض ؛
 - تقديم النتائج المالية التي بواسطتها يتم تحديد المجاميع الخاضعة للضرائب.
- ويعتبر المدقق الخارجي من أبرز هذه الأطراف الخارجية التي يهتمها التحليل المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم المخاطر المرتقبة بغية تداركها.

2- الأطراف المهمة بالتحليل المالي :

هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى إليها كل طرف حيث نجد :

أ- الأطراف الداخلية: ونذكر أهمها :¹

- ¹ : شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، 2012، ص : 30.
- ² : محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات وأسواق مالية-، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009، ص ص : 28-29.
- ³ : ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، بدون طبعة، 1991، ص : 12.

• إدارة المؤسسة :

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقد تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل ؛

• العاملون في المؤسسة :

هم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المفيدة للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه و التأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل ؛

• المساهمون :

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالاعتماد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

ب- الأطراف الخارجية : وهم ²

• الدائنون : إن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو إكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو بصدر إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين اجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداه لهذا الالتزام في الأجل الطويل ؛

• الموردون : يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية له فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونية في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهم مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان

¹ : أوعمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج -البويرة-، 2015/2014، ص : 32.

² : أوعمران وردة، مرجع سبق ذكره، ص : 33.

التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية ؛

- العملاء : يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لها تمنح لغيره تطابق مع الفترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان ؛
- الهيئات الرقابية : تتخذ التحليل المالي لدراسة كأداة فعالة باعتبار وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء و المساعدة في التعرف وتستخدم أجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة للإعداد ؛
- مصلحة الضرائب : تحتم هذه المصلحة التحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح، إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمانا للدفع.

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية

1. التحليل الأفقي و العمودي للقوائم المالية :

يعتبر كل من التحليل الأفقي و العمودي من الأدوات الفعالة لتقييم كفاءة الوضع المالي وإكتشاف مواطن القوة والضعف في المؤسسة.

1- التحليل الأفقي (الديناميكي) :

يهتم هذا الأسلوب من التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من العناصر الواردة في القوائم المالية سواء للميزانية أو لجدول حسابات النتائج عبر الزمن، أي بمعنى متابعة حركة إرتفاع أو إنخفاض هذا العنصر خلال فترة زمنية معينة من أجل تحديد قيمة وطبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية¹، أي من خلال هذا التحليل يقوم المحلل المالي برصد سلوك وإتجاهات العناصر المختلفة و إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية وهو ما يساعده على القيام بتحليله وقد يشمل هذا التحليل الأفقي مدة عامين متتاليين أو قد يمتد إلى فترات مالية

¹ : خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة و التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص119.

متتالية وهذا ما يعرف بتحليل الإتجاهات¹، فتحليل الأرقام والنسب المالية لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة :²

- مدى النمو و الثبات و التراجع لكل عنصر من عناصر القوائم المالية ؛
 - إكتشاف سلوك سير المؤسسة ؛
 - إنجازات و نشاطات المؤسسة.
- إن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس و التي تستخدم في رصد سلوك و إتجاهات البنود المختلفة، وسنة الأساس عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة الأعوام المنوي تحليلها، ويجرى مقارنة البنود في الأعوام التالية مع بنود السنة الأولى.³
- ويجب الإشارة إلى ضرورة إعطاء عناية إختيار سنة الأساس أهمية خاصة لما قد تتركه من أثر مهم على نتائج هذا النوع من التحليل، لذا فإنه لا بد من أخذ الإعتبارات التالية عند إختيار المحلل المالي لهذه السنة :⁴
- أن تكون هذه السنة طبيعية لم تتعرض لظروف إستثنائية تؤثر على الأداء العام فيالمؤسسة كحدوث الكوارث الطبيعية أو الحروبإلخ ؛
 - لا يمكن إعتداد سنة أساس كان الأداء فيها جيدا أو سيئا بشكل إستثنائي أو غير عادي، حيث إذا كان الأداء فيها سيئا فإن إتجاهات التحليل ستكون جيدة عند مقارنتها بأداء سيئ بينما ستكون غير جيدة في حال تمت المقارنة بسنة أساس كان الأداء فيها جيدا، لذا يستلزم إختيار سنة الأساس بشكل موضوعي و دون تحيز ؛
 - التأكد من توافق تصنيفات القائمة في هذه السنة مع ما سيتبعها من سنوات، كما يجب التأكد من تغيير السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في السنوات تحت الدراسة والتي قد تؤثر على جدوى المقارنة.

¹ : مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص : 95.

² : أحمد الوقاد وإبراهيم جابر، تقييم الأداء المالي بإستعمال النسب، دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع،الإسكندرية، مصر، 2019، ص : 13.

³ : مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص : 104.

⁴ : مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 104-105.

2- التحليل العمودي (الرأسى) :

يتمثل هذا النوع من التحليل في استخدام النسب المالية ويرتكز على دراسة العلاقة الإجمالية بين بنود القوائم المالية أي بتحديد العلاقة بين كل عناصر الميزانية بإجمالي أصول العلاقة بين كل عنصر من عناصر جدول حسابات النتائج برقم الأعمال (المبيعات)، حيث يهدف هذا التحليل إلى تقييم مدى الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة لأنشطتها وقدرتها على تحقيق الربحية والوفاء بالالتزامات (الطويلة أو القصيرة الأجل)، كما يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي والوضعية المالية للمؤسسة، حيث تمثل هذه النسب المالية العلاقة بين عنصرين من نفس القائمة المالية (الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو جدول التدفقات النقدية للخرينة)، علاقة عنصرين محاسبين بين قائمتين مختلفتين، والنتائج في النسب المالية لا يمكن أن يكون لهم معنى إلا إذا تمت مقارنته بنسب نموذجية أو معيارية من أجل التعرف على الصورة والوضعية المالية للمؤسسة وأداؤها الإقتصادي.¹

هو عبارة عن تحويل الأرقام إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل الفترة، وقد تم التعرف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجود في المؤسسة.²

- يوصف التحليل المالي العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي لم يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة، لذا يحرص المحللون على إجراء التحليل لأكثر من فترة مالية أو لأكثر من مؤسسة أو في أحيان أخرى يتم إجراؤها مع التحليل الأفقي في آن واحد لتغطية نقاط الضعف.³
- II. تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي :

لتحقيق الأهداف المرسومة من طرف المؤسسة، يقوم المحلل المالي بتوضيح وتحليل الوضع المالي لها، مستعملا في ذلك مجموعة من مؤشرات التوازن المالي والتمثلة في :

أ- رأس المال العامل :

¹ : محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الإستثمار والتمويل - التحليل المالي -، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص : 103.

² : خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص : 119.

³ : مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 103-104.

يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل، و يعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة، وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال، أو يقصد برأس المال العامل الفائض من الاستثمار الإجمالي للمؤسسة في الموجودات طويلة الأجل من خلال الأموال الدائمة، تتمثل أنواع رأس مال العامل فيما يلي :¹

1- رأس المال العامل الصافي :

هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بالأموال الدائمة ويحسب بالعلاقة التالية : رأس المال العامل الصافي = إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الخصوم.

2- رأس المال العامل الخاص :

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجه لتمويل جزء من الأصول المتداولة، بعد تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

3- رأس المال العامل الأجنبي : (الخارجي) :

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية (الديون) في المؤسسة، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، لتدارك العجز في الخزينة، هو الجزء من الأموال الدائمة الموجه لتمويل جزء من الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة = مجموع الديون

4- رأس المال العامل الإجمالي :

¹ : اليمين سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008 / 2009، ص ص : 60-59.

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها والتي تشمل كل من قيم الإستغلال، والقيم غير المحققة والقيم الجاهزة، ويحسب وفق العلاقة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة رأس المال العامل الإجمالي

$$\text{أو} \quad = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

ب- إحتياجات رأس المال العامل BFR :

يدرس إحتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير وتصبح ديون قصيرة الأجل التي لم يحن بعد موعد تسديدها موردا للاستغلال والأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة تصبح إحتياجات لدورة الاستغلال وتحسب كما يلي: ¹

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل} \\ = (\text{أصول متداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{تسبيقات بنكية})$$

فإذا كان احتياج رأس المال العامل:

- موجب : يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تفوق مدتها سنة،

و ذلك لتغطية إحتياجات الدورة، فيجب على المؤسسة توسيع دورة الإستغلال بالبحث عن موارد كثيفة لأنه هناك ضمان للتسديد.

- معدوم : هذه الحالة تكون عندما تتساوى احتياجات و موارد الدورة، و هذا ما يفسر الإستغلال الأمثل لموارد المؤسسة.

¹ : مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص : 34.

- سالب : هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى فنقول بأن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، هذا يعني أن جميع إحتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة.¹ المرجع ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الافاق، الجزائر، 1991، ص26، 25.

ج- الخزينة TR :

يمكن تعريف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، فهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة، وتحسب بالعلاقة التالية :²

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل
أو الخزينة = خزينة الاصول - خزينة الخصوم
أو الخزينة = قيم جاهزة - تسبيقات بنكية

يمكن أن نميز ثلاث حالات للخزينة إذا كانت :³

- موجبة: عندما تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، و بالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياج رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض على شكل سيولة.
- معدومة: تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، من خلال تساوي رأس المال العامل بإحتياج رأس المال العامل، وهي وضعية جيدة للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.
- سالبة: يكون رأس المال العامل أقل من الإحتياج في رأس المال العامل، أي المؤسسة تكون بحاجة إلى موارد مالية لتمويل عملياتها الإستغلالية، فتلجأ للاقتراض قصير الأجل من أجل إستمرار نشاطها.

¹ : دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الافاق، الجزائر، 1991، ص ص : 25- 26.

² : دادي عدون ونواصر محمد فتحي، نفس المرجع السابق، ص : 51.

³ : لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص ص : 66-67.

III. تحليل القوائم المالية بإستخدام النسب المالية :

لا شك أن النسب المالية تعد من أهم أدوات التحليل المالي إضافة إلى مؤشرات التوازن ذلك من أجل تزويد المستفيدين من القوائم المالية بالمعلومات التي تساعد على إتخاذ قراراتهم المستقبلية، لذلك سوف نتطرق إلى تعريف هذه النسب و تبيان مختلف أنواعها.

أ. تعريف النسب المالية :

هناك العديد من التعاريف للنسب المالية، نسوق منها التعريفات التالية :

تعرف على أنها أداة من أدوات التحليل المالي، توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.¹

وتستخدم النسب المالية كوسيلة للتخطيط، التنبؤ، الرقابة و تقييم أداء المؤسسة وقدرتها على تغطية الالتزامات المستحقة عليها ودراسة هيكلها التمويلي.²

وتعرف على أنها العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عناصر أخرى)، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري.³

ب. أنواع النسب المالية :

تتاح أمام المحلل المالي الكثير من النسب المالية التي تضع المؤسسة أمام الأمر الواقع وتمكن من الحكم على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة⁴، وتتمثل هذه النسب في:

1- نسب السيولة:

❖ نسب السيولة المستخرجة من الميزانية :

هي النسب التي تم إشتقاقها من قائمة الميزانية فهي توضح مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، دون اللجوء إلى الإستدانة أو بيع أصل ثابت، ولقياس ذلك يجب حساب جملة من النسب وهي:

¹ : مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص : 127.

² : محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ : مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص : 127.

⁴ : مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000، ص : 311.

- نسبة السيولة العامة : تبين هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة أي أن تكون للمؤسسة القدرة المالية على مواجهة الإلتزامات المالية مع ضمان إستمرارية النشاط، فالحده الأدنى لهذه النسبة هو واحد وكلما إرتفعت عن ذلك دل على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد إلتزاماتها المتداولة دون اللجوء إلى الحصول على قروض أو تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة والعكس صحيح.¹

و تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\begin{aligned} \text{نسبة السيولة العامة} &= \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \\ \text{نسبة السيولة العامة} &= \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \end{aligned}$$

- نسبة السيولة المختصرة (السريعة) : توضح هذه النسبة مدى تمكن المؤسسة من تسديد الديون قصيرة الأجل خلال فترة قصيرة، مع حذف عنصر المخزون من مجموع الأصول المتداولة لأنه يعتبر أقل الأصول المتداولة سيولة، ويحتاج وقتاً لتحويله وتحويله إلى سيولة نقدية، وتكمن أهمية السيولة السريعة أنها تعطي ضمان أكبر لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها²، ويحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

إذا كانت هذه النسبة أكبر أو تساوي واحد فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.

- نسبة النقدية (السيولة الحالية) : تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل إعتقاداً على السيولة المتوفرة حالياً دون اللجوء إلى القيم غير الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة تحويل المخزونات إلى سيولة في فترة قصيرة، كذلك يصعب تحويل القيم القابلة للتحقيق إلى سيولة دون فقدانها لمكانتها في السوق لأنها تطلب من زبائنهم الدفع الفوري وتنافسية³، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹ : منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص : 72.

² : شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص : 126.

³ : مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص ص : 47-48.

2- نسب المديونية :

تقيس هذه النسب المدى الذي تصل إليه المؤسسة من خلال الإعتماد على الأموال الغير في تمويل إحتياجاتها، ومن أهم هذه النسب :

- نسبة الاقتراض : تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل وذلك بإمكانية تغطية إجمالي الإلتزامات بإستخدام إجمالي الأصول، فكلما انخفضت هذه النسبة كان الوضع أفضل بالنسبة للمستثمرين الخارجيين و المقرضين¹، و تحسب حسب العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الاقتراض} = \text{إجمالي الإلتزامات} / \text{مجموع الأصول}$$

- نسبة الإستقلالية المالية : تبين هذه النسبة درجة الإستقلالية المالية من الدائنين حيث أن المؤسسة التي تعتمد على تمويلها الذاتي تكون في إستقلالية جيدة وبالتالي تكون العلاقة بين المؤسسة والبنوك جيدة مما يضمن التمويل الدائم، وهذه النسبة تكون محصورة بين 1 و 2²، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{إجمالي الأموال الخاصة} / \text{إجمالي الإلتزامات}$$

- نسبة الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل : توضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية القروض طويلة المدى وذلك بإستخدام رأس المال العامل، وتحسب وفق ما يلي:

$$\text{نسبة الديون طويلة المدى إلى رأس المال العامل} = \text{ديون طويلة المدى} / \text{رأس المال العامل}$$

¹ : شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص : 128.

² : كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، الدار الجامعية للنشر، الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 178.

3- نسب المردودية (الربحية) :

تقيس هذه النسب مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، وتعتبر الأرباح المقياس الفعال للمؤسسة الإستثمارية والتمويلية، كما أنها من المقاييس الرئيسية لكفاءة التسيير ونجاحه، ومن بين هذه النسب :

- نسبة هامش الربح الصافي : تشير هذه النسبة إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى، فأحيانا ضخامة قيمة رقم الأعمال قد يكون مضلل، لأن زيادة نشاط المؤسسة متزامن مع تزايد الأعباء الكلية، و التي قد تمتص رقم الأعمال وتتبخّر معها الأرباح وبالتالي هذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية¹، وتحسب كالتالي :

$$\text{نسبة هامش الربح الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

- نسبة العائد على حقوق الملكية : تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة وهي النتيجة المتحصل عليها من إستخدام أموال المساهمين في استثمارها بالمؤسسة، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية أسهم المؤسسة المتداولة في سوق الأسهم والسندات²، وتحسب كالتالي :

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

- نسبة العائد على الإستثمار : تعبر النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال، حيث أن الفرض الأساسي هو وجود تكلفة لتلك الأموال وهي العائد المطلوب على حقوق المساهمين والفوائد المدفوعة على القروض، وينتظر تحقيق معدل عائد على الإستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير، وتكون

¹ : صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص : 24.

² : مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص : 52.

تكلفة التمويل هي إجمالي التكلفة المرجحة لبنود التمويل، ويتم مقارنتها بالعائد على الاستثمار لتحديد كفاءة الشركة في إدارة الأموال المستثمرة،¹ و تحسب هذه النسبة كالتالي:

$$\text{نسبة العائد على الإستثمار} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الإستثمار}}$$

• **نسبة العائد على إجمالي الأصول:** تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إستخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على كفاءة المؤسسة في إستغلال أصولها، ويتم استخدام متوسط إجمالي الأصول عند حساب نسبة (مجموع أصول أول وآخر المدة / 2) ويجب مقارنة هذه النسبة مع متوسط النسب المحققة في القطاع²، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

المطلب الثالث: المعيار الجزائري للتدقيق 570 -إستمراتيجية الإستغلال -

على إثر الجدل حول دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن إحتمال الفشل المالي لمؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها أو عدم قدرتها على مواصلة الإستغلال، أصدر مجلس معايير التدقيق (IAASB) المعيار 570 ISA "إستمراتيجية الإستغلال" ليتم تطبيقه ابتداء من 15 ديسمبر 2015.

ومن أجل مواكبة الواقع الدولي وتطوير مهنة التدقيق محليا، أصدر وزير المالية (المجلس الوطني للمحاسبة) المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن للمعيار التدقيق الجزائري 570 NAA ويهدف إلى توفير إرشادات حول مسؤولية مدقق الحسابات المتعلقة بملائمة فرض الإستمرارية كأساس لإعداد القوائم المالية.

يعد فرض الإستمرارية في الاستغلال من الفروض الرئيسية التي يقوم على أساسها إعداد القوائم المالية، ويقوم على أساس عدم التصفية ويعني فرض الإستمرارية النظر إلى المؤسسة على أنها مستمرة في نشاطها في

¹ : مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص : 52.

² : شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص : 214.

المستقبل القريب وأنها ستظل موجودة لفترة كافية لتنفيذ أعمالها الحالية ومقابلة إلتزاماتها القادمة دون أن يكون لديها هدف التصفية أو التوقف.¹

المطلب الرابع : التنبؤ بالفشل المالي " نموذج كيدا (KIDA) "

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل إليه KIDA عام 1980، ومن خلاله إعتد بعد دراسة على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي صنفت بدقة وصلت إلى 90% منها 20 شركة فاشلة و20 شركة ناجحة، وخلال الفترة 1974-1975، في منشأة الأعمال وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي وهي:

- X1 : نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى الموجودات.
- X2 : نسبة جملة حقوق الملكية إلى جملة المطلوبات.
- X3 : نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة.
- X4 : نسبة المبيعات إلى الموجودات.
- X5 : نسبة النقديات إلى جملة الموجودات.

وعلى وفق هذه النسب المختارة تمكن KIDA من صياغة نموذج للتنبؤ بالفشل وهو:

$$Z=1.042X1+0.42X2+0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

وعلى وفق متغيرات هذا النموذج، فإن إحتتمالات الفشل التي تتعرض لها منشأة الأعمال تزداد كلما كانت قيمة الخسارة مقدار سالب أو أقل من الصفر، وتتنعدم إذا كانت القيمة موجبة، أو أكبر من الواحد، وقد إتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لإحتتمالات الفشل تصل إلى 90% وقبل سنة من حدوث الفشل، على هذا الأساس إختارنا هذا النموذج من بين النماذج الأخرى

¹ : الجزائر، وزارة المالية، مقرر رقم 77، المؤرخ في 24 سبتمبر 2018، ص : 03، ص : 07.

خلاصة الفصل الأول :

خلال هذا الفصل تعرفنا على مفهوم التدقيق، وما هو التدقيق الخارجي، كما أننا تطرقنا خلاله إلى أن المدقق الخارجي وفق القوانين المعمول بها والسارية المفعول في الجزائر هو محافظ الحسابات، وأنه يؤدي مهمة التدقيق الخارجي الإلزامي بفحصه للحسابات السنوية للمؤسسات الإقتصادية بغية المصادقة عليها، وعلى أساس هذا تطرقنا لعملية تدقيق الحسابات وأنها ضمن منهجية مراجعة كاملة، تسبقها عملية التعرف على المؤسسة محل التدقيق ثم تقييم نظام الرقابة الداخلي، لتأتي مرحلة مراجعة حسابات المؤسسة، من حسابات الميزانية لحسابات التسير، بعد هذا تعرفنا على ماهية التحليل المالي بالتطرق للمفاهيم العامة له، لتتعرف بعدها على مختلف أساليب وطرق تحليل القوائم المالية، من التحليل العمودي والأفقي ثم التحليل وفق نسب ومؤشرات مالية هذا بالتطرق لبعض النسب والمؤشرات التي تخدم المدقق الخارجي، وتعرفنا على معيار إستمرارية الإستغلال كونه أهم ما يفترضه المدقق الخارجي وما يسعى للحفاظ عليه بحماية المؤسسات من خطر الإفلاس، وعليه قمنا بالتعرف على نموذج KIDA للتعقب بالفشل المالي.

الفصل الثاني : التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG
"SOCIETE DE TRANSPORT DE GRAINS"

تمهيد:

إن شركة نقل الحبوب "STG"، تعتبر من الشركات الوطنية الإقتصادية المحسوبة في المجال الإقتصادي الجزائري لما لها من أهمية، سواء من ناحية المهام التي تقوم بها والمتمثلة أساسا في نقل وإمداد كل ربوع الوطن بمادة الحبوب، أو من ناحية ما عرفته هذه المؤسسة من نجاحات وتطورات جمة.

من خلال إطلاعنا على القوائم المالية للمؤسسة لسنتي 2017-2018، لاحظنا أن المؤسسة إنخفضت نتيجتها الصافية إنخفاضا ملحوظا من نتيجة موجبة لسالبة، إلا أن تقرير محافظ الحسابات لهذه السنوات، لم يشر إلى خطر مالي قد يؤدي لتدهور نتيجة المؤسسة بل إقتصر على الجوانب المحاسبية، على هذا الأساس باشرنا بدراسة حالة هذه الشركة، بإعادة تقرير محافظ الحسابات مع إضفاء الجانب المالي في التقرير، بالتطرق له بإستعمال التحليل المالي، وإظهار دوره كأداة إضافية لتعزيز تقرير محافظ الحسابات.

المبحث الأول: نبذة عن شركة نقل الحبوب "STG"

نتعرف في هذا الجزء من العمل على شركة التربص، و هو الأمر الذي يتعلق بطبيعة المؤسسة و الشكل القانوني كما يلي:

المطلب الأول: تأسيس شركة نقل الحبوب "STG"

من خلال العقد التأسيسي لشركة نقل الحبوب "STG"، تعتبر شركة ذات أسهم ذات رؤوس أموال عمومية تأسست في سنة 1998، و قد تم إنشائها بقرار نتج عن إجتماع تم بين كل من : الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية "SNTF" و الديوان الجزائري المهني للحبوب "OAIC"، أين قرر هذان الشريكان على أن تتأسس شركة نقل الحبوب "STG" على مساهمات نقدية فقط، بحيث قدر رأس مالها عند التأسيس ب 166.000.000 دج كرأس مال إجتماعي، مقسم في شكل 3320 سهم بقيمة 50.000 دج للسهم، مقسمة مناصفة بين الشريكين، بحيث 1660 سهم من 01 إلى 1660 للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية "SNTF" و من 1661 إلى 3320 سهم للديوان الجزائري المهني للحبوب "OAIC"، على أن يتم إتخاذ مقر إجتماعي في بلدية دار البيضاء ولاية الجزائر .

المطلب الثاني: عمل شركة نقل الحبوب "STG":

تقوم شركة نقل الحبوب "STG" بالأساس على نقل الحبوب عبر خطوط السكة الحديدية و عبر الطرقات، قد تم تعيين 7 أعضاء لمجلس إدارة الشركة، لمتابعة سير و إدارة هذه الشركة، 4 أعضاء من الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية "SNTF" و 3 أعضاء من الديوان الجزائري المهني للحبوب "OAIC"، و هذا على أن يتم تعيين المدير العام من الأعضاء الأربعة للشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية "SNTF"، و هذا لطبيعة عمل شركة نقل الحبوب "STG" و الذي يقوم على نقل الحبوب أساسا عبر خطوط السكة الحديدية، مما يتطلب هذا الأمر دراية و خبرة لمثل هكذا ميدان.

المطلب الثالث : تعريف مصلحة الإدارة والمالية

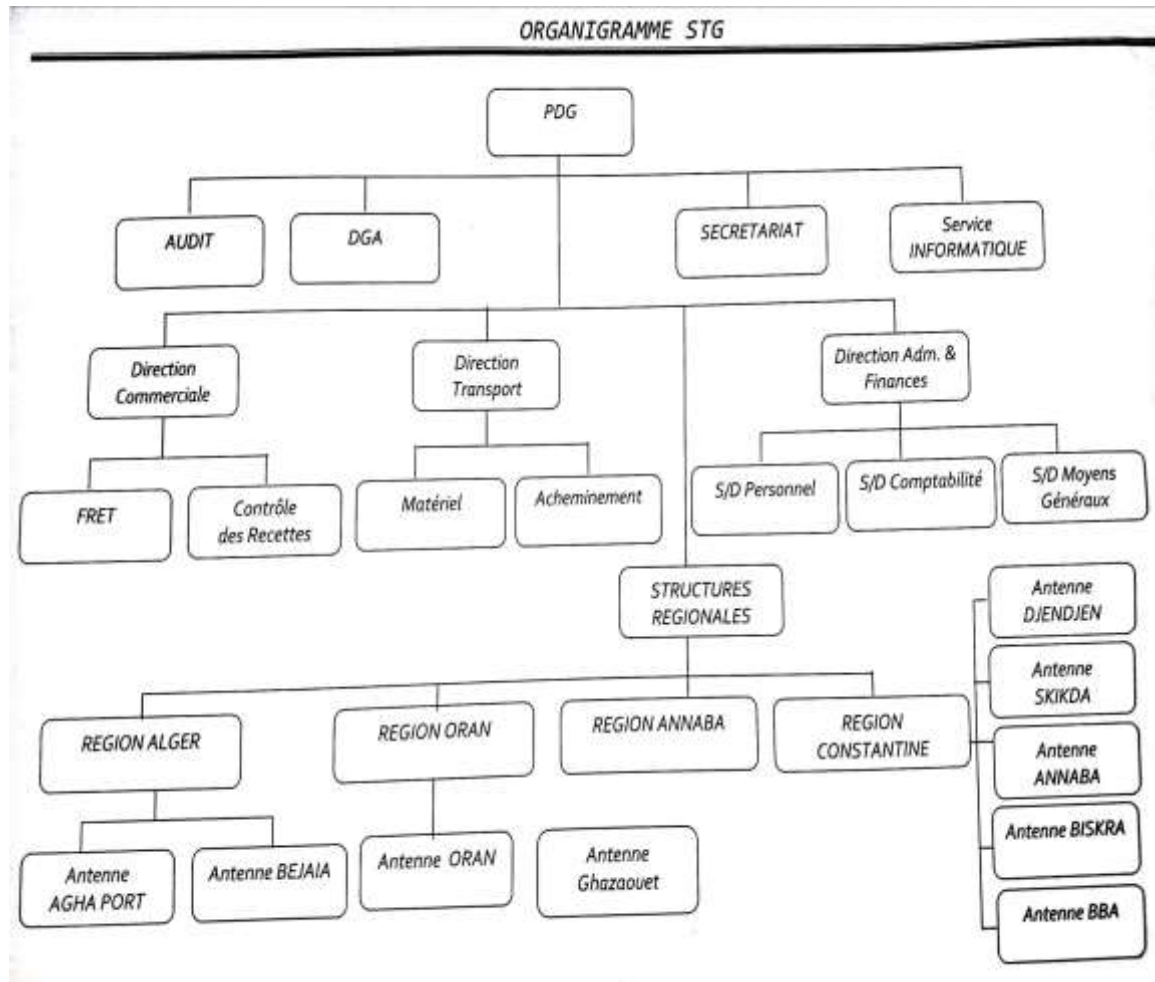
تتموضع مصلحة الإدارة والمالية في مستوى الإدارة الوسطى ولخصوصيتها تقع مصلحة الإدارة والمالية تحت وصاية المديرية العامة مباشرة، مما يجعلها تتميز باستقلالية في اتخاذ القرارات ووضعها في بيئة تسمح لها

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

بالعمل بأكثر شفافية، مما يخدم الأطراف أصحاب المصلحة من مساهمين ومديرين ومسؤولين عن اتخاذ القرار بتزويدهم بمعلومات أكثر مصداقية، وتقع تحت مسؤولية مصلحة الإدارة والمالية كل من نيابة إدارة المحاسبة، نيابة إدارة المستخدمين ونيابة إدارة الموارد العامة.

المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي لشركة نقل الحبوب "STG"

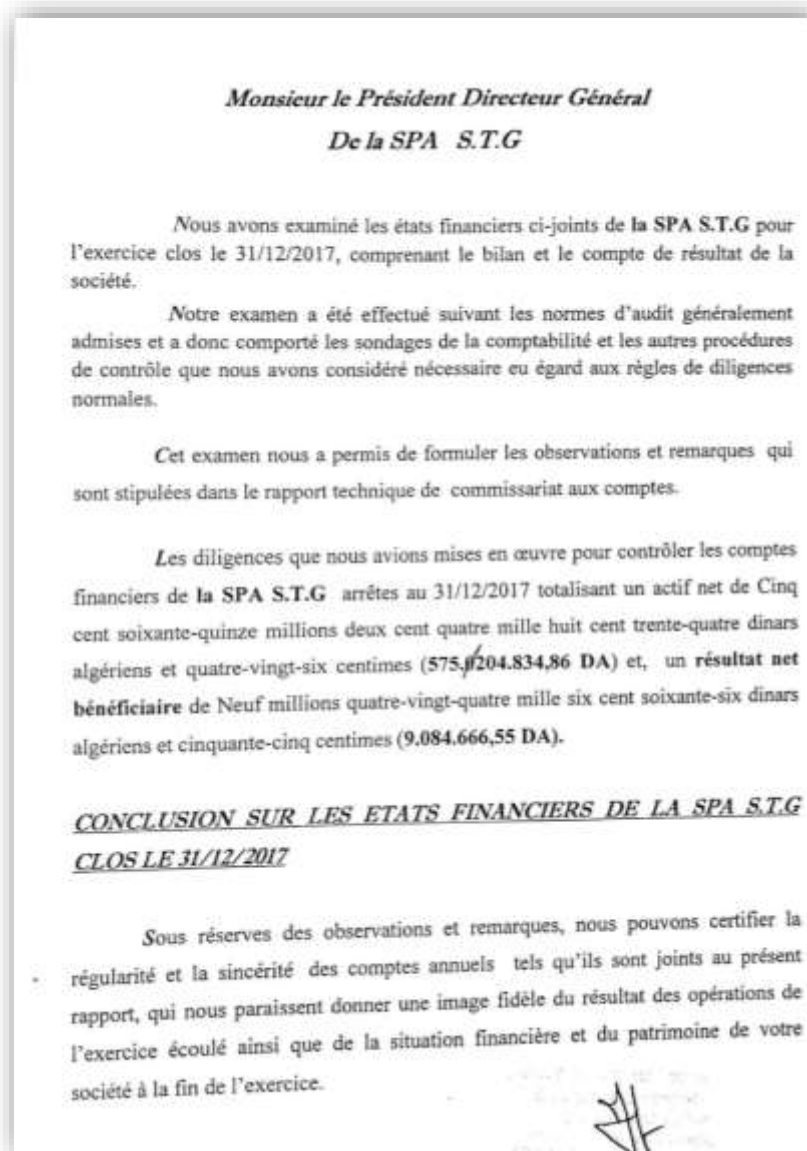
الشكل (02) : الهيكل التنظيمي لشركة نقل الحبوب STG



المرجع : إدارة شركة نقل الحبوب STG

المبحث الثاني : مراجعة حسابات شركة نقل الحبوب STG

- من خلال تقرير محافظ الحسابات لشركة نقل الحبوب STG لسنة 2018، تطرقنا لمراجعة حسابات الشركة لسنتي 2017-2018، لإحتواء التقرير على بيانات سنتين، وهذا بعد المصادقة عليهما، نعرض بداية المصادقة على حسابات سنة 2017 في الشكل التالي :



- بعد أن إطلعنا على مصادقة محافظ الحسابات على صحة الحسابات الختامية والقوائم المالية لسنة 2017، نتعرف على مراجعة الحسابات التي قام بها محافظ الحسابات، من خلال تقرير سنة 2018.

المطلب الأول : مراجعة حسابات الأصول

ا. مراجعة الأصول الغير جارية (الثابتة) :

A. APPRECIATION DES COMPTES DE BILAN :

1. ACTIFS NON COURANTS :

1.1. Immobilisations corporelles et incorporelles :

Au 31/12/2018, les comptes d'immobilisations corporelles et incorporelles se présentent comme suit :

N° Compte	Désignation	Montant brut au 31/12/2018	Montant brut au 31/12/2017	Variations
204	Logiciels informatiques et Ars	160.000,00	160.000,00	0,00
206	Autres immobilisations incorporelles	0,00	0,00	0,00
211	Terrains	167.724.000,00	167.724.000,00	0,00
213	Constructions	8.003.996,28	8.003.996,28	0,00
215	Installation technique matériel et outillage industriel	27.813.422,30	27.813.422,30	0,00
218	Autres immobilisations corporelles	85.827.667,99	85.827.667,99	41.880,34
232	Immobilisations en cours	490.000,00	0,00	490.000,00
Total		289.529.086,57	289.487.206,23	531.880,34

1.1.1. Objectifs de la vérification :

Ces vérifications visent essentiellement à s'assurer :

- ▶ De l'existence et de la mise à jour d'un fichier des investissements.
- ▶ De l'existence d'un inventaire physique des biens recensés.
- ▶ Que des tests de dépréciation sont effectués.
- ▶ Que des petits outillages d'une valeur inférieure à 30.000,00 DA sont comptabilisés en charge.
- ▶ Des taux d'amortissements utilisés pour les investissements.

1.1.2. Appréciation des soldes des comptes d'immobilisations corporelles et incorporelles :

1.1.2.1. Immobilisations incorporelles :

✓ **204 : Logiciels informatiques et assimilés :**

- | | |
|---------------------|---------------|
| ○ S D au 31/12/2018 | 160.000,00 DA |
| ○ S D au 31/12/2017 | 160.000,00 DA |

Il s'agit du logiciel PC Compta qui a été acquis en date du 28/12/2009.

1.1.2.2. Immobilisations corporelles :

✓ **211 : Terrains :**

○ S D au 31/12/2018	167.724.000,00 DA
○ S D au 31/12/2017	167.724.000,00 DA
Variation	0,00 DA

✓ **213 : Constructions :**

○ S D au 31/12/2018	8.003.996,28 DA
○ S D au 31/12/2017	8.003.996,28 DA
Variation	0,00 DA

✓ **215 : Immobilisation technique matériel
et outillage industriel :**

○ S D au 31/12/2018	27.813.422,30 DA
○ S D au 31/12/2017	27.813.422,30 DA
Variation	0,00 DA

✓ **218 : Autres immobilisations corporelles :**

○ S D au 31/12/2018	85.785.787,65 DA
○ S D au 31/12/2017	85.827.667,99 DA
Variation	- 41.880,34 DA

Il s'agit d'une sortie d'un climatiseur de marque LG 12 000 BTU lors de l'exercice 2017, vendu à l'enchère pris par le soumissionnaire au lieu du climatiseur monobloc de marque LG 12 000 BTU n° d'inventaire 0456/2005 du 26/06/2005.

1.2. Amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles :

Au 31/12/2018, les comptes d'amortissement des immobilisations corporelles et incorporelles se présentent comme suit:

1.2.1. Immobilisations corporelles et incorporelles :

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

Tableau des amortissements arrêtés au 31/12/2018

N° de compte	désignations	Montant au 31/12/2018	Montant au 31/12/2017	Variation
281300	Amortissement voie de transport.	6.722.427,28	6.722.427,28	0,00
281301	Amortissement construction.	555.346,57	427.189,67	128.156,90
281401	Amortissement logiciel.	160.000,00	160.000,00	0,00
281500	Amortissement équipement de manutention.	26.436.485,90	26.206.996,50	229.489,40
281800	Amortissement mobilier de bureau.	843.960,89	827.414,74	16.456,15
281811	Amortissement informatique.	2.329.129,12	2.256.209,79	72.919,33
281813	Amortissement détection + duplication.	454.337,73	438.337,73	16.000,00
281815	Amortissement chauffage + climatisation.	135.250,03	170.630,37	35.380,34
281820	Amortissement matériel ferroviaire.	35.186.666,67	33.106.666,67	2.080.000,00
281821	Amortissement installation d'incendie	625.750,00	625.750,00	0,00
281823	Amortissement installation téléphonique.	124.582,31	112.582,31	12.000,00
281824	Amortissement agencement et installation.	10.318.855,85	10.292.481,51	26.374,34
281841	Amortissement matériel automobile.	16.240.229,08	14.252.068,40	1.988.160,68
281890	Amortissement équipement ménage.	181.194,33	93.384,63	87.809,70
Total		100.314.215,76	95.692.139,60	4.622.076,16

1.2.2. Appréciation des taux d'amortissements pratiqués sur les immobilisations corporels et incorporels :

N° compte	Intitulé	Taux d'amortissement	
218401	Véhicule	20%	Matériels auto
218200	Wagons	4%	Matériels ferroviaire
218000	Armoire	10%	Mobilier de bureau
218101	Imprimante	20%	Matériels informatique
218101	Micro	33,33%	Matériel informatique
218101	Serveur	33,33%	Matériel informatique
218101	Laptop	33,33%	Matériel informatique
218102	Photocopieur	10%	Matériel de duplication
218105	Climatiseur	20%	Chauf + climatisation
218203	Fax	10%	Installation téléphonique

1.3. Impôts différés actifs (133000) :

o S D au 31/12/2018	8.544.017,79 DA
o S D au 31/12/2017	7.923.766,64 DA
Variation	620.251,15 DA

Il s'agit d'un impôt différé actif concernant une augmentation des factures antérieures à 2018, non provisionnées, jetons de présence des administrateurs de l'exercice 2017, dont le détail est fourni dans le tableau ci-dessous :

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

DATE	REFERENCE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
01/01/2018	CAISSE ORAN	F- RESTAURATION DU 28/08/2017 IBS 26%	416,00	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	F- DE RESTAURATION DU 17/09/2017 IBS 26%	429,00	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	F. D'ENVOI COUR ORAN-ALGER FT081687 IBS 26%	63,18	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	ACHAT 02 RAME DE PATER DU 10/10/17 IBS 26%	122,20	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	FRAIS DE 02 LAVAGE AUTO 20/11/2017 IBS 26%	481,00	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	F-DE RESTAURATION DU 27/11/2017 IBS 26%	481,00	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	F-DE RESTAURATION DU 27/11/2017 IBS 26%	329,68	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	CONTROLE TECHNIQUE DU 11/12/17 IBS 26%	130,00	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	FRAIS DE RECHARGE 4G DU 17/12/2017 IBS 26%	63,18	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	F.D'ENVOI COUR ORAN-ALGER FT0821097 IBS 26%	63,18	-
01/01/2018	CAISSE ORAN	F.D'ENVOI COUR ORAN-ALGER FT0821121 IBS 26%	390,00	-
01/01/2018	CAISSE CONST	REMISE DE MACARON VLE 16- 104-33717 IBS 26%	329,90	-
01/01/2018	CAISSE SIEGE	CONT-TECHN VLE TOYOTA 16- 104-28645 IBS 26%	98,80	-
18/01/2018	CAISSE CONST	TELO35-72-10-NOV/DEC 17BBAFT 1459655 IBS 26%	123.699,42	-
19/01/2018	FISCAL 01/18	RED PRECOMPTE DECL FISCALE 12/18 IBS 26%	254,54	-
25/01/2018	CAISSE CONST	TEL 31-76-52 NOV/DEC 17CONSFT 3142049/26%	360.141,60	-
28/06/2018	SALAIRE 06/18	(R+)SALAIRE VARIABLE ANNUEL EX17 IBS 26%	93.636,82	-
28/06/2018	PROV 17 N.CP	SALAIRE VAR ANNUEL EX17 NON PROV 26% IBS	7.202,83	-
28/06/2018	PROV 17 N.CP	SALAIRE VAR ANNUEL EX17 NON PROV 2% IBS	2.752,94	-
30/06/2018	RED CA 2017	RED JETONS PRE CA EX17 KOULOUGHLI IBS 26%	2.064,71	-
30/06/2018	RED CA 2017	RED JETONS PRES CA EX17 HALLICHE IBS 26%	4.129,41	-
30/06/2018	RED CA 2017	RED JETONS PRES CA EX17 ADJAOUT IBS 26%	2.752,94	-

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

30/06/2018	RED CA 2017	RED JETONS PRES CA EX17 GHOUELBOURK IBS 26%	2.752,94	-
30/06/2018	RED CA 2017	RED JETONS PRES CA EX17 GHELGHOU IBS 26%	1.376,47	-
30/06/2018	RED CA 2017	RED JETONS PRES CA EX17 CHAHT IBS 26%	4.129,41	-
30/06/2018	RED CA 2017	RED JETONS PRES CA EX17 HASSEINE IBS 26%	3.441,18	-
30/06/2018	RED CA 2017	RED JETONS PRES CA EX17 SAKHT IBS 26%	4.129,41	-
30/06/2018	RED CA 2017	RED JETONS PRES CA EX17 TOUATI IBS 26%	4.129,41	-
TOTAL			620.251,15	-

II. مراجعة الأصول الجارية :

2. ACTIFS COURANTS :

2.1. Stocks et en cours :

Au 31/12/2018, les comptes de stocks et des encours se présentaient comme suit :

N° de compte	Désignation	Montant brut au 31/12/2018	Montant brut au 31/12/2017	Variation
310	Matières premières et fournitures	0,00	0,00	0,00

Le stock de fournitures de bureaux est totalement consommé au 31/12/2018.

2.1.2. Objectifs de vérification :

Ces vérifications visent essentiellement à s'assurer :

- De l'existence de la tenue correcte et de la mise à jour d'un fichier paiement des stocks.
- De l'existence d'une procédure de gestion de stocks et de son application réelle et correcte.

2.2. Créances et emplois assimilés :

Au 31/12/2018, les comptes de créances et emplois assimilés se présentaient comme suit :

Désignation	Montant brut au 31/12/2018	Montant brut au 31/12/2017	Variation
Clients	108.273.685,10	186.190.182,69	- 77.916.497,59
Autres débiteurs	3.963.868,04	3.095.864,05	868.003,99
Impôts et assimilés	11.374.297,55	14.147.255,88	-2.772.958,33

2.2.1. Objectifs de vérification :

La vérification des soldes des comptes de créances vise à :

- ▶ S'assurer de la concordance des chiffres de la balance avec les chiffres figurent au bilan.
- ▶ S'assurer que l'entreprise a observé les règles de prudence pour la constitution de provisions.
- ▶ Donner une appréciation sur les comptes dont le solde n'est pas justifié ou partiellement justifié.

2.2.2. Appréciation des comptes de créances et emplois assimilés :

2.2.2.1. Clients et comptes rattachés :

✓ **411 : Clients :**

○ S D au 31/12/2018 108.273.685,10 DA

*Le solde des créances au 31/12/2018 s'élève à **108.273.685,10 DA**, réparti comme suit :*

- Un montant de 108.202.285,10 DA, enregistré comme créances vis-à-vis l'OAIC, soit 99% de la totalité des créances.
- Un montant de 71.400,00 DA, soit 01% enregistré sur CCLS (Batna), et CCLS de BBA (location wagon-étalon).

✓ **Impôts sur revenu valeur mobilière (422000) :**

○ S D au 31/12/2018 253.342,46 DA

Ce compte est subdivisé comme suit :

DATE	LIBELLE	DEBIT
10/01/2018	INTERET DATE DU 11/01/2017 AU 11/01/2018	17.500,00
18/02/2018	INTERET DAT 18/02/2017 AU 18/02/2018	8.750,00
01/03/2018	INTERET DAT 01/03/2017 AU 01/03/2018	8.750,00
06/03/2018	INTERET DAT 06/03/2017 AU 06/03/2018	113.750,00
07/05/2018	INTERET DAT 07/05/2017 AU 07/05/2018	52.500,00
18/06/2018	INTERET DAT 18/06/2017 AU 18/06/2018	17.452,05
02/07/2018	INTERET DAT 02/07/2017 AU 02/07/2018	17.452,05
14/11/2018	INTERET DAT 14/11/2017 AU 14/11/2018	17.500,00
TOTAL		253.342,46

Ce montant représente l'intérêt sur le dépôt à terme.

✓ **Divers charges à payer et prêt a recevoir (468) :**

○ S D au 31/12/2018 3.490.458,83 DA

Ce montant représente des créances des dossiers litige (manquant et vols des céréales auprès des DRF « Constantine », et les assurances, subdivisé comme suit :

- Compte 468003 dossier litige assurance, d'un montant de 1.366.709,33 DA
 - Compte 468004 dossier litige Constantine, d'un montant de 2.123.749,50 DA
- A cet effet, la STG doit procéder à une relance auprès de la compagnie d'assurance CASH et la DRF de Constantine.

2.2.2.3. Impôts et assimilés :

✓ **Avance sur impôts et taxes (445000):**

○ S D au 31/12/2018 7.239.033,25 DA

Ce montant concerne les acomptes IBS, (avance sur impôts et taxes débiteurs) et il est constitué des montants suivants :

✓ Règlement IBS à 3 ^{ème} acompte déclaration fiscale 10/18 :	793.384,10 DA
✓ Excédent de versement exercice 2016 pour un montant de :	1.847.478,00 DA
✓ Règlement IBS du 1 ^{er} acompte déclaration fiscale 03/18 :	2.159.053,15 DA
✓ Solde de liquidation IBS 2014 :	1.192.203,00 DA
✓ Solde de liquidation IBS 2014 :	211.895,00 DA
✓ Solde de liquidation IBS 2015 :	1.035.020,00 DA

Total	7.239.033,25 DA
--------------	------------------------

*D'*autre part un solde d'ouverture d'un montant de 2 439 118,00 DA, apparaît au début de chaque exercice, et de ce fait, il convient de procéder à son analyse et sa régularisation durant l'exercice 2019.

✓ **TVA sur achats (445101):**

○ S D au 31/12/2018 4.135.264,30 DA

Ce montant représente le solde la TVA sur les achats déductibles arrêté au 31/12/2018, qu'il convient de le déduire de la TVA collectée au cours de l'exercice 2019.

2.3. Disponibilités et assimilés :

Au 31/12/2018, la rubrique disponibilités et assimilés se présente comme suit :

Désignation	Montant brut au 31/12/2018	Montant brut au 31/12/2017	Variation
Autres valeurs mobilières déplacement et créances assimilée	180.459.597,18	180.459.597,18	0,00
Banque comptes courant	720.359.227,95	22.969.392,98	49.389.834,97
Intérêts courus	1.750.000,00	1.805.856,16	- 55.856,10

2.3.1. Objectifs de vérification :

Les objectifs de vérification visent essentiellement à s'assurer :

- De l'établissement correct des états de rapprochement bancaire à la date de l'arrêté du bilan et leur rapprochement avec la comptabilité.
- Que les suspens font l'objet de traitement correct.
- De l'établissement des procès verbaux de caisse et leur correspondance avec les montants figurant sur le bilan.
- De l'établissement régulier des procès verbaux de caisse et de leur concordance avec les montants figurant au bilan arrêté au 31/12/N.

2.3.2. Appréciation des soldes de compte disponibilités et assimilés :

L'examen de l'état de rapprochement bancaire nous permet de faire les constats suivants :

✓ **Autres valeurs mobilières de placement et créance assimilées (508)**

○ S D au 31/12/2018 180.459.597,18 DA

Ce compte est subdivisé comme suit :

✓ **(508003) Dépôt à terme : 145.000.000,00**

Il s'agit de dépôt financier auprès de la BADR portant intérêt au taux de 1,75%

✓ **(508004) Dépôt à terme EL KHALIFA BANK :**

○ S D au 31/12/2018 35.459.597,18 DA

○ S D au 31/12/2017 35.459.597,18 DA

0,00 DA

Ce compte n'a enregistré aucune variation au cours de l'exercice 2018, du moment que depuis le mois de juin 2017, ou le liquidateur de la banque EL KHALIFA BANK à remboursé un montant de 1.969.977,62 DA.

✓ **(511000) Valeurs à l'encaissement :**

○ S D au 31/12/2018 39.000,00 DA

Ce solde présente un remboursement de la part de CASH assurance, pour réparation d'un véhicule remis au mois de décembre 2018, dont le chèque a été encaissé en 2019 .

✓ **(512) Banques, comptes courant :**

- S D au 31/12/2018 72.359.227,95 DA (Comptabilité)
- S C au 31/12/2017 129.891.312,71 DA (Relevé bancaire Arrêté au 31/12/2018)

La différence résultant entre la comptabilité et l'extrait de compte provient des chèques remis pour encaissement à des tiers par STG, et non encore encaissés par les bénéficiaires (la majorité des chèques remis pour encaissement aux tiers concerne le mois décembre 2018).

✓ **(518) Intérêts courus :**

- S D au 31/12/2018 1.750.000,00 DA

Ce montant représente l'intérêt obtenu sur les placements de dépôts à terme au niveau de la banque la BADR HARRACH.

✓ **(581000) Virement de fonds :**

- S D au 31/12/2018 20.000,00 DA

Il s'agit d'un fonds de roulement de la caisse de régie de Constantine viré par la Direction Générale pour un montant de 20.000,00 DA et dont le montant n'a pas été reçu par le régisseur de la caisse de régie de Constantine. A cet effet, il convient de rappeler la banque BADR à l'effet de verser ce montant au principal intéressé de la caisse régie.

المطلب الثاني : مراجعة حسابات الخصوم

ا. مراجعة الأموال الخاصة :

3. CAPITAUX PROPRES :

Au 31/12/2018, les comptes de capitaux propres se présentaient comme suit :

N° de compte	Désignation	Montant brut au 01/01/2018	Montant brut au 31/12/2017	Variation
101	Capital émis	318.400.000,00	318.400.000,00	0,00
106	Réserves.	195.004.420,54	194.969.245,30	35.175,24
134	Impôts différés passif.	1.725.898,56	1.725.898,56	0,00
153	Provisions pour pensions et obligations similaires.	6.348.151,88	6.559.484,57	-211.332,69

3.1. Objectifs de vérification :

Ces vérifications visent essentiellement à s'assurer que les variations des comptes sont bien justifiées et correspondent à une augmentation ou diminution justifiée.

3.2. Appréciation des comptes de capitaux propres :

✓ **Capital social (101) :**

- S C au 31/12/2018 318.400.000,00 DA
- S C au 31/12/2017 318.400.000,00 DA

Ce compte n'a subi aucune modification au 31 décembre 2018.

✓ Réserves (106) :

○ S C au 31/12/2018	195.004.420,54 DA
○ S C au 31/12/2017	194.969.245,30 DA

Variation	35.175,24 DA
------------------	---------------------

Cette augmentation de la réserve pour un montant de 35.175,24 DA provient de la résolution de l'Assemblée générale ordinaire tenue en date du 14/05/2018 ayant pour objet l'approbation des comptes de l'exercice 2017, l'Assemblée Générale ordinaire a décidé d'affecter un montant de 35.175,24 DA au compte « réserves facultatives ».

II. مراجعة الخصوم الغير جارية :

4. PASSIFS NON COURANTS :

Au 31/12/2018, les comptes de passif non courant se présentaient comme suit :

N° de compte	Désignation	Montant brut au 31/12/2018	Montant brut au 31/12/2017	Variation
134	Impôts différés passifs	1.725 898,56	1.725 898,56	0,00
153	Provisions pour pensions et obligations similaires.	6.348.151,88	6.559 484,57	-211.332,69

4.1. Objectifs de vérification :

Les vérifications des passifs non courants visent essentiellement à s'assurer que :

- Que le taux d'intérêt effectif a été déterminé et que les échéanciers ont fait l'objet de retraitement.
- S'assurer dans le cas des impôts différés passifs correspondent réellement à des différents décalages temporels et aux reports des déficits fiscaux.
- Que les impôts différés passifs ont bien été calculés aux taux de l'IBS applicable à la société.

4.2. Appréciation des comptes de passifs non courant :

✓ **Impôts différés passif (134) :**

○ S C au 31/12/2018	1.725.898,56 DA
---------------------	-----------------

Au 31/12/2018, le compte « Impôts différés passifs » s'élève à 1.725.898,56 DA.

Il s'agit d'une dette fiscale en l'occurrence « IBS » des produits dépendant de l'exercice 2016. Il est toujours recommander de se rapprocher de la Direction des Grandes Entreprises pour régulariser la situation fiscale vis-à-vis des impôts, et aussi prendre en compte l'impôt différé actif.

4.3. Provision pensions et obligations similaires (153000):

○ S C au 31/12/2018	6.348.151,88 DA
○ S C au 31/12/2017	6.559.484,57 DA

Variation	- 211.332,69 DA
------------------	------------------------

La dimension du compte « Provisions pour pensions » est due une sortie d'un salaire, et un décès d'un autre.

III. مراجعة الخصوم الجارية :

5. PASSIFS COURANTS :

Au 31/12/2018, les comptes de passifs courant se présentaient comme suit :

N° de compte	Désignation	Montant brut au 31/12/2018	Montant brut au 31/12/2017	Variation
401	Fournisseurs de stocks et services	1.173.449,00	6.519.166,00	- 5.345.717,00
408	Fournisseurs factures non parvenues	247.800,00	245.800,00	2.000,00
421	Personnel rémunération due	0,00	0,00	0,00
428	Provision pour congés payés	859.902,60	1.986.054,68	- 1.126.152,08
431	Sécurité sociale	223.574,68	516.374,22	- 292.799,54
432	Autres organismes sociaux	0,00	2.980,00	-2.980,00
442	IRG sur salaire/honoraires	417.232,42	429.940,00	-12.707,58
444	Etat, impôts sur les résultats	0,00	3.280.485,84	- 3.280.485,84
445	Etat taxes sur le chiffre d'affaire	11.358.886,55	15.566.165,81	- 4.207.279,26
447	Autres impôts, taxes et versements assimilés	2.992.951,83	3.347.337,67	- 354.385,84
496	Pertes de valeurs sur compte de débiteurs divers	0,00	30.606,19	- 30.606,19
591	Pertes de valeurs en banque et établissements financiers	35.459.597,18	35.459.597,18	0,00

5.1. Objectif de vérification :

La vérification des comptes de passifs courants visent essentiellement à :

- ▶ Que les impôts à payer sur le chiffre d'affaire et sur les salaires du personnel ont été correctement enregistrés et comptabilisés.
- ▶ Que les cotisations et réglemantes sont correctement calculés et comptabilisées.

5.2. Appréciation des comptes de passifs courants :

✓ **401 : Fournisseurs de stocks et services :**

○ S C au 31/12/2018 173.449,00 DA

Ce montant représente les dettes de service, de la filiale STG, vis à vis des DRF – CONSTANTINE – ANNABA - ALGER, cette dette doit faire l'objet de paiement durant le premier trimestre de l'exercice 2019.

✓ **408 : Fournitures, factures non parvenues :**

○ S C au 31/12/2018 247.800,00 DA

Il s'agit de la provision constituée par STG au 31/12/2018 afférent aux honoraires du Commissaire Aux Comptes pour l'exercice 2018.

✓ **422000 : provision pour congés payés :**

○ S C au 31/12/2018 17.198,05 DA

Il s'agit de 2% du montant de la provision pour congés payés 2018.

✓ **428 : provision PRI, PRC salaire variable, congé payés :**

○ S C au 31/12/2018 859.902,60 DA

Il s'agit de la provision pour congés payés de 2018 (2^{ème} semestre).

✓ **431 : Sécurité sociale :**

○ S C au 31/12/2018 223.574,68 DA

Il s'agit de la charge de Sécurité sociale sur provision congé à payer 2018-2019.

✓ **442001: IRG sur salaire :**

○ S C au 31/12/2018 649.398,40 DA

Il s'agit des retenues IRG effectués sur les salaires de Décembre 2018, à régler au titre de l'exercice 2019.

✓ **442002: IRG sur honoraires :**

○ S C au 31/12/2018 21.176,48 DA

Il s'agit des retenues IRG effectués sur les jetons de présences, concernant le CA n°06/2018.

✓ **445 : Etats, taxes sur le chiffre d'affaire :**

○ S C au 31/12/2018 11.358.886,55 DA

Le solde de ce compte résulte des mouvements ordinaires de sous comptes, comme indiqué ci-dessous :

○ Avance sur impôts et taxes	7.239.033,25 DA
○ TVA sur achats	4.135.264,30 DA
○ TVA facturée (445200) (Location wagons)	11.400,00 DA
○ TVA facture de prestations (445201)	(17.275.995,10 DA)
○ TVA exigible	(5.445.789,10 DA)

✓ **447 : Autres impôts taxes et versements assimilés :**

○ S C au 31/12/2018 2.992.951,83 DA

Il s'agit de dettes fiscales à payer au cours de l'exercice 2019 celui-ci se subdivise comme suit :

○ Taxe activité professionnelle	2.791.363,21 DA
○ Taxe formation & apprentissage	201.588,62 DA

Total	2.992.951,83 DA
--------------	------------------------

✓ **496 : Pertes de valeur sur comptes débiteurs divers (Litige) :**

○ S C au 31/12/2018	0,00 DA
○ S C au 31/12/2018	30.606,19 DA

Ce montant concerne le litige DRF Constantine qui a fait l'objet d'un paiement au mois de Février 2019.

✓ **591 : Pertes de valeurs en banque et établissements financiers :**

○ S C au 31/12/2018	35.459.597,18 DA
○ S C au 31/12/2017	35.459.597,18 DA

Ce compte représente le montant restant à rembourser par la banque AL KHALIFA en liquidation au 31/12/2018.

المطلب الثالث : مراجعة حسابات الأعباء

B. APPRECIATION DES COMPTES DE GESTION AU 31/12/2018 :

1. Comptes de charges :

Au 31/12/2018 les comptes de charges se subdivisent comme suit :

N° de compte	Désignation	Montant au 31/12/2018	Taux au 31/12/2018	Taux au 31/12/2017	Variation
60	Achats consommés	1 442 407,69	0,41%	0,36%	0,05%
61	Services extérieurs	280 056 187,00	80,37%	81%	-0,63%
62	Autres services extérieurs	1 695 005,06	0,49%	0,54%	-0,05%
63	Charges du personnel	52 429 379,14	15,05%	13,72%	1,33%
64	Impôts, taxes et versements assimilés	7 198 123,59	2,07%	2,13%	0,06%
65	Autres charges opérationnelles	964 692,78	0,28%	0,28%	-
68	Dotation aux amortissements provisoires et perte de valeur	4 663 956,50	1,34%	1,17%	0,17%
69	Impôts sur les résultats et assimilés	-	-	0,80%	-0,80%
Total		348 449 751,76	100%	100%	

De ce qui précède, nous allons procéder au détail de chaque compte :

✓ **60 : Achats consommés :**

○ S D au 31/12/2018 1.442.407,69 DA

Ce compte comprend les charges suivantes :

○ Matières premières 941.840,40 DA
○ Achat non stockés de
matières premières 500.567,29 DA

Total 1.442.407,69 DA

✓ **61 : Services extérieurs :**

○ S D au 31/12/2018 280.056.187,00 DA

Ce compte comprend les charges suivantes :

○ Locations 275.345.341,59 DA
○ Entretien, réparations
et maintenance 2.524.774,07 DA
○ Primes d'assurances 2.164.920,34 DA
○ Documentations et divers 21.151,00 DA

Total 280.056.187,00 DA

✓ **62 : Autres services extérieurs :**

○ S D au 31/12/2018 1.695.005,06 DA

Ce compte comprend les charges suivantes :

○ Rémunération d'intermédiaires et honoraires	386.900,00 DA
○ Publicité, publication relations publique	61.610,00 DA
○ Déplacements, missions et réceptions	401.368,39 DA
○ Frais postaux et télécommunication	817.581,67 DA
○ Services bancaires et assimilés	26.475,00 DA
○ Cotisation et divers	1.070,00 DA

Total 1.695.005,06 DA

✓ **63 : Charges du personnel :**

○ S D au 31/12/2018 52.429.379,14 DA

Ce compte comprend les charges suivantes :

○ Rémunération du personnel	38.419.460,43 DA
○ Cotisations aux organismes sociaux	9.985.543,09 DA
○ Autres charges sociales	825.942,62 DA
○ Autres charges du personnel	3.198.433,00 DA

Total 52.429.379,14 DA

✓ **64 : Impôts, taxes et versements assimilés :**

○ S D au 31/12/2018 7.198.123,59 DA

Ce compte comprend les charges suivantes :

○ Impôts et taxes sur rémunérations	397.504,84 DA
○ Impôts et taxes non récupérables	6.755.118,75 DA
○ Autres impôts et taxes (hors impôts sur les résultats)	45.500,00 DA

Total 7.198.123,59 DA

✓ **65 : Autres charges opérationnelles :**

○ S D au 31/12/2018 964.692,78 DA

Ce compte comprend les charges suivantes :

○ Jetons de présence	806.514,76 DA
○ Charges exceptionnelles de gestion courante	64.211,94 DA
○ Autres charges de gestion courante	93.966,08 DA

Total 964.692,78 DA

✓ 68 : Dotation aux amortissements provisions et perte de valeur :

○ S D au 31/12/2018 4.663.956,50 DA

Remarque :

Pour les amortissements afférents au véhicule de tourisme ne constituant pas un outil principal de l'entreprise, il ya lieu de calculer les amortissements sur une base amortissable fiscale de 1.000.000 DA (voir article 8 de la loi de finances 2010 modifiant l'article 141.3 du C.I.D. T.A) l'excédent d'amortissement excédentaire afférent à ces véhicules est à réintégrer pour la détermination du résultat fiscal de l'exercice.

المطلب الرابع : مراجعة حسابات الإيرادات

2. Comptes de produits :

o S D au 31/12/2018 340.805.062,82 DA

Au 31/12/2018, les comptes de produits sont ventiles comme suit :

N° de compte	Désignation	Montant brut au 31/12/2018	Taux 2018	Taux 2017	Variation
706	Autres prestations de service	337.755.938,00	99,10%	99,09%	0,01%
752	Plus-values sur tiers actifs immobilisés non financiers	-	-	18%	-18%
757	Produits exceptionnels sur opération de gestion	214.431,04	0,06%	11%	-10,94%
758	Autres produits de gestion courante	36.069,99	0,01%	1%	-0,99%
761	Produits des participations	2.555.023,98	0,70%	0,04%	0,66%
785	Reprises d'exploitation sur pertes de valeurs et personnes actifs courants	32.267,19	0,01%	0,01%	0
786	Reprises financières sur perte de valeurs et provision	211.332,69	0,01%	-	0,01%
Total		340.805.062,89			

3. Comptes de résultats nets :

Intitulé	Solde au 31/12/2018	Solde au 31/12/2017	Variation
Résultat net	-7.644.688,97	9.084.666,55	-16.729.355,52

- بعد مراجعة حسابات شركة نقل الحبوب STG، أبدى محافظ الحسابات رأيه حول القوائم المالية ببعض التحفظات، منها من تم رفعها ومنها من لم يتم رفعها بعد نعرضها كالتالي :

I- CONTROLE INTERNE :

Reserve n°01 : Le registre des vérifications techniques des immobilisations et équipements industriels a été mis en place à la suite de notre recommandation.

Conclusion de CAC : Reserve levée.

Réserves n° 02 et 03 : Le registre des délibérations de l'assemblée générale ordinaire et extraordinaire a fait l'objet de correction. Les procès-verbaux des réunions en été transcrits conformément à nos recommandations.

Conclusion de CAC : Reserve levée.

II- COMPTABILITE :

Réserves n°01 : Impôts différés actifs (133000)

Il convient de se rapprocher de la direction des grandes entreprises afin de régulariser la situation des impôts différés actifs et passifs.

Conclusion de CAC : Reserve reconduite.

Réserves n°02 : Avances sur impôts et taxes (445000)

Un solde d'ouverture d'un montant débiteur de 2 439 118,00 DA, apparaît au début de chaque exercice, d'où il convient d'analyser celui-ci afin de procéder à sa régularisation au cours de l'exercice 2018.

Conclusion de CAC : Reserve levée.

Réserves n°03 : Bénéfice à réinvestir (106003)

Ce compte doit faire l'objet de reclassement dans un compte de réserves facultatives pour le montant de 26 827 218,08 DA, après approbation des membres de l'assemblée générale ordinaire statuant sur les comptes de l'exercice 2017.

Conclusion de CAC : Reserve levée.

- ليختم بعدها محافظ الحسابات تقريره بتصريح بالمصادقة على حسابات الشركة لسنة 2018، موجه لرئيس الجمعية العامة للشركة، وأعضائها، ويصادق على الوضعية المالية للشركة كالتالي :

*Monsieur le Président et les Membres
de l'Assemblée Générale Ordinaire
de la SPA S.T.G*

Nous avons examiné les états financiers ci-joints de la SPA S.T.G pour l'exercice clos le 31/12/2018, comprenant le bilan et le compte de résultat de la société.

Notre examen a été effectué suivant les normes d'audit généralement admises et a donc comporté les sondages de la comptabilité et les autres procédures de contrôle que nous avons considéré nécessaire eu égard aux règles de diligences normales.

Cet examen nous a permis de formuler les observations et remarques qui sont stipulées dans le rapport technique de commissariat aux comptes.

Les diligences que nous avons mises en œuvre pour contrôler les comptes financiers de la SPA S.T.G arrêtés au 31/12/2018 totalisant un actif net de (Cinq cent quarante millions neuf cent quatre vingt sept mille quatre vingt six dinars algériens et quatre-vingt dix centimes) (540.987.086,90 DA) et, un résultat déficitaire de (Sept millions six cent quarante quatre mille six cent quatre vingt huit dinars et quatre vingt dix sept centimes) (- 7.644.688,97 DA).

**CONCLUSION SUR LES ETATS FINANCIERS DE LA SPA S.T.G
CLOS LE 31/12/2018**

Sous réserves des observations et remarques, nous pouvons certifier la régularité et la sincérité des comptes annuels tels qu'ils sont joints au présent rapport, qui ne donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice écoulé ainsi que de la situation financière et du patrimoine de votre société à la fin de l'exercice 2018.

- إنطلاقاً من مصادقة محافظ الحسابات على صحة الحسابات والوضعية المالية للمؤسسة، رغم أن النتيجة الصافية من سنة 2017 إلى سنة 2018 تحولت من نتيجة موجبة لنتيجة سالبة، هذا الأمر دفعنا لطرح موضوع التحليل المالي من وجهة المدقق الخارجي ودوره التكميلي لمهمة مراجعة الحسابات، نتطرق له في المبحث الثالث من فصلنا التطبيقي هذا.

المبحث الثالث : التحليل المالي من وجهة المدقق الخارجي في شركة نقل الحبوب STG

المطلب الأول : تحليل ميزانية شركة نقل الحبوب STG

أ. سنة 2017 :

1- المؤشرات المالية لسنة 2017 :

أ- رأس مال العامل الدائم :

FR = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

$$= 373\,444\,121,25 - (46\,335\,031,19 + 8\,285\,383,13)$$

$$= 318\,823\,706,93 \text{ دج}$$

التعليق :

بما أنه موجب فهذا يدل على المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت المؤسسة من تمويل احتياجاتها طويلة الأجل وحقت فائض يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

ب- الخزينة :

TR = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$= 25\,010\,818,63 - 2\,545\,129,99$$

$$= 22\,465\,689 \text{ دج}$$

التعليق :

هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة.

2- النسب المالية لسنة 2017 :

أ- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

$$(8\,285\,383,13 + 46\,335\,031,19) / 373\,444\,121,25 = 6,84$$

التعليق:

من خلال هذه النسبة نجد أن الأصول المتداولة تقوم بتغطية الخصوم المتداولة 6,84 مرة، وإرتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة.

ب-نسبة النقدية (السيولة الأنية) = النقديات وما يعادلها / الخصوم المتداولة

$$(8\,285\,383,13 + 46\,335\,031,19) / 25\,010\,818,63 =$$

$$0,46 =$$

التعليق:

من خلال هذه النسبة نستنتج أن الشركة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل من خلال متاحاتها فقط بنسبة 46%.

ت-نسبة الإستقلالية المالية = إجمالي الأموال الخاصة/ إجمالي الإلتزامات

$$43\,789\,901,20 / 318\,400\,000,00 =$$

$$7,27 =$$

تدل هذه النسبة على أن المؤسسة قادرة من خلال أموالها الخاصة فقط، تغطية إلتزاماتها بمعدل 7 مرات.

١١. سنة 2018 :

1- المؤشرات المالية لسنة 2018 :

أ- رأس مال العامل الدائم :

FR = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

$$= -342\,780\,078,64 - (8\,074\,050,44 + 28\,918\,635,14)$$

$$= 305\,787\,393,06$$

التعليق :

بما أنه موجب فهذا يدل على المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت المؤسسة من تمويل احتياجاتها طويلة الأجل وحقت فائض يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، إلا أن الإنخفاض الذي شهده مقارنة مع سنة 2017 يرجع لتوسع استثماري في المؤسسة سنتطرق له في تحليل جدول حساب النتائج من خلال نسبة التثبيات.

ب- الخزينة :

TR = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

$$= 1\,100\,675,33 - 74\,168\,227,95$$

$$= 73\,067\,552,62$$

التعليق :

هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة، إلا أن الإرتفاع الكبير في الخزينة الصافية مقارنة بسنة 2017، قد يكون مؤشر سلبي يدل على أن للمؤسسة سيولة معتبرة معطلة.

2- النسب المالية لسنة 2018 :

أ- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

$$= (8\,074\,050,44 + 28\,918\,635,14) / 342\,780\,078,64$$

$$= 9,27$$

التعليق:

من خلال هذه النسبة نجد أن الأصول المتداولة تقوم بتغطية الخصوم المتداولة 9,27 مرة، وإرتفاع هذه النسبة يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة.

ب-نسبة النقدية (السيولة الأنية) = النقديات وما يعادلها / الخصوم المتداولة

$$= (8\,074\,050,44 + 28\,918\,635,14) / 74\,168\,227,95$$

$$= 2,00$$

التعليق :

نلاحظ إرتفاع النسبة مقارنة مع سنة 2017 وهذا مايدل على إمكانية المؤسسة على سدادا الإلتزامات قصيرة الأجل، لكن هذا الإرتفاع الملحوظ في هذه النسبة يؤكد ما تطرقنا له في نسبة الخزينة، على أنه يوجد سيولة معتبرة معطلة.

ت-نسبة الإستقلالية المالية = إجمالي الأموال الخاصة / إجمالي الإلتزامات

$$= 27\,817\,959,81 / 503\,994\,401,32$$

$$= 18,12$$

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

التعليق :

إرتفاع هذه النسبة مقارنة بالسنة السابقة، دليل على تمتع المؤسسة بإستقلالية مالية، بحيث كل دينار واحد من الإلتزامات يقابله 18,12 دينار من الأموال الخاصة.

فيما يلي جدول يلخص تحليل ميزانية شركة نقل الحبوب خلال سنتي 2018-2017 :

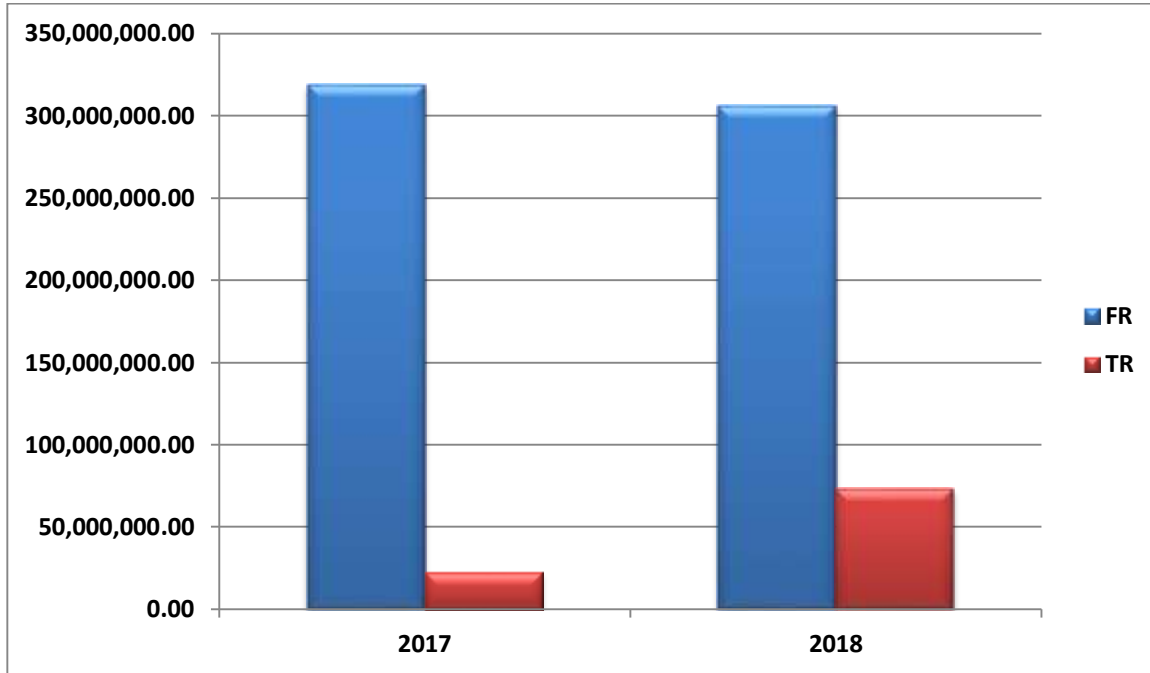
جدول رقم (01) : تحليل ميزانية شركة نقل الحبوب لسنتي 2018-2017

النسب والمؤشرات	سنة 2017	سنة 2018
FR	318 823 706,93 دج	305 787 393,06 دج
TR	22 465 689 دج	73 067 552,62 دج
نسبة السيولة العامة	6,84 مرة	9,27 مرة
نسبة السيولة الآنية	46 %	200 %
نسبة الإستقلالية المالية	727 %	1812 %

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على ميزانية شركة نقل الحبوب STG

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

الشكل رقم (03) : التمثيل البياني لتطور مؤشرات تحليل ميزانية شركة نقل الحبوب STG

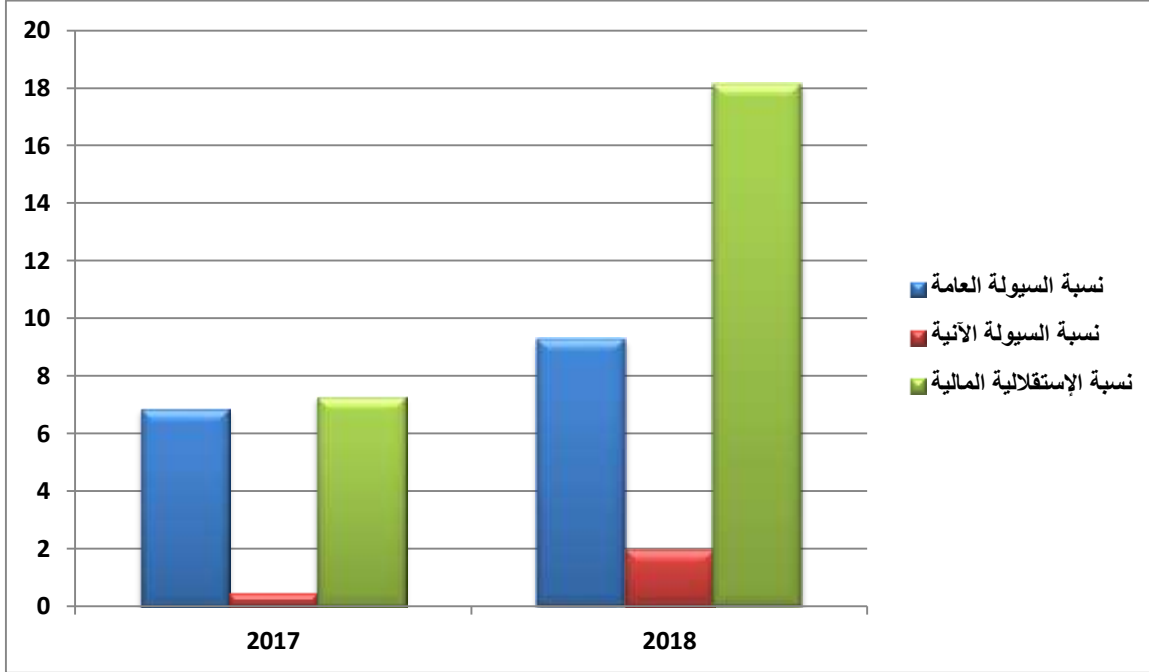


من إعداد الطلبة بناء على ميزانية شركة نقل الحبوب STG

- من خلال الشكل البياني السابق، نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد إنخفض من سنة 2017 إلى سنة 2018، إلا أن الخزينة شهدت إرتفاع كبير.

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

الشكل رقم (04) : التمثيل البياني لتطور نسب تحليل ميزانية شركة نقل الحبوب STG



من إعداد الطلبة بناء على ميزانية شركة نقل الحبوب STG

- من خلال الشكل السابق، نلاحظ إرتفاع في كل من نسب: السيولة العامة، الإستقلالية والسيولة الآنية.

المطلب الثاني : تحليل جدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب STG

1. التحليل العمودي لجدول حساب النتائج :

1- سنة 2017 :

أ- نسب تجزئة القيمة المضافة للإستغلال :

يوجد ثلاث نسب تسمح لنا بتجزئة القيمة المضافة لتحليلها، قمنا بإختيار نسبتان فقط، نظرا لأهميتهما في دراستنا، وبالإعتماد على المتغيرات الملاحظة في القيم المكونة للقيمة المضافة في جدول حساب النتائج وهما كالتالي :

- $\text{نسبة العمال} = \text{أعباء المستخدمين} / \text{القيمة المضافة للإستغلال}$

$$= 79\,865\,371,42 / 56\,490\,659,05$$

$$70,73 \% = 0,7073 =$$

التعليق :

من خلال هذه النسبة، نلاحظ أن أعباء المستخدمين تستنزف أكثر من ثلثي القيمة المضافة، وهذا مؤشر ضعف، يؤثر على نتيجة المؤسسة ككل.

- نسبة المؤسسة = إجمالي فائض الإستغلال / القيمة المضافة للإستغلال

$$75\ 865\ 371,42 / 14\ 568\ 041,91 =$$

$$18,24 \% = 0,1824 =$$

التعليق :

تدل هذه النسبة على ما يمثله إجمالي فائض الإستغلال من القيمة المضافة بعد إقتطاع أعباء المستخدمين وأعباء الدولة، من خلال هذا تعتبر هذه النسبة ضئيلة جدا وهذا ما يدل على ما فسرناه في نسبة العمال التي كانت كبيرة.

ب- نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال :

إعتمدنا نفس المبدأ في إنتقاء النسب المكونة لهذا العنصر، وهي كالتالي :

- نسبة التثبيات = إجمالي الإهلاكات / إجمالي فائض الإستغلال

$$14\ 568\ 041,91 / 4\ 808\ 460,20 =$$

$$33 \% = 0,33 =$$

التعليق :

من خلال هذه النسبة، نلاحظ أن كل دينار من إجمالي فائض الإستغلال يقابله 0,33 دينار من الإهلاكات، وهي نسبة مقبولة عموما.

- نسبة النتيجة = النتيجة العادية قبل الضريبة / إجمالي فائض الإستغلال

$$14\ 568\ 041,91 / 12\ 365\ 152,39 =$$

$$84,87 \% = 0,8487 =$$

التعليق :

تعتبر على ما تمثله النتيجة العادية قبل الضرائب من إجمالي فائض الإستغلال، وتعتبر نسبة مقبولة مبدئياً.

ث- نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

$$416\ 416\ 455,00 / 9\ 084\ 666,55 =$$

$$0.02 =$$

التعليق :

حسب هذه النسبة، فإن كل دينار واحد من رقم الأعمال يولد لنا 0.02 دينار من نتيجة صافية، وهي نسبة ضئيلة جداً.

2- سنة 2018 :

أ- نسب تجزئة القيمة المضافة للإستغلال :

- نسبة العمال = أعباء المستخدمين / القيمة المضافة للإستغلال

$$54\ 562\ 338,25 / 52\ 429\ 379,14 =$$

$$96,09 \% = 0.9609 =$$

التعليق :

من خلال هذه النسبة، نلاحظ أن أعباء المستخدمين إرتفعت خلال هذه السنة لتأخذ الجزء الأكبر من القيمة المضافة، وهذا مؤشر ضعف، يؤثر على نتيجة المؤسسة سلباً ككل، لعدم تبقي من القيمة المضافة ما يواجه بقية الأعباء.

- نسبة المؤسسة = إجمالي فائض الإستغلال / القيمة المضافة للإستغلال

$$= 54\,562\,338,25 / 5\,065\,164,48$$

$$= 0.0928 = 9,28 \%$$

التعليق :

تدل هذه النسبة على ما يمثله إجمالي فائض الإستغلال من القيمة المضافة بعد إقتطاع أعباء المستخدمين وأعباء الدولة، وإنخفاض هذه النسبة مقارنة بالسنة السابقة، دليل على أن المؤسسة تواجه صعوبات في أنشطتها الرئيسية بسبب إنخفاض القيمة المضافة التي تعكس إنخفاض في رقم أعمال المؤسسة.

ب- نسب تجزئة إجمالي فائض الإستغلال :

- نسبة التثبيات = إجمالي الإهلاكات / إجمالي فائض الإستغلال

$$= 5\,065\,164,48 / 4\,663\,956,50$$

$$= 0,9207 = 92,07 \%$$

التعليق :

من خلال هذه النسبة، نلاحظ أن كل دينار من إجمالي فائض الإستغلال يقابله 0,92 دينار من الإهلاكات، وهي نسبة غير مقبولة، وهذا راجع لإنخفاض في القيمة المضافة التي أثرت على قيمة فائض إجمالي الإستغلال بعد إقتطاع الأعباء الثابتة من أعباء مستخدمين وغيرها.

- نسبة النتيجة = النتيجة العادية قبل الضريبة / إجمالي فائض الإستغلال

$$= 5\,065\,164,48 / - 7\,644\,688,97$$

$$= - 1,5092 = - 150,92 \%$$

التعليق :

تعتبر على ما تمثله النتيجة العادية قبل الضرائب من إجمالي فائض الإستغلال، وتعتبر هذه النسبة غير مقبولة.

ج- نسبة هامش الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

التعليق :

تراجع الأرباح بالنسبة لرقم الأعمال ب 0,02 دينار خسارة عن كل دينار من رقم الأعمال

$$= 337\,755\,938,00 / - 7\,644\,688,97$$

$$= -0.02$$

II. التحليل الأفقي لجدول حساب النتائج (لسنتي 2017-2018) :

1- نسب تطور نشاط المؤسسة :

أ- نسبة تطور إنتاج السنة = ((رقم أعمال سنة 2017 - رقم أعمال 2018) / رقم أعمال 2017) × 100

$$= 100 \times (416\,416\,455 / (337\,755\,938 - 416\,416\,455))$$

$$= -18,18 \%$$

التعليق :

من خلال هذه النسبة نلاحظ أن رقم الأعمال إنخفض بنسبة % 18,18 من سنة 2017 لسنة 2018.

ب- نسب تطور القيمة المضافة = ((القيمة المضافة 2017 - القيمة المضافة 2018) / القيمة المضافة 2017) × 100

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

$$\begin{aligned} & / (283\,193\,599,75 - 336\,551\,083,58) = \\ & 100 \times (336\,551\,083,58 \\ & -15,85 \% = \end{aligned}$$

التعليق :

من خلال هذه النسبة نلاحظ أن القيمة المضافة للإستغلال قد إنخفضت في سنة 2018، وهذا راجع للإنخفاض الذي عايناه في رقم الأعمال.

$$\begin{aligned} & \text{ت-نسبة تطور النتيجة الصافية} = ((\text{النتيجة الصافية 2017} - \text{النتيجة الصافية 2018}) / \text{النتيجة} \\ & \text{الصافية 2017}) \times 100 = \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & 100 \times (9\,084\,666,55 / (-7\,644\,688,97 - 9\,084\,666,55)) = \\ & -184,14 = \end{aligned}$$

التعليق :

نلاحظ أن النتيجة الصافية خلال سنة 2018، قد إنخفضت بنسبة ملحوظة وغير مقبولة.

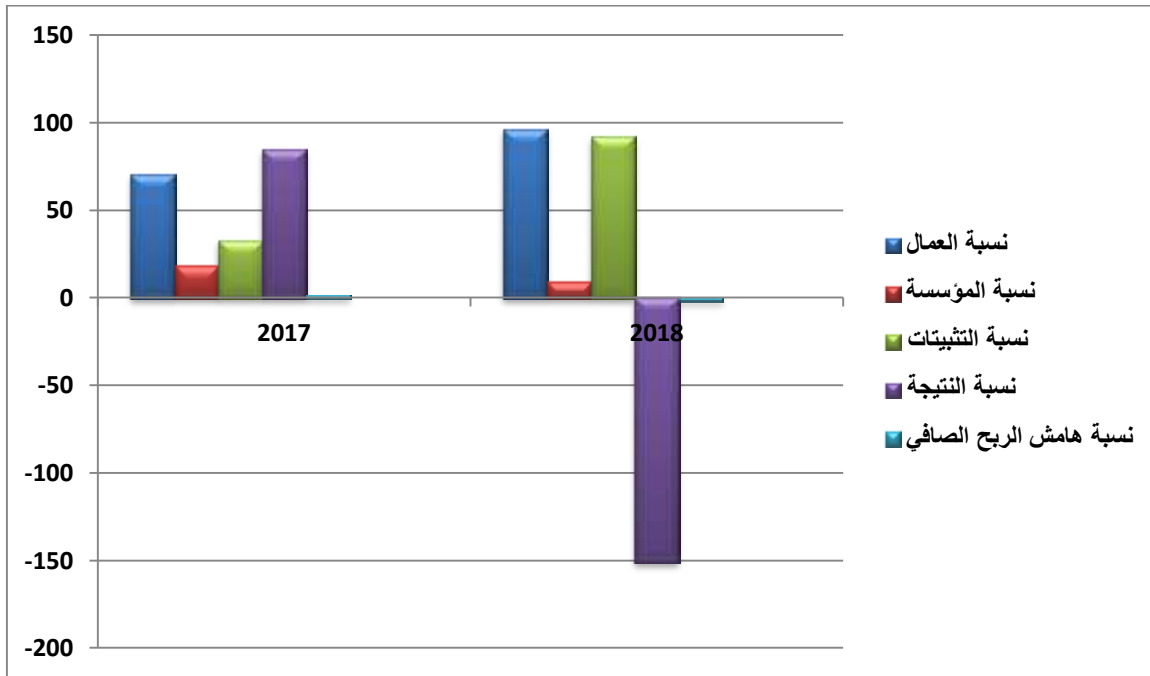
جدول رقم (02) : تحليل جدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب لسنتي 2017-2018

النسب	2017	2018
نسبة العمال	70,73 %	96,09 %
نسبة المؤسسة	18,24 %	9,28 %
نسبة التثبيات	33 %	92,07 %
نسبة النتيجة	84,87 %	-150,92 %
نسبة تطور القيمة المضافة	-	-15,85 %
نسبة تطور رقم الأعمال	-	-18,88 %

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

نسبة تطور النتيجة الصافية	-	-184,14 %
نسبة هامش الربح الصافي	2 %	-2 %

الشكل رقم (05) : التمثيل البياني لنسب تحليل جدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب STG



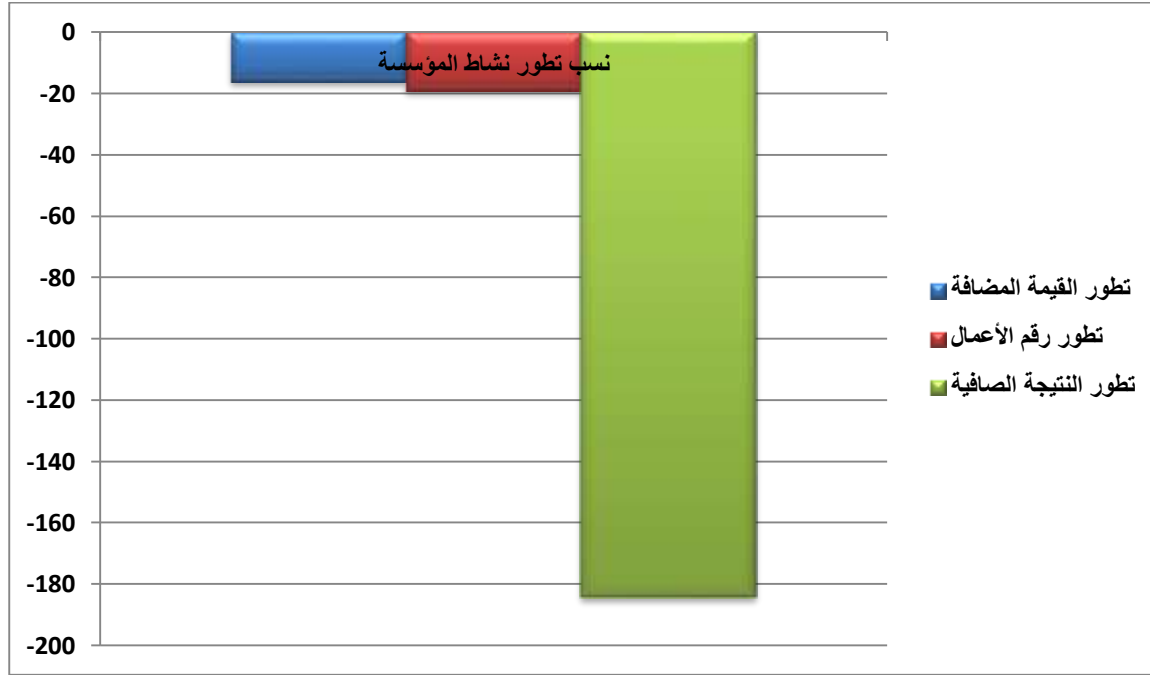
من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب STG

التعليق :

من خلال التمثيل البياني السابق، نلاحظ إرتفاع كل من نسبة العمال ونسبة التثبيات، بينما نسبة النتيجة ونسبة هامش الربح الصافي فقد شهدا إنخفاضا ملحوظا خلال سنة 2018.

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

الشكل رقم (06) : التمثيل البياني لنسب تطور نشاط المؤسسة لشركة نقل الحبوب STG



من إعداد الطلبة بالإعتماد على جدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب STG

التعليق :

من خلال التمثيل البياني لنسب تطور نشاط المؤسسة، نلاحظ أن كل من رقم الأعمال، القيمة المضافة والنتيجة الصافية قد شهدوا إنخفاضا ملحوظا، خاصة النتيجة الصافية التي إنخفضت بنسبة غير معقولة.

المطلب الثالث : دراسة إستراتيجية شركة نقل الحبوب STG

- من خلال التحليل المالي الذي قمنا به لكل من : الميزانية وجدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب STG، للسنوات 2017-2018، تمكنا من إستنتاج نقاط الضعف التالية التي تشكل خطرا على إستمرارية الشركة، وهي :

- نمو المؤسسة في تراجع قدر ب 15,85%، وهو راجع لمنافسة قطاع نقل الحبوب عبر الطرقات من طرف الديوان الوطني للحبوب OAIC لقطاع النقل عبر السكك الحديدية، أدى هذا لتراجع الطلب على خدمة النقل عبر السكك الحديدية والذي أدى إلى إنخفاض رقم الأعمال، وعليه نقترح إعادة النظر في سياسة نقل الحبوب بين كل من الشركة الوطنية لنقل الحبوب STG والديوان الوطني للحبوب OAIC.

- ضخامة مبلغ أعباء المستخدمين الظاهر في جدول حساب نتائج المؤسسة، والذي بلغ في 2017 56 490 659 دج و 52 429 379 دج في سنة 2018، مما أثر على نسبة فائض إجمالي الإستغلال، حيث سجلت أعباء المستخدمين إرتفاعا محسوسا من سنة 2017 إلى سنة 2018، من 70,73% إلى 96,09% من القيمة المضافة للمؤسسة وعليه نوصي المؤسسة بإعادة النظر في الإتفاقية الجماعية وسياسة الأجور.

- إنخفاض هامش أمان الشركة لسنة 2018، بسبب إنخفاض قيمة الأموال الخاصة وبالتحديد النتيجة، وليس بسبب التوسع في الأصول الثابتة. هذا الإنخفاض يعتبر فرصة إستثمارية مهددة من طرف مسيري الشركة.

- إرتفاع ملحوظ في نسبة السيولة الآنية التي بلغت 200% في سنة 2018 يدل على أن للمؤسسة سيولة معتبرة معطلة، وفرص إستثمارية ضائعة.

- تعتبر هذه التحليلات نقاط ضعف تعرفنا عليها بفضل تحليلنا للقوائم المالية لشركة نقل الحبوب STG، ولا تعني التدخل في الأمور التسييرية للشركة، لكن هي حماية لإستمرارية المؤسسة تطبيقا للمعيار الجزائري للتدقيق 570، وتقدم في شكل إرشادات مرفقة مع المصادقة على حسابات الشركة في تقرير المدقق الخارجي، وعلى أساس هذا نكون قد إستنتجنا وجود علاقة تكاملية بين المراجعة المحاسبية

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

والمالية الخارجية والتحليل المالي، من خلال إكتشاف نقاط ضعف التي لا يمكن إستخراجها إلا بالتطرق لأدوات التحليل المالي.

المطلب الرابع : دراسة التنبؤ بالفشل المالي لشركة نقل الحبوب STG من خلال نموذج KIDA

- للتأكد من قابلية الإستمرارية المالية لشركة نقل الحبوب STG، وأنها غير مهددة بالإفلاس المالي، إرتأينا أن نضيف لدراستنا المالية، دراسة للتنبؤ بالفشل المالي من خلال هذا المطلب كالتالي :

نموذج kida

$$Z = 1,042 X_1 + 0,42 X_2 + 0.461 X_3 + 0.463 X_4 + 0.271 X_5$$

بحيث:

X1: الربح الصافي / إجمالي الأصول

X2: الاموال الخاصة / إجمالي الخصوم

X3: النقديات / الخصوم المتداولة

X4: المبيعات / إجمالي الأصول

X5: النقديات / إجمالي الأصول

سنة 2017:

$$X_1: \text{الربح الصافي} / \text{إجمالي الأصول} = 9084666.55 / 575204834.86$$

$$X_1 = 0.015$$

$$X_2: \text{الاموال الخاصة} / \text{إجمالي الخصوم} = 520584420.54 / 575204834.86$$

$$X_2 = 0.905$$

$$X3: \text{النقديات} / \text{الخصوم المتداولة} = 54620414.32 / 250108180.63$$

$$4.579 = X3$$

$$X4: \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول} = 575204834.86 / 416416455.00$$

$$0.723 = X4$$

$$X5: \text{النقديات} / \text{إجمالي الأصول} = 575204834.86 / 250108180.63$$

$$0.043 = X5$$

$$Z = 1.042 \times (0.015) + 0.42(0.905) + 0.461(4.579) + 0.463(0.723) + 0.271(0.043)$$

$$= 0.015 + 0.380 + 2.110 + 0.334 + 0.011$$

$$Z = 2.85$$

المؤسسة في مأمن من الفشل المالي في سنة 2017.

سنة 2018:

$$X1: \text{الربح الصافي} / \text{إجمالي الأصول} = 540987086.90 / -7644688.97$$

$$-0.014 = X1$$

$$X2: \text{الاموال الخاصة} / \text{إجمالي الخصوم} = 540987086.90 / 503994401.32$$

$$0.931 = X2$$

$$X3: \text{النقديات} / \text{الخصوم المتداولة} = 36992685.58 / 74168227.95$$

$$2.005 = X3$$

$$X4: \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول} = 540987086.90 / 337755938.00$$

$$0.624 = X4$$

$$X5: \text{النقديات} / \text{إجمالي الأصول} = 540987086.90 / 74168227.95$$

$$0.137 = X5$$

بالتعويض في النموذج:

$$Z = 1.042(-0.014) + 0.42(0.931) + 0.461(2.005) + 0.463(0.624) + 0.271(0.137)$$

$$= -0.014 + 0.391 + 0.924 + 0.288 + 0.037$$

$$Z = 1.626$$

من خلال هذه النتائج نجد أن المؤسسة في مأمن من الفشل المالي في سنة 2018

خلاصة الفصل الثاني :

- خلال هذا الفصل تعرفنا على مراجعة حسابات شركة نقل الحبوب STG لسنتي 2017-2018 من طرف محافظ الحسابات، وأن حسابات هذه الفترة معدة وفق ما نص عليه النظام المالي المحاسبي وتعكس صحة العمليات المنجزة خلال الفترة بكل مصداقية، لكن بعد تحليلنا للقوائم المالية لنفس الفترة بإستخدام نسب ومؤشرات ونماذج تحليلية أخرى، تمكنا من إستخراج نقاط ضعف أخرى متعلقة بالجانب المالي التي أثرت بصفة مباشرة على تطور نتيجة المؤسسة بما قد يهدد إستمرارها في المدى البعيد إن لم تستدرك نقاط الضعف المذكورة، أبرزها أعباء المستخدمين التي أوصينا بإعادة النظر فيها، والأموال المعتبرة المعطلة في خزينة المؤسسة التي تشكل فرص إستثمارية مهددة، كان من الأجدر على أصحاب القرار في مؤسسة نقل الحبوب إتخاذ قرارات إستثمارية من شأنها تعزيز المركز المالي للمؤسسة.

خاتمة :

سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على التدقيق بصفة عامة، أنواعه وأهدافه، والتدقيق الخارجي الذي هو تدقيق يتم تنفيذه من قبل هيئة خارجية مستقلة عن المؤسسة بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما أننا تعرفنا على المدقق الخارجي في الجزائر، مسؤولياته ومهامه التي نص عليها التشريع الجزائري، كما تعرفنا على تقرير المدقق الخارجي وأهم العناصر التي يجب أن يحتويها، لنتطرق لموضوع تعيين المدقق الخارجي في الجزائري الذي أصبح وفق دفتر شروط.

بعدها تطرقنا لموضوع مراجعة الحسابات بالترتيب الذي جاء به النظام المحاسبي المالي، لنعرج لموضوع التحليل المالي بمختلف أدواته الحديثة والكلاسيكية، هذا التمهيد النظري لدراستنا سمح لنا بضبط المفاهيم القاعدية لموضوع دراستنا بما يخدم الجانب التطبيق الذي قمنا فيه بمراجعة حسابات شركة نقل الحبوب STG من خلال عرض تقرير محافظ الحسابات لسنتي 2017-2018، ومصادقته على حسابات الشركة، لنتم تم تقريره بدارسة تحليلية مالية للقوائم المالية لنفس الفترة لشركة نقل الحبوب STG بإستعمال بعض النسب والمؤشرات حسب حالة القوائم المالية وبأخذ بعين الإعتبار أهم العناصر التي طرأت عليهم تغييرات ملحوظة، إستنتجنا بعدها مختلف نقاط الضعف وقمنا بعرضها، ومن خلال هذا أبرزنا أن التحليل المالي أداة تكميلية لمراجعة الحسابات دون التطرق للجانب المحاسبي القانوني لوحده، من شأنه تنبيه أصحاب القرار دون التدخل في التسيير، بأهم نقاط الضعف المالية التي من شأنها في المدى البعيد تهديد إستمرارية نشاط الشركة.

بهذا نكون قد أجبنا على إشكالية دراستنا بإظهار كيفية تعزيز مصداقية عمل المراجعة المالية والمحاسبية الخارجية بالإعتماد على التحليل المالي وهذا من خلال التوصل لنقاط ضعف لم يمكن التوصل إليها إلا من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة وإرفاقها بتقرير المدقق الخارجي لتعزيز مصداقيته التقنية، وأنه ألم بكل الجوانب المالية والمحاسبية، وعليه نأكد إستنتاجنا بأنه يوجد علاقة تكاملية بين المراجعة المالية والمحاسبية والمالية الخارجية والتحليل المالي.

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

إختبار الفرضيات :

- الفرضية الأولى : صحيحة.
- الفرضية الثانية : صحيحة.
- الفرضية الثالثة : خاطئة، لا يعتمد المراجع الخارجي على نسب ومؤشرات تسمح له بالتنبؤ بنقاط القوة والضعف المالي في المؤسسة محل التدقيق، بل يعتمد على مجموعة من الإجراءات لفحص مصداقية الحسابات وأنه تم إعدادها ، وتبويبها وعرضها في قوائم مالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

نتائج الدراسة :

- التعرف على المراجعة المحاسبية والمالية للحسابات الختامية في الواقع المهني من طرف مراجع خارجي والذي كان بصفة محافظ للحسابات.
- إظهار أهمية التحليل المالي من وجهة المدقق الخارجي كأداة تكميلية لتعزيز مصداقية تقريره وجعله يلم بالجانب المالي بالإضافة للجانب المحاسبي القانوني.

الإقتراحات :

- نقترح أن يتم إستخدام التحليل المالي كإضافة تقنية في تقرير المدقق الخارجي، لإكتشاف مختلف نقاط الضعف المعمقة، التي لا يمكن التعرف عليها إلا بإستعمال أدوات التحليل المالي، وهذا حسب الحالة.

قائمة المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب :

- 1- أحمد الوقاد وإبراهيم جابر، تقييم الأداء المالي بإستعمال النسب، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2019.
- 2- أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات القانوني، دار النهضة العربية للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2001.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.
- 4- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، وارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1976.
- 5- خلدون إبراهيم شريفات، الإدارة والتحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 6- دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الافاق، الجزائر، 1991.
- 7- سليمان محمد مصطفى، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، دون طبعة، 2014.
- 8- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2018.
- 9- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- 10- عبد المنعم محمود، عيسى أبو طبل، المراجعة أصوله العملية والعلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967.

- 11- علي عبد القادر الذنبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية -نظرية وتطبيق-، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الخامسة، 2015.
- 12- علي عبد الكريم على الرمحي، تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، المكتبة الوطنية للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
- 13- عمر علي عبد الصمد، التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي، دار هومة للنشر، الجزائر، الجزء الأول، 2018.
- 14- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار، الدار الجامعية للنشر، الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 15- لأرقم عبد الحفيظ، مراقبة ومراجعة الحسابات، منشور جامعي، جامعة محمد منتوري، قسنطينة، 2001.
- 16- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
- 17- محمد الفيومي وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة، الإسكندرية، 2008.
- 18- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي -شركات وأسواق مالية-، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009.
- 19- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 20- محمد رزق عبد الغفار وآخرون، إعداد وتحليل التقارير المالية، مقرر، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2021.

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

- 21- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الإستثمار والتمويل -التحليل المالي-، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2000.
- 22- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000.
- 23- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 24- مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
- 25- ناصر دادي عدون ونواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الأفاق، الجزائر، بدون طبعة، 1999.
- 26- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- 27- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الإقتصادية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة، 2012.

المجلات والدوريات :

- 28- خلايفية إيمان وجاوحدو رضا، التدقيق الخارجي في الجزائر بين منظور معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد 01.
- 29- سامي الوقاد وخالد الخطيب، موقف مدقي الحسابات الأردنيين من التطورات المهنية بشأن تقرير المدقق عند تدقيق البيانات المالية، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 01.

- 30- سعيد السرطاوي وعادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم التحليل المالي للشركات المساهمة الصناعية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02.
- 31- قادري عبد القادر، دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في كيفية إعداد تقرير التدقيق، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد الثاني، ماي 2016.
- 32- مفيد عبد اللاوي، المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقا للقانون 01-10، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 02، جامعة الوادي، سنة 2013.
- المذكرات رسائل وأطروحات :
- 33- إسماعيل حروز والحسين بحاش، دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات بولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019.
- 34- أميرة مشنقر، دور معيار المراجعة الجزائري رقم 540 في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم بواقي -، 2018/2019.
- 35- أو عمران وردة، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-، 2014/2015.
- 36- بختي زوليخة، محاضرات في مقياس التدقيق المالي، تخصص مالية المؤسسة، السنة الثانية ماستر، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس-، 2019/2020.

- 37- بلقاضي بلقاسم، محاضرات في المراجعة المحاسبية والمالية، تخصص محاسبة وتدقيق، طلبة الماستر، جامعة أحمد بوقرة -بومرداس-، 2017/2016.
- 38- بوبكر عميروش، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزن داخل المؤسسة، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس -سطيف-، 2011/2010.
- 39- بوحفص روائي، مطبوعة في التدقيق المالي والمحاسبي، موجهة لطلبة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة غرداية، 2018/2017.
- 40- تومي نريمان، دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد النفقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2014/2013.
- 41- حكيمة مناعي وأحمد لعماري، ملخص محاضرات في مادة التدقيق المالي والمحاسبي، تخصص محاسبة ومالية، الثالثة ليسانس، جامعة لحاج لخضر -باتنة-، 2014/2013.
- 42- راضية بناني وحساين فايزة، تجربة الجزائر في تطبيق معايير التدقيق الجزائرية NAA ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، المركز الجامعي بلحاج شعيب -عين تموشنت-، 2018/2017.
- 43- رزق عبد الغفار وآخرون، إعداد وتحليل التقارير المالية، مقرر، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2021
- 44- زينب عون، الجانب العملي لمراجعة الحسابات في ظل قانون المراجعة في الجزائر (القانون 10-01)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي-، 2015/2014.

- 45- شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2012/2011.
- 46- صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
- 47- صراوي مراد، **محاضرات مقياس المراجعة المالية**، تخصص محاسبة ومراجعة، السنة الثالثة ليسانس، جامعة العربي بن مهيدي - أم بواقي -، 2020/2019.
- 48- طماش أمينة، **دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة آكلي محند أولحاج -البويرة-، 2019/2018.
- 49- عثمان باشا كريمة، **آليات التدقيق المحاسبي في المؤسسة العمومية الإقتصادية ميناء مستغانم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2015/2014.
- 50- فاطمة بعوج، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إتخاذ القرار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، 2015/2014.
- 51- فروج أسماء، **أهمية التدقيق الخارجي في الرقابة الداخلية على مخزونات المؤسسة الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2016/2015.

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

- 52- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
- 53- مسعود صديقي، نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003،
المطبوعات الجامعية:
- 54- نور الهدى عوادي، العوامل المؤثرة على جودة تقارير التدقيق الخارجي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم بواقي، 2016/2015.
- 55- اليمين سعادة، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2009/2008.
- قوانين ومراسيم :
- 56- الجزائر، قانون، 10-01، الصادر في 29 جوان 2010، المادة 23.
- 57- الجزائر، وزارة المالية، قانون، 10-01، 29 جوان 2010، المادة 26.
- 58- الجزائر، وزارة المالية، قرار، مؤرخ في 15 شعبان ام 1434 الموافق 24 جوان سنة 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.
- 59- الجزائر، وزارة المالية، مرسوم تنفيذي، 11-32، 27 جانفي 2011، المادة 02.

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

60- الجزائر، وزارة المالية، مرسوم تنفيذي، 11-32، 27 جانفي 2011، المادة 03.

61- الجزائر، وزارة المالية، مرسوم تنفيذي، 11-32، 27 جانفي 2011، المادة 04.

62- الجزائر، وزارة المالية، مقرر رقم 77، المؤرخ في 24 سبتمبر 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

john, wild, me grow hill **Financial statement analysis**, 10 edition, K, R subeream
any amend, new York, 2009

الملاحق :

العنوان : الملحق رقم 01 : ميزانية شركة نقل الحبوب "STG" لسنة 2018 (جانب الأصول).



DIRECTION DE L'ADMINISTRATION ET DES FINANCES
SOUS DIRECTION FINANCES ET COMPTABILITE

PERIODE DU: 01/01/2018 AU 31/12/2018

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET 2018	NET 2017
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	(01 et 04)	160 000,00		160 000,00	160 000,00
Immobilisations incorporelles				167 724 000,00	167 724 000,00
Immobilisations corporelles	02	167 724 000,00			
Terrains				21 288 990,47	25 952 946,97
Bâtiments	(02 et 05)	121 603 206,23	100 314 215,76		
Autres immobilisations corporelles				490 000,00	0,00
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours	37	490 000,00			
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés	03				
Prêts et autres actifs financiers non courants	14	8 544 017,79		8 544 017,79	7 923 766,64
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		298 521 224,02	100 314 215,76	198 207 008,26	201 760 713,61
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	37				
Créances et emplois assimilés	08	108 273 685,10		108 273 685,10	186 190 182,69
Clients	10	3 963 868,04		3 963 868,04	3 095 864,05
Autres débiteurs	09	11 374 297,55		11 374 297,55	14 147 255,88
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés	15	180 459 597,18	35 459 597,18	145 000 000,00	145 000 000,00
Placements et autres actifs financiers courants	16	74 168 227,95		74 168 227,95	25 010 818,63
Trésorerie					
TOTAL ACTIF COURANT		378 239 675,82	35 459 597,18	342 780 078,64	373 444 121,25
TOTAL GENERAL ACTIF		676 760 899,84	135 773 812,94	540 987 086,90	575 204 834,86

NB: voir les notes en annexes

المصدر : معلومات مقدمة من مؤسسة دراسة الحالة

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

العنوان : الملحق رقم 02 : ميزانية شركة نقل الحبوب "STG" لسنة 2018 (جانب الخصوم).



DIRECTION DE L'ADMINISTRATION ET DES FINANCES
SOUS DIRECTION FINANCES ET COMPTABILITE

PERIODE DU: 01/01/2018 AU 31/12/2018

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	17	318 400 000,00	318 400 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	18	195 004 420,54	194 969 245,30
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	19	-7 644 688,97	9 084 666,55
Autres capitaux propres - Report à nouveau	20	-1 765 330,25	-1 869 491,31
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		503 994 401,32	520 584 420,54
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)	21	1 725 898,56	1 725 898,56
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	('06 et 07)	6 348 151,88	6 559 484,57
TOTAL II		8 074 050,44	8 285 383,13
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	12	1 421 249,00	6 764 966,00
Impôts	13	26 396 710,81	37 024 935,20
Autres dettes	11	1 100 675,33	2 545 129,99
Trésorerie passif			
TOTAL III		28 918 635,14	46 335 031,19
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		540 987 086,90	575 204 834,86

NB: voir les notes en annexes

المصدر : معلومات مقدمة من مؤسسة دراسة الحالة

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG

العنوان : الملحق رقم 03 : جدول حساب النتائج لشركة نقل الحبوب "STG" لسنة 2018



DIRECTION DE L'ADMINISTRATION ET DES FINANCES
SOUS DIRECTION FINANCES ET COMPTABILITE



PERIODE DU 01/01/2018 AU 31/12/2018

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2018	2017
Ventes et produits annexes	22	337 755 938,00	416 416 455,00
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		337 755 938,00	416 416 455,00
Achats consommés	23	- 1 442 407,69	- 1 465 150,17
Services extérieurs et autres consommations	24	- 281 751 192,06	- 335 085 933,41
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		- 283 193 599,75	- 336 551 083,58
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		54 562 338,25	79 865 371,42
Charges de personnel	25	- 52 429 379,14	- 56 490 659,05
Impôts, taxes et versements assimilés	26	- 7 198 123,59	- 8 806 670,46
IV-EXECCDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 5 065 164,48	- 14 568 041,91
Autres produits opérationnels	27	250 500,93	1 253 188,30
Autres charges opérationnelles	28	- 964 692,78	- 1 188 587,25
Dotations aux Amortissements, provisions et pertes de valeurs	29	- 4 663 956,50	- 4 808 460,20
Reprise sur pertes de valeur et provisions	30	243 599,88	16 705,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		- 10 199 712,95	- 9 840 887,76
Produits financiers	31	2 555 023,98	2 524 264,63
Charges financiers			
IV-RESULTAT FINANCIER		2 555 023,98	2 524 264,63
IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V-VI)		- 7 644 688,97	- 12 365 152,39
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	32	-	- 3 280 485,84
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		340 805 062,79	420 210 612,93
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 348 449 751,76	- 411 125 946,38
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 644 688,97	- 9 084 666,55
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	19	- 7 644 688,97	- 9 084 666,55

NB: voir les notes en annexes

المصدر : معلومات مقدمة من مؤسسة دراسة الحالة

الفصل الثاني: التدقيق الخارجي والتحليل المالي في شركة نقل الحبوب STG
